



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

دوال تمويل قطاع الزراعة المطري في ولاية
القضارف،

السودان في الفترة (1992م - 2013م)

**Functions of Rainfed Agriculture sector Financing in
Gederif State, Sudan
During Period (1992 – 2013)**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد القياسي

إشراف:

د. فائقة حسين بلال عوض

إعداد الطالب:

علي إبراهيم موسى الطيب

نوفمبر 2014

الإستهلال

قال تعالى:

إِنَّ (الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ)

صدق الله العظيم

سورة الحديد (الآية 18)

قال تعالى:

وَ (لِقَمَرٍ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ
الْقَدِيمِ (39) لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ
الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ
يَسْبَحُونَ (40))

صدق الله العظيم

سورة يس (الآيات 39-40)

الإهداء

إلى...

روح أبي الطاهرة

إلى...

والدتي التي كانت وما زالت وستظل نبراس يضيء طريق حياتي

إلى...

أخي الإنسان متعه الله بالصحة والعافية ووفق أبناءه لما يحبه ويرضاه

إلى الإنسانية التي توشح بالصبر لكي أكون..

إلى...

أعمامي وعماتي وأبنائهم حفظهم الله

إلى...

أخوالي وخالاتي وأبناءهم... أعانهم الله

إلى جميع زملائي وزميلاتي.. سدد الله خطاهم

إلى..

أولئك الذين لا يعلمون عن اهتمامنا بهم.. مزارعو بلادي

لجميع هؤلاء أهدي هذا المجهود المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

وَإِذْ تَلَذَّنَ رَبُّكُمْ لَنِنُ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ
عَذَابِي لَشَدِيدٌ

سورة إبراهيم الآية (7)

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير.. بعد شكر الله عز وجل.. إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الرائدة دوماً، وجزيل الشكر لأسرة كليتي الدراسات العليا والدراسات التجارية نبراس المعرفة ومنازة التقدم والازدهار.. وبكل الوفاء والإخلاص والتقدير والاحترام أخص بالشكر الأستاذة الفاضلة د. فائقة حسين بلال التي أشرفت على هذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن رأى النور بهذه الصورة من خلال تشجيعها ونصائحها وإرشادها ومتابعتها اللصيقة أين ومتى ما حلّ بنا الزمان والمكان. اللهم أرحاها كما رعتني باحثاً في دروب العلم والمعرفة ووفقها لما تحبه وترضاه.

ويتمد الشكر الجزيل للبروفيسور علي فاطن الوندائي والدكتور طارق محمد الرشيد والدكتورة ناهد على فاروق والبروفيسور عصام الدين عبد الوهاب والبروفيسور سيف الإسلام البدوي والبروفيسور غندور والدكتور يحيى هرون لدعمهم ومعاونتهم، كما أتقدم بالشكر لقسم البحوث والسياسات ببنك السودان المركزي والبنك الزراعي السوداني وإدارة التخطيط بوزارة الزراعة الاتحادية وأسرة مكتبة الهيئة العربية للإنماء الزراعي وأسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة النيلين والجهاز المركزي للإحصاء الاتحادي ولكل مدراء فروع المصارف ووزارة الزراعة والغابات وإداراتها المختلفة ووزارة المالية والاقتصاد والمركز القومي للتخطيط الإستراتيجي والاتحاد العام للمزارعين بولاية القضارف لتوفيرهم البيانات والمعلومات. وشكر خاص لأسرة مجموعة شركات دال القابضة و على رأسها رئيس مجلس الإدارة د. أسامة داؤود عبداللطيف . وأخيراً الشكر لكل من ساهم في إخراج هذا البحث بصورته النهائية وشكر خاص للأستاذتان "سحر وسكينة" اللتان قامتا بطباعة وتنسيق هذا البحث.

المستخلص

أُجريت هذه الدراسة في ولاية القضارف خلال الفترة (1992-2013م) عن تقدير دوال تمويل القطاع الزراعي المطري لوضع اسس علمية للعملية التمويلية و محاولة امكانية الوصول لأهم المتغيرات الاقتصادية والطبيعية التي يعتمد على قدرتها التفسيرية في تحديد الوضع الأمثل للتمويل الزراعي المطري، وهدفت الدراسة لتقدير دوال تمويل قطاع الزراعة المطري وكشف السياسات التمويلية المتبعة في القطاع الزراعي المطري بالولاية، وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف التمويل مقارنة بحجم المساحات المزروعة وكذلك ارتفاع تكاليفه وعدم تغطيته لكل مراحل العملية الإنتاجية، افترضت الدراسة أن هامش الربح والأنتاج والتعثر (العوامل الطبيعية والاقتصادية) تؤثر علي حجم التمويل. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل المتغيرات المؤثرة في الدوال واختبار الدلالة الاحصائية لمتغيرات الدوال بالاضافة للمنهج القياسي لقياس سلوك متغيرات الدوال.

توصلت الدراسة لعدة نتائج من اهمها: ان الزيادة في حجم الانتاج في فترة سابقة بوحدة واحدة يزيد من حجم التمويل بمقدار (27.3) وان العلاقة الموجبة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، وان الزيادة في المساحات المحصودة بوحدة واحدة ادت لزيادة الانتاج بنسبة (0.18) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. و ان التغير في هامش الربح يفسر التمويل بمقدار (3.71) وان العلاقة الموجبة لاتتوافق مع النظرية الاقتصادية. ان الزيادة في معدلات التضخم بوحدة واحدة ادت لزيادة حجم التمويل الحقيقي بمعدل (33.9) وهذا يعزي لمواجهة ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج الزراعي وهذه العلاقة الطردية تتفق تماماً مع النظرية الاقتصادية.

أوصت الدراسة بالآتي: علي البنوك والمؤسسات التمويلية بالولاية الموازنة بين حجم التمويل ومتطلبات تكلفة المساحات المزروعة وتيسير شروط منح التمويل، ضرورة انشاء جهاز متخصص لحماية أسعار مدخلات الانتاج الزراعي وتخفيض الضرائب والرسوم

المحلية. ضرورة اتباع السياسة التمويلية المتكاملة وفق مراحل الزراعة المختلفة بما في ذلك تمويل العمليات التسويقية .

ABSTRACT

This study conducted in Gedarif State during the period(1992-2013), about estimation of rainfed agricultural sector financing functions to make scientific basis for financing operation with possibility of achieving to natural and economic variables which rely on its explaining force in determining the optimal position for rainfed agricultural finance, the study aimed to estimate rainfed agriculture sector financing functions, in addition to discover the financing policies which followed in rainfed agricultural sector at the State, problem of the study acted in weakness of available finance which compared with cultivated areas volume, also the finance have high rate of cost and never include all stages of production operation, the study assumed that the profit ratio, production, solvancy or (economic and natural factors) had been affected on finance volume. .

The study followed the descriptive and analytical approach so as to describe and analyze the affected variables in the functions and examine its significant, otherwise the econometrics approach had used to measure independentsvariables behaviors through the dependants variables. The study achieved to more results as:

The increasing in lagged production volume one unit lead to increase the finance by amount of (27.3) and the positive relationship had matched with economic theory,the increasing in harvested areas one unit increased the production by rate of (0.18) which matched with economic theory,the study achieved that the profit ratio exchange explains the finance volume by rate of (3.71) and the positive relationship is against the economic theory,the increasing in Inflation ratios one unit lead to increase the actual finance volume by rate of (33.9), which due to the high prices of agricultural production inputs, and this positive relationship agrees with economic theory perfectly.

The study recommended by the coming :

The Banks and Financing institutions in the State can balance between finance volume and requirement of cultivated areas cost, and make finance application easily,necassit of making specialized bureau to prottect agricultural production incomes prices, decreasing its taxations,

and local fees, necessitate following the integrated finance policy according to different agriculture stages with special consideration to the marketing operation finance.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د-هـ	المستخلص
و-ز	Abstract
ح-ي	قائمة المحتويات
ي	قائمة نتائج تقدير معادلات التمويل
ك-ل	قائمة الجداول
م - س	قائمة الملاحق
ع-ف	مصطلحات الدراسة
الفصل الأول : الإطار العام	
2	1-1 المقدمة
3	2-1 مشكلة البحث
3	3-1 أهمية البحث
4	4-1 أهداف البحث
4	5-1 فرضيات البحث
5	6-1 منهجية البحث
5	7-1 حدود البحث
6	8-1 هيكل البحث
20-7	9-1 الدراسات السابقة
الفصل الثاني: ماهية التمويل	
22	1-2 مفاهيم ووظائف و أنظمة التمويل
28-22	1-1-2 مفهوم التمويل

28	2-1-2 وظائف التمويل وأهميته
39-29	3-1-2 النظام التمويلي
41-39	4-1-2 أنواع التمويل
43-42	2-2 التمويل المصرفي الاسلامي
46-43	1-2-2 الحاجة التمويلية و أنواعها و كيفية اشباعها
53-46	2-2-2 أساليب و صيغ التمويل المصرفي الاسلامي
55-53	3-2-2 مصادر التمويل
56	3-2 نظريات التمويل
56	1-3-2 النظرية التقليدية
57	2-3-2 نظرية ميلر & مودجلياني M&M
62-59	3-3-2 نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل
الفصل الثالث: ولاية القضاة الزراعية المطرية والتمويل الزراعي	
64	1-3 القطاع الزراعي المطري في ولاية القضاة
65-64	1-1-3 المساحة الزراعية
81-65	2-1-3 مكونات القطاع الزراعي المطري في ولاية القضاة
82	2-3 المؤسسات التمويلية بولاية القضاة - مكوناتها و سياساتها و وظائفها
83-82	1-2-3 تركيبة الجهاز المصرفي بالولاية
100-84	2-2-3 السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي و البنك الزراعي في مجال الزراعة
104-100	3-2-3 موارد الجهاز المصرفي بولاية القضاة
107-104	4-2-3 استخدامات موارد البنوك في ولاية القضاة

107	3-2-5 الاعسار فى سداد المديونية
108	3-3 التمويل غير الرسمى ومشاكل التمويل بولاية القصارف
110-109	3-3-1 نظام الشيل
111	3-3-2 نظام الكتفلى
113-112	3-3-3 مشاكل التمويل المصرفى بولاية القصارف
الفصل الرابع: تقدير دوال تمويل قطاع الزراعة المطرى بولاية القصارف	
131-115	4-1 طرق التقدير
133-132	4-2 نتائج تقدير دوال تمويل قطاع الزراعة المطرى بولاية القصارف
139-134	4-3 تقييم دوال تمويل قطاع الزراعة المطرى بولاية القصارف
الفصل الخامس: مناقشة الفروض و النتائج و التوصيات	
143-141	5-1 مناقشة الفروض
145-144	5-2 النتائج
147-146	5-3 التوصيات
157-148	المصادر و المراجع
191-159	الملاحق

قائمة نتائج تقدير معادلات النموذج

الصفحة	المحتويات	الرقم
132	نتائج تقدير دالة التمويل	4-2-1-1
133	نتائج تقدير دالة الانتاج	4-2-1-2

133	نتائج تقدير دالة التمويل الحقيقي	3-1-2-4
-----	----------------------------------	---------

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
70	المساحات المزروعة والمحسودة بالفدان والإنتاجية لمحصول السمسم (92-2013م)	جدول رقم (3-1)
74-73	المساحات المزروعة والمحسودة بالفدان والإنتاج والإنتاجية لمحصول الذرة (92-2013م)	جدول رقم (3-2)
76-75	المساحات المزروعة والمحسودة بالفدان والإنتاج والإنتاجية لمحصول الدخن (92-2013م)	جدول رقم (3-3)
79-78	كمية الإنتاج ومتوسط السعر للقطار والسعر المرجح لمحصول السمسم (92-2013م)	جدول رقم (3-4)
81-80	كمية الإنتاج ومتوسط السعر للأردب والسعر المرجح لمحصول الذرة (92-2013م)	جدول رقم (3-5)
83	توزيع البنوك على مدن الولاية 2013م	جدول رقم (3-6)
100	الودائع المختلفة لدى البنوك (بملايين الجنيهات)	جدول رقم (3-7)
101	معدلات تغير كل من الودائع والنقد لدى البنوك العرض الاقتصادي الأول (1999-2002م)	جدول رقم (3-8)
102	معدلات تغير كل من الودائع والنقد لدى البنوك العرض الاقتصادي الثاني (1999-2002م)	جدول رقم (3-9)
102	معدلات تغير كل من الودائع والنقد لدى البنوك العرض الاقتصادي الثالث (2003-2007م)	جدول رقم (3-10) (3)
103	تركيبية موارد البنوك (بملايين الجنيهات) خلال الفترة (2003-2008م)	جدول رقم (3-11) (3)
104	تركيبية موارد البنوك (بملايين الجنيهات) خلال الفترة	جدول رقم (3-12)

	(2009-2013م)	(3)
105	نسبة تمويل القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى (بملايين الجنيهات) (1992\1999م)	جدول رقم (13-) (3)
106	نسبة التمويل الزراعي لحجم الودائع ونسب التغير (بملايين الجنيهات) (2000 - 2012م)	جدول رقم (14-) (3)
122	نتائج اختبارات (ديكي فولر) لجذور الوحدة لدالة التمويل	جدول رقم (1-4)
123	اختبارات (ديكي فولر) لسكون بيانات متغيرات دالة الإنتاج	جدول رقم (2-4)
124	نتائج اختبارات (ديكي فولر) لجذور الوحدة لدالة التمويل الحقيقي	جدول رقم (3-4)
125	نتائج اختبارات جذور الوحدة (فيلبس بيرون) لدالة التمويل	جدول رقم (4-4)
126	نتائج اختبارات جذور الوحدة (فيلبس بيرون) لدالة الإنتاج	جدول رقم (5-4)
127	نتائج اختبارات جذور الوحدة (فيلبس بيرون) لدالة التمويل الحقيقي	جدول رقم (6-4)
129	نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك لدالة التمويل الحقيقي	جدول رقم (7-4)
130	نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك لدالة الإنتاج	جدول رقم (8-4)
138	درجة الارتباط في معادلة التمويل	جدول رقم (9-4)
138	درجة الارتباط في معادلة الإنتاج	جدول رقم (10-) (4)
139	درجة الارتباط في معادلة التمويل الحقيقي	جدول رقم (11-) (4)

قائمة الملاحق

الصفحة	الجدول	الرقم
159- 160	بيانات متغيرات نموذج التمويل في قطاع الزراعة المطري بولاية القصارف	ملحق رقم (1)
161- 162	نتائج تقدير نموذج التمويل لقطاع الزراعة المطري	ملحق رقم (2)
163	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير التمويل	ملحق رقم (3)
164	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير هامش الربح	ملحق رقم (4)
165	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير الانتاج	ملحق رقم (5)
166- 167	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير التعثر في سداد المديونية	ملحق رقم (6)
168	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير المساحات المحصودة	ملحق رقم (7)
169	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير الإنتاجية	ملحق رقم (8)
170- 171	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير معدلات الأمطار	ملحق رقم (9)
172	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير التمويل الحقيقي	ملحق رقم (10)
173	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير التضخم .	ملحق رقم (11)

174	نتائج الاستقرار والسكون باستخدام اختبار (ديكي فولر ADF) لمتغير المساحات المزروعة	ملحق رقم (12)
175	مصفوفة الارتباطات لدالة حجم التمويل	ملحق رقم (13)
175	مصفوفة الارتباطات لدالة حجم الإنتاج	ملحق رقم (14)
175	مصفوفة الارتباطات لدالة التمويل الحقيقي	ملحق رقم (15)
176	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير التمويل	ملحق رقم (16)
177	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير هامش الربح	ملحق رقم (17)
178	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير الأنتاج	ملحق رقم (18)
179- 180	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير التعثر في السداد	ملحق رقم (19)
181	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير المساحات المحصودة	ملحق رقم (20)
182	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير الإنتاجية	ملحق رقم (21)
183- 184	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير الأمطار	ملحق رقم (22)
185	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير	ملحق رقم

	معدلات التمويل الحقيقي	(23)
186	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير التضخم .	ملحق رقم (24)
187	نتائج الاستقرار باستخدام اختبار (فيلبس بيرون) لمتغير المساحات المزروعة	ملحق رقم (25)
-188 189	نتائج التكامل المشترك لدالة الانتاج	ملحق رقم (26)
-190 191	نتائج التكامل المشترك لدالة التمويل الحقيقي	ملحق رقم (27)

مصطلحات الدراسة :-

Agricultural Finance	التمويل الزراعي
Agricultural Credit	الاقتراض الزراعي
Line of Credit	خط الائتمان
Islamic Finance Forms	صيغ التمويل الاسلامي
Finance Sources	مصادر التمويل
Financial Markets	الاسواق المالية
Money Market	السوق النقدي
Capital Market	السوق الرأسمالي
Common Stocks	الاسهم العادية
Preferred Stocks	الاسهم الممتازة
Market Value	القيمة السوقية
Liquidation Value	القيمة التصفوية
Retained Earnings	الارباح المحتجزة
Financing Policy	السياسات التمويلية
Guarantees	الضمانات
Rainfed Sector	القطاع المطري
Agricultural Crops	المحاصيل الزراعية
Sorghum	الذرة
Millet	الدخن
Seasame	السمسم
Consumer Price Index	الرقم القياسي لاسعار المستهلك
Inflation	التضخم
Weighted Price	السعر المرجح
Banks Deposits	ودائع البنوك
Current Deposits	ودائع جارية
Savings Deposits	ودائع ادخارية
Investment Deposits	ودائع استثمارية
Functions	الدوال
Slope	الميل
Elasticity	المرونة
Unemployment	البطالة
Complete Competition	المنافسة الكاملة
Pricing Policy	السياسة التسعيرية

Agricultural Areas	المساحات الزراعية
fallRains	الامطار
Production	الانتاج
Productivity	الانتاجية
Actual Finance	التمويل الحقيقي
IntegratedFinance	التمويل المتكامل
Harvested Areas	المساحات المحصودة
Cultivated Areas	المساحات المزروعة
Green Mobilization Program	برنامج النفرة الخضراء

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 الدراسات السابقة

1-1 المقدمة :-

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية، إذ أنه يمثل أساس النشاط الإقتصادي وهو الرائد في مجال الإنتاج لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وبالتالي يعد القطاع الزراعي المطري بمكوناته المختلفة (قطاع زراعي مطري، قطاع زراعي مطري تقليدي) من أهم القطاعات الزراعية الإنتاجية التي تلعب دوراً بارزاً في توفير العديد من المحاصيل الغذائية بهدف الإكتفاء الذاتي، والمحاصيل النقدية لأجل تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل، بالإضافة لذلك فإنه يساهم في حل مشكلة البطالة بصورة جزئية من خلال الأعداد الهائلة من العمالة الموسمية التي يستوعبها هذا القطاع العملاق.

لذلك تتمثل عملية التمويل الزراعي للقطاع المطري قضية أساسية وجوهريّة لتطوير الزراعة المطرية بصورة خاصة وإحداث تنمية زراعية واقتصادية بصورة عامة من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الولاية . لذا يتجلى دور التمويل في القطاع الزراعي المطري من خلال الآثار الإيجابية التي يحدثها لزيادة الرقعة الزراعية، و تحديث وسائل الإنتاج وتحسين المدخلات الزراعية مما يترتب عليه زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي زيادة دخول الأفراد مما ينعكس على تحسين مستوى الدخل القومي.

من جهة أخرى جاءت الحاجة للتمويل الزراعي المطري من خلال إرتفاع تكاليف مدخلات العملية الإنتاجية، وتذبذب الإنتاج في بعض الأحيان نتيجة للعوامل الطبيعية والبيئية و أيضاً الإقتصادية التي تتمثل في المنافسة العالمية الكاملة فيما يتعلق بعنصر الجودة والسياسة التسعيرية واحياناً وجود بدائل مناسبة أخرى للمنتجات الزراعية والتي تؤدي بدورها لضعف عملية الإنتاج وحركة التسويق، لذلك تطرح قضية التمويل في القطاع الزراعي المطري لأجل مواجهة تلك المتغيرات وبالتالي حماية الإقتصاد، سيما وأن حركة العولمة الإقتصادية التي تتطلب توفير التمويل الذي أصبحت إقتصادياته تحكمها عوامل داخلية وخارجية مما يستدعي تطوير البيئة المحلية لكي تواكب التطورات العالمية، حيث يعتبر القطاع الزراعي المطري جزءاً أصيلاً من هذه البيئة الداخلية التي تهدف بصفة أساسية لتحقيق معدلات نمو في

إجمالى الناتج المحلى وبالتالي توسيع فرص الإستخدام لمحاربة البطالة، وكذلك محاربة الفقر من خلال أحداث الزيادة فى الإنتاج الزراعى المطرى.

1-1-1 مشكلة البحث :-

يعتبر التمويل الزراعى عنصراً أساسياً فى عملية تحديث وسائل الإنتاج الزراعى وتطوير الأفكار الإنتاجية من خلال الإهتمام بالتقانة الزراعية والتركيز على التركيبة المحصولية وذلك تقادياً للتغيرات الطبيعية والمناخية التى تطرأ على القطاع الزراعى المطرى. لذلك تمثلت مشكلة البحث فى ضعف التمويل فى القطاع الزراعى المطرى وارتفاع تكاليفه بالإضافة للتعقيدات الإدارية التى تصاحب الحصول عليه فى الوقت المناسب وكذلك عدم تغطيته لكل مراحل العملية الإنتاجية، لذلك هل يعتبر توفير التمويل لسد إحتياجات القطاع الزراعى المطرى فى ظل أثر المتغيرات الإقتصادية والطبيعية يساهم فى دفع العملية الإنتاجية ؟ وهل يعتبر النظام التمولى والسياسات التمولية السائدة ذات جدوى إقتصادية فى القطاع الزراعى المطرى.

1-1-2 أهمية البحث :-

تأتى أهمية البحث من خلال أهمية التمويل الكافى والضرورى لعناصر الإنتاج الزراعى ك رأس المال، الأرض، العمالة، التنظيم والتكنولوجيا التى تدفع بالعملية الإنتاجية وتعمل على احداث تحول نوعى وتنموى فى القطاع الزراعى المطرى وبالتالي تزيد من نسبة مساهمة القطاع الزراعى المطرى فى الناتج المحلى الإجمالى. لذلك تأتى الأهمية العملية موضحة لدور التمويل الزراعى بإعتباره من أهم العناصر فى دفع عملية الإنتاج الزراعى المطرى الذى يمثل مرتكزاً أساسياً لدعم الناتج المحلى الإجمالى، بالتالى تتجلى أهمية هذا القطاع بإعتباره الرائد بين المشروعات الإنتاجية.

أما الأهمية العلمية تتبلور فى وجود دراسات تعكس دور التمويل فى القطاع الزراعى المطرى من خلال دعم النشاط الإنتاجى الرئيسى، حيث تمثلت أهمية هذه الدراسة فى انها ستساهم بشكل علمى من خلال ملأ بعض الفجوات التى تركتها الدراسات السابقة، بالإضافة لذلك ستقوم

هذه الدراسة بأثراء المكتبات الجامعية ومراكز البحوث بكل الأدبيات المتعلقة بدور التمويل في القطاع الزراعى المطرى.

1-1-3 أهداف البحث :-

تقدير دوال تمويل القطاع الزراعى المطرى فى ولاية القصارف

1. تحديد العوامل التى تؤثر على حجم التمويل الزراعى المطرى (الإقتصادية، الطبيعية، الإجتماعية).

2. معرفة السياسات التمويلية المتبعة فى القطاع الزراعى المطرى.

3. تحديد أمثل صيغة للتمويل فى القطاع الزراعى المطرى فى الولاية.

4. التعرف على المحاصيل الرئيسية فى القطاع الزراعى المطرى والسياسات التمويلية المتبعة لتطورها.

5. التعرف على بعض العناصر المناخية فى دوال تمويل القطاع الزراعى المطرى .

6. ابراز أهمية دور التمويل الزراعى فى القطاع الزراعى المطرى فى الولاية.

1-1-4 فروض البحث :-

1. الإنتاج فى الفترة السابقة وهامش الربح فى القطاع الزراعى المطرى يؤثران على حجم التمويل.

2. معدلات هطول الأمطار والمساحات المحصودة و الانتاجية تؤثر على حجم الإنتاج.

3. معدلات التضخم و المساحات المزروعة والانتاج فى فترة سابقة تؤثر على حجم التمويل الزراعى الحقيقى.

4. التعثر فى سداد المديونية يؤثر على قدرة المصارف التمويلية.

1-1-5 منهجية البحث :-

يتبع البحث المنهج الوصفي و التحليلي لوصف و تحليل المتغيرات المؤثرة فى الدالة و اختبار الدلالة الاحصائية للمتغيرات فى النموذج بالاضافة للمنهج القياسى لقياس مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة.

البيانات :-

المصادر الثانوية :-

يمكن الإستفادة من الكتب والمراجع، والبحوث، الأوراق العلمية، والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وبيانات المؤسسات المالية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة.

المصادر الأولية :-

يتم جمع البيانات الأولية بإستخدام الادوات التالية :-

- المقابلات الشخصية

- الملاحظة والمشاهدة

مجتمع الدراسة :-

يشمل مجتمع الدراسة المؤسسات التمويلية، المؤسسات الحكومية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمزارعين بولاية القضارف.

حدود البحث :-

يغضى البحث الحدود المكانية المتمثلة فى (مؤسسات التمويل، المؤسسات الزراعية بولاية القضارف) أما الحدود الزمانية تغضى المواسم الزراعية من (1992م - 2013م) بإعتبار أن هذه الفترة شهدت تنفيذ برامج وسياسات زراعية متباينة مثل البرامج الزراعية فى سياسة التحرير الإقتصادي وبرامج النهضة الزراعية النفرة الخضراء .

6-1-1 هيكل البحث :-

يحتوى البحث على خمسة فصول وهى على النحو التالى :-
الفصل الأول عن الاطار العام للدراسة واشتمل على المقدمة وخطة البحث والدراسات السابقة ذات الصلة، بينما الفصل الثانى يجئ عن ماهية التمويل و اشتمل علمفاهيم ووظائف وأنظمة التمويل، و التمويل المصرفى الاسلامى، وأخيراً نظريات التمويل . ويأتى الفصل الثالث عن ولاية القصارف الزراعة المطرية والتمويل الزراعى، ويشمل القطاع الزراعى المطرى فى الولاية، والمؤسسات التمويلية بالولاية مكوناتها وسياساتها و وظائفها، والتمويل غير الرسمى و مشاكل التمويل بالولاية . ويجىء الفصل الرابع عن تقدير دوال التمويل قطاع الزراعة المطري حيث يتضمن طرق التقدير، و نتائج تقدير دوال التمويل بقطاع الزراعة المطرى بالولاية، ثم تقييم دوال تمويل قطاع الزراعة المطرى.

يجئ الفصل الخامس عن مناقشة فروض الدراسة، والخلاصة، والتوصيات .
واخيراً قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

2-1 الدراسات السابقة:-

1/ سعد عبدالله سيد أحمد الكرم، تحليل قياس الكفاءة واستخدام التمويل الزراعى وأثره على الإقتصاد القومى السودانى،(1992م - 2001م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة النيلين، 2006م.

توصل البحث لآتى :

- عدم مواكبة التمويل الزراعى المتاح من قبل مصادر التمويل المختلفة للطلب المتزايد على الإستثمار الزراعى نتيجة للتوسع الأفقى والرأسى وارتفاع تكلفة الإنتاج ومستلزماته وضعف معدل التكوين الرأسالى فى القطاع الزراعى وما ينجم عنه بالضرورة من ضآلة فى معدلات النمو.
- عدم وجود أو ضعف الجمعيات الزراعية التعاونية للمنتجين الزراعيين وضعف الوعى التعاونى الزراعى النشط.
- إرتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعى والإستخدام المحدود للمدخلات الزراعية كالأسمدة، المبيدات، التقاوى المحسنة وأساليب التقانة الزراعية.

أهم التوصيات :-

- المحافظة على قومية المؤسسات الزراعية بإعتبارها تمثل العمود الفقرى للإقتصاد من حيث البنيات الأساسية وهياكل و ملكية وسائل الإنتاج.
- تولى وزارة الزراعة وهيئات البحوث الزراعية ومحطات أكتار البذور بالولايات عمليات الإشراف الميدانى على زراعة التقاوى المحسنة للمحاصيل بإتباع الحزم التقنية الحديثة من حيث الجودة والأصناف.
- القيام بدراسة الأسواق وما يطرأ عليها من تقنيات موسمية واقتصادية تؤثر على اسعار المنتجات وقوة الضمانات وممارسة التضخم لضمان كفاءة التمويل وإستقرار مدخلات الإنتاج وإنشاء أسواق المحاصيل بالولايات.

- ضرورة إيجاد نظام إئتماني قوى ومؤسس وفَعَل لتوسيع قاعدة الإئتمان والتمويل الزراعى واستيعابه لتوفير مدخلات الزراعة وشراء وتسويق وتصدير المنتجات بأسعار مجزية.
- 2/ مصعب معنصم سعيد : أثر التمويل المصرفى على القطاع الزراعى فى ولايتى الشمالية والقضارف، دراسة مقارنة خلال الفترة من (1990 - 2007م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة النيلين، 2008م.

توصلتلتنتائج التالية :-

- صعوبة شروط البنوك وارتفاع هامش الربح وقصر فترة السداد من الأسباب التى آدت الى عزوف المزارعين من اللجوء للبنوك.
- عدم وجود اقسام فنية متخصصة لضبط توجيه التمويل الزراعى بالبنوك التجارية للتأكد من ان التمويل الممنوح يذهب للزراعة مباشرة.
- إعتماذ الزراعة فى الولايتين على محاصيل تقليدية مما أثر فى عائدها وأضعف إنتاجها لإجهاد الأراضى بالزراعة المتتالية.
- تذبذب سياسات الأسعار المرتبطة بتسويق المحاصيل وعدم ربط التمويل بالتسويق أدى فى بعض المواسم لتدنى أسعار المحاصيل وخروج اعداد كبيرة من المزارعين من العمل الزراعى ووقوع بعضهم فى حالة الإعسار.

اهم التوصيات :-

- تسهيل الإجراءات والمرونة فيما يتعلق بالقروض الزراعية والإبتعاد عن التعقيدات المكتبية التى تزيد من تكاليف القروض.
- نشر الوعى الإذخارى وتوعية المزارعيين بمفهوم الإذخار والعمل على تشجيع الميول الإذخارية لدى الأفراد.
- تغيير التركيبة المحصولية بإدخال محاصيل وأصناف جديدة تبشر بإنتاجية تعمل على تحسين دخل المزارع.

- ضرورة تطبيق سياسة تسويقية وتسعيرية تؤمن للمزارع فى الولايتين العائد المجزى من خلال أسعار مرتفعة وذلك لرفع قدرة المزارعين على تمويل الموسم الجديد.
- 3/ إبراهيم فضل المولى : تقييم تجربة محفظة البنوك التجارية السودانية لتمويل المؤسسات الزراعية فى الفترة (1990 - 1998م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى الدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2001م.

أهم النتائج :-

- تأتى أهمية التمويل الزراعى فى أنه تؤدى الى زيادة النمو الإقتصادى لأنه احد العوامل الحاسمة فى زيادة الإنتاج الزراعى.
- رأس مال المحفظة عبارة عن مساهمات المصارف التجارية المختلفة والتي تلتزم بتقويم نسبة معينة من سقفها الأئتمانى الزراعى (حسب السياسات التمويلية)
- يتم سداد التمويل للمحفظة بواسطة المؤسسات الزراعية بعد إستلام قيمة المحصول من الجهة المشترية.
- الضمانات المقدمة للتمويل المقدم للمؤسسات الزراعية تقدم بواسطة وزارة المالية.

اهم التوصيات

- حل مشكلة السيولة التى تواجه القطاع المصرفى أما بتخفيض نسبة الإحتياطى القانونى أو بتيسير الإجراءات والضوابط التى تجذب الأموال للقطاع المصرفى.
- على إدارة المشروعات تقديم ضمانات قوية
- حل إحتكار شراء وتسويق المحاصيل من المؤسسات التى تقوم بذلك.
- 4/ سعاد الفكى الأمين أحمد : التمويل المصرفى وأثره على الإنتاج الزراعى فى ولاية القضارف، دراسة ميدانية يونيو 2000م، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد الزراعى، جامعة أم درمان الإسلامية، 2003م.

أهم النتائج :

- التمويل الرسمى المقدم فى شكل عينى ونقدى، فالبنوك تفضل التمويل العينى لضمان إستخدامه فى الزراعة، بينما المزارع يفضل التمويل النقدى.
- معظم التمويل المقدم تمويل قصير الأجل بنسبة 92%
- الصيغ الإسلامية التمويلية المستخدمة فى منطقة الدراسة 30% نظام الشيل، 23% بيع السلم، المراجعة 2%.
- التمويل الغير رسمى متوفر فى الوقت المناسب وبالجم المناسب والمطلوب.

أهم التوصيات :

- الإهتمام بضرورة تكامل الخدمات التمويلية وربط التمويل بالعمليات التسويقية وتوريد مستلزمات الإنتاج والإرشاد
- تمويل المزارعين عبر مجموعات لضمان جدوى التمويل حيث يشمل ذلك التجانس الإجتماعى والثقافى.
- أن يكون صرف التمويل عينياً ويجب إتباع الأساليب المشدودة فى مراجعة التصرف بأموال القرض للتأكد من أن القرض قد استخدم فعلاً فى الأغراض المقدم لأجلها.
- 5/ بدور السر حسن : بيع السلم والسلم الموازى فى مجالات التطبيق المالى والمصرفى دراسة تطبيقية على محافظة التمويل الزراعى وبنك الخرطوم - البنك الزراعى السودانى وبنك التضامن الإسلامى، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الدراسات المصرفية، جامعة أم درمان الإسلامية، 2005م.

أهم النتائج :

- إستطاعت البنوك تكوين مخزون فى المحاصيل التى مولتها سلماً وقامت أما بتصريفها داخلياً أو تصديرها وبيعها بالعملات الحرة.

- رغم تدنى معدلات التحصيل إلا ان المحصلة النهائية للتمويل الزراعى بالسلم كان أفضل بكثير من نظام التمويل السابق القائم على السلف الزراعية بفائدة من بنك السودان.

- تجربة التمويل بالسلم مفيدة وصالحة للمزارعين بعدة وجوه :
أ/ الصيغة مرنة كونها تجعل المزارع يسدد مبالغ السلم عيناً من حصاد الزراعة وبعد نهاية موسم الحصاد.

ب/ إمكانية أمهال المزارعين حال عجزهم عن السداد دون زيادة فى الدين نظير الإمهال.

ج/ رغم الفوارق الواضحة فى أسعار المحاصيل عند بداية الموسم الزراعى وعند نهايته إلا أن المصارف تعالج هذه الفوارق لصالح المزارعين.

د/ ساعد السلم المزارعين فى تسويق منتجاتهم إذ أن بعضاً منهم خاصة فى مناطق الزراعة المطرية يواجهون صعوبات جمة فى التسويق بعدم توفر البنية الأساسية مثل وسائل النقل واوعية التخزين.

أهم التوصيات :

- قيام آلية لتحديد سعر مناسب للسلم يرضى المزارع والمصارف وتلتزم به الجهات المتعاقدة مع إلزام الطرفين بتطبيق بند الإحسان فى حالة تغير الأسعار عند موعد التسليم.

- أن تكون السياسات المالية والنقدية متنسقة مع السياسات التمويلية والمصرفية بحيث لا تحبط جهود المؤسسات التمويلية فى بيع وتصريف المنتجات الزراعية التى مولتها سلماً .

- أن تقوم المصارف بتمويل المزارعين حسب التكلفة لأن التمويل الذى يمنح الآن هو جزء من التكلفة ويقوم المزارع بتكملة المبلغ من موارده الذاتية.

6/ ليلى محمد محمد الأمين : السياسات التمويلية بمشروع الجزيرة وأثرها على الإنتاج، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، 2005م.

توصلت الدراسة الى :

- وجود فجوة فى التمويل خلال السياسات التمويلية المختلفة بالمشروع بين الكمية المطلوبة من التمويل وبين الكمية المتاحة منه.
- إرتفاع تكلفتى التمويل والإنتاج أثرتا فى إنخفاض صافى عائد المزارع مما أدى الى تراكم الديون عليه.
- إنعدام المقدرة على السداد أدى لظهور المديونية على الإدارة والمزارعين.

التوصيات :

- العمل على توفير التمويل بالكميات المطلوبة وفى الوقت المناسب حتى ينعكس الإثر الإيجابى فى زيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم عائد المزارع.
- جدولة التدفقات النقدية بما يتناسب ومواقيت إنجاز العمليات الفلاحية ومدخلات الإنتاج، والتأكد عن ضرورة وتوفير التمويل فى الأوقات الحرجة من عمر المحصول.
- تخفيض الضرائب والرسوم على الإنتاج الزراعى بصورة عامة ووارد المدخلات الزراعية بصفة خاصة.

7/ عبدالله عيسى محمد كوة : أثر إدارة التمويل الزراعى على إنتاجية القطاع الزراعى بجنوب كردفان، دراسة ميدانية فى الفترة (2005م - 2009م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى إدارة الأعمال، جامعة أم درمان الإسلامية 2012م.

النتائج :

- يؤثر التخطيط الإدارى تأثيراً إيجابياً على إنتاجية القطاع الزراعى بالولاية.
- توقيت منح التمويل له تأثير إيجابى على إنتاجية القطاع الزراعى بالولاية.
- تؤثر الرقابة الإدارية للتمويل الزراعى تأثيراً إيجابياً على إنتاجية القطاع الزراعى بالولاية.

التوصيات :

- ضرورة إستخدام الضمان العقارى لأنه أكثر أماناً

- زيادة الإهتمام فى البنك الزراعى بالتمويل الزراعى فى جنوب كردفان وعقد المزيد من الدورات التدريبية للعاملين لزيادة مستوى الوعى بالتمويل الزراعى.
 - ضرورة إهتمام مراكز البحوث بالجامعات والمعاهد العليا بالبحوث فى مجالات تطوير الإنتاج الزراعى وكيفية رفع كفاءة القطاع الزراعى.
 - 8/ إبراهيم حسن محمد الزواهره : أثر أداء مؤسسات التمويل فى نجاح المشروعات الصغيرة بالمملكة الأردنية الهاشمية، دراسة حالة مؤسسة الأقرض الزراعية (2002م - 2007م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى إدارة الأعمال، جامعة السودان، 2010م.
- أبرز النتائج :**

- تساهم المشروعات الصغيرة فى الناتج المحلى الإجمالى الأردنى بنسبة 77%.
- هناك تحديات تواجه مؤسسات الأقرض فى تمويل المشروعات الصغيرة كنقص التدريب، وقواعد ومعايير الأقرض.... الخ.
- تتعرض المشروعات الصغيرة لبعض المعوقات والمشكلات مثل، سوء الإدارة، محدودية مصادر التمويل وقصور المعرفة التسويقية.

أهم التوصيات

- ضرورة تضمين صيغ المرابحة ضمن برنامج تمويل المزارعين.
 - إنشاء بنك المشاريع الصغيرة بالتعاون بين القطاع العام والخاص.
 - إنشاء مركز الدراسات والإستشارات الإقتصادية والتقنية بحيث تقوم هذه المراكز بتوفير البيانات والمعلومات حول المشروعات الصغيرة.
 - 9/ إبراهيم أحمد عبدالمطلب : سياسة إستقطاب الودائع وأثرها على نوع وحجم التمويل المصرفى، دراسة حالة المصارف السودانية للفترة (1995م . 2004م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى الدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2007م.
- أهم النتائج :**
- ضعف الوعى المصرفى وقلة إنتشار الفروع بالمناطق الريفية.

- ضعف رؤوس أموال المصارف السودانية مقارنة مع المصارف الإقليمية الدولية.
- عجز المصارف السودانية فى منح التمويل طويل الأجل بسبب إعتماها على موارد قصيرة الأجل.
- فى بعض الأحيان تكون الظروف الطبيعية وراء تعثر عمليات التمويل الممنوحة من المصارف خاصة فى المناطق الزراعية المطرية والمروية.

أهم التوصيات :

- العمل على تغيير تركيبة الودائع بالمصارف لصالح الودائع الإستثمارية.
- الإهتمام بالتسويق المصرفى وادخاله ضمن الوصف الوظيفى بهيكل المصارف لما له من دور فى إستقطاب الكتلة النقدية للجهاز المصرفى .
- العمل على تقادى النقد فى مرحلة الدراسة وذلك بإعداد الدراسات الإقتصادية الدقيقة للعملية موضوع التمويل قبل التصديق.

10/ فضل عبدالكريم محمد : إدارة المخاطر فى المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لتجربتي بنك التضامن الإسلامى بالسودان ومصرف الراجحى بالمملكة السعودية (1999م - 2006م) دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة الخرطوم، 2007م.

أهم النتائج :

- تناولت الدراسة المخاطر التى تتفرد بها المصارف الإسلامية، وتم تقسيمها الى قسمين : مخاطر تنحصر فى صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة على الديون، والمعتمدة على المشاركة فى الأرباح والخسائر - مخاطر ذات طبيعة خاصة بالمصارف الإسلامية كالمخاطر التجارية المنقولة، مخاطر فقدان الثقة، ومخاطر المؤشرات وغيرها.
- تعرضت الدراسة للصعوبات التى تواجه المصارف الإسلامية فى تطبيق معايير بازل (II) وتبين أن الطرق المستخدمة فى قياس المخاطر المعقدة بعض الشئ، وان قياس المخاطر مرتبط بالتصنيف الأئتمانى المقدم من وكالات التصنيف العالمية.

- قدمت الدراسة مقارنة بين تجربتي بنك التضامن الإسلامى ومصرف الراجحي فى إدارة المخاطر، وتبين من خلال المقارنة أن هناك بعض جوانب الأتفاق من حيث تطبيق معايير الرقابة الدولية الخاصة بكفاية رأس المال. كما أن هناك جوانب إختلاف من حيث ممارسات إدارة المخاطر.

أهم التوصيات

- ضرورة إنشاء قسم متخصص لإدارة المخاطر فى جميع المصارف الإسلامية العاملة.
- أهمية تقديم البدائل الشرعية والحلول المبتكرة لأدوات التخطيط والرقابة وتوسيع المصارف الإسلامية فى تطبيقات الصيغ الأكثر ربحية.
- المشاركة الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية الدولية المنوط بها تطور العمل المصرفى فى المؤتمرات الدولية التى تناقش المعايير المصرفية.
- ضرورة تطوير نظم رقابة وإشراف تساعد الجهات المختصة من مصارف مركزية ولجان مسئولة عن الرقابة على الإشراف على المصارف المالية، بإدوات تتناسب مع عمل وطبيعة الصناعة المصرفية.
- 11/ صالح محمد أبو القاسم : السياسة التمويلة للصمغ العربى وأثرها على التنمية الريفية فى ولاية غرب كردفان، دراسة ميدانية (1994م - 2004م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى إدارة الأعمال جامعة السودان 2009م.

أهم النتائج

- عدم توفير التمويل للمنتجين سواء فى شكل قروض أو نبات (بذور، شتول، مبيدات..... الخ) عبر شركة الصمغ العربى، البنك الزراعى، الجمعيات.
- لم تقدم شركات الصمغ العربى خدمات إرشادية، أو دورات تدريبية على التصنيف والتدريج للصمغ العربى (عمليات النظافة والتنميط على مستوى المنتجين)
- لم تقدم الشركات المنافسة فى مجال الصمغ العربى أى مشروعات تنمية بالمنطقة.

- منتج الصمغ العربى غير متمسك بالطريقة التقليدية المتوازية فى الإنتاج وهو على إستعداد لتطوير (برتكول) الإنتاج وذلك بإقتناء أدوات ومعينات تكون فى المتناول.

اهم التوصيات

- ضرورة توفير التمويل الكافى لعمليات إنتاج الصمغ العربى عبر مؤسسات التمويل المختلفة.

- تحديد سعر مجزى وحمايته مع خفض الضرائب والعوائد المختلفة على محصول الصمغ.

- تخصيص شركات الصمغ العربى جزءاً من أرباحها لتمويل المنتجين، ويمكن أن تبنى صيغة السلم كصيغة تمويل مناسبة وبشروط ميسرة.

- 12/ إياس جعفر عبدالرحمن : قدرة المصارف على تمويل الإستثمار فى السودان فى الفترة من (1980 - 2006م)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد جامعة السودان، 2006م.

اهم النتائج :-

- التضخم يؤثر عكسياً على الودائع كما أن التغيير فى الودائع يستجيب ببطء للتغير فى معدلات التضخم، عليه فإن الإرتفاع المستمر فى معدلات التضخم يؤثر بصورة كبيرة على حجم الودائع فى الجهاز المصرفى وبالتالي يؤثر على الإستثمار بإعتبار أن التمويل يؤثر على الإستثمار.

- إنخفاض إعتماذية الزيادة فى حجم الودائع إلى الزيادة فى عدد فروع البنوك.
- إنخفاض مدى إعتماذية التمويل المصرفى على الودائع فى الأجل الطويل.

أهم التوصيات :

- تطبيق سياسة التمويل طويل الأجل كآلية فى ترسيخ الإستثمارات الإنتاجية الحقيقية فى الإقتصاد.

- العمل على زيادة جذب المدخرات والودائع بإستخدام السياسات التسويقية المصرفية الفعالة.

13/ عمر على بابكر : التعثر فى سداد التسهيلات الإئتمانية فى المصارف السودانية (الأساليب والنتائج) دراسة ميدانية (1970 - 2000م)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى الدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2006م.

أهم النتائج :

- احداث زيادة مستمرة فى تخصيص الديون المشكوك فى تحصيلها نتيجة لعدم كفاية أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها لمواجهة ما اخذ يتحقق بالفعل فى ديون معدومة أو شبة معدومة كأستجابة من الإدارات المصرفية و السلطات الرقابية.
- ملفات عدد كبير من عمليات التمويل (القروض المصرفية)أخذت طريقها للقضاء.
- هناك نسبة من التمويل أو القروض المصرفية التى كانت تعد جيدة بالمعايير التى أستخدمتها المصارف تحولت لقروض مشكوك فى تحصيلها وبدرجات متفاوتة.

أهم التوصيات :

- أن تكون القرارات المصرفية محكومة باللوائح والمنشورات، وأن تتولى إدارات البنوك الشأن المصرفى من أصحاب الخبرات والتجارب المصرفية.
- وإنشاء محافظ زراعية لحل مشكلة التغير فى التمويل والسداد.
- ضرورة التنسيق بين البنك المركزى ووزارة المالية وضرورة تفعيل قانون بنك السودان.
- 14/ خضر صديق يوسف : أثر الديون المصرفية المتعثرة على تنمية الإقتصاد السودانى، نماذج من المصارف السودانية للفترة من (1991م - 2001م)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة النيلين، 2006م

أهم النتائج :

- أدت الديون المتعثرة الى اضعاف أداء المصارف مما أدى إلى خسارة بعضها وهيكلتها بعضها، ودمج البعض الآخر.

- أثرت الديون المصرفية المتعثرة على القطاعات الإقتصادية مما أدى إلى ضعف مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى.
- ساهمت الديون المتعثرة فى تجميد جزء كبير من أموال المصارف، مما أدى إلى إعاقة دورة رأس المال وتقليل العائد من الإستثمار.

أهم التوصيات :

- ضرورة تحليل وتقييم المركز المالى للعميل طالب التمويل ومعرفة مدى مقدرته على السداد.
- المتابعة للتمويل منذ بداية تنفيذ العملية التمويلية الى السداد الكامل لجميع الإلتزامات.
- ضرورة وضع أنظمة للتأمين ضد مخاطر التعثر وذلك بإنشاء صندوق مشترك لدرء مخاطر النقد على المصارف.
- أخذ الضمانات القوية الكافية والمناسبة من حيث سهولة تسيلها والتصرف فيها.

15. Tom Carroll and others,(September,2012),Catalyzing Smallholder Agricultural Finance,Delberg global Development Advisors.

هدفت الورقة الى:

اختبار مقدرة و حوجة صغار المزارعين للتمويل

توصلت الورقة للاتى:

يستخدم التمويل قصير الاجل فى مدخلات الانتاج او تكاليف الحصاد اما التمويل طويل الاجل فيستخدم لشراء المعدات الزراعية وفى اغراض الصيانة.

16. Renate Kloeppinger- Todd and Manohar Sharma, (July, 2010), Innovations in Rural and Agriculture Finance, the World Bank, Washington, U.S.A.

هدفت الورقة ل:

كشف طرق التمويل الزراعى والريفى بصورة عاجلة وذلك لتقليل مخاطر الانتاج.

توصلت الورقة للاتى:

* التمويل الزراعى والريفى ذو دلالة و اثر معنوي على الوضع المعيشى و تأمين الغذاء للفقراء
* بالرغم من الدراسات الواسعة فى مجال التمويل الاصغر الا ان الفجوة ما زالت موجودة فى
التمويل الزراعى و الريفى.

17. Betty Kibaara and James Nyoro, (2007), Expanding the Agricultural Finance Frontier: Akenyan Case, Institute of Agricultural Policy and Development, Kenya.

هدفت الورقة ل:

لاختبار النموذج التمويلي بالنسبة لمانحى و طالبي التمويل الزراعى.

توصلت الورقة الى:

* ان الطلب للتسليف الزراعى يأتى فى المرتبة الاولى على مستوى الاسر الريفية مما يوحي
بأهمية التمويل الزراعى.
* ان نموذج التمويل الزراعى الجماعى يعتبر الامثل فى الريف وقد أحدث تغييراً على واقع
الارض.

* عدم ثبات سعر الفائدة واختلاف نسبه بين 10%-34%

هناك زيادة فى طلب التمويل الزراعى من نسبة 53.71% فى العام 2000 الى
71.15% فى 2004 رغم التباين فى سعر الفائدة بين البنوك الحكومية و التجارية .

* ضعف التمويل الحكومى المستدام وارتفاع مستوياته فى البنوك و المؤسسات التجارية .

18. Jacob Yaron and McDonald Benjamin, (December,1997),
Developing Rural Financial Market, World Bank, Washington.

هدفت الورقة ل:

معرفة وتطوير المؤسسات التمويلية و ذلك لاستحداث وسائل الزراعة و تقليل سعر الفائدة و
بالتالى زيادة الدخل و تقليل مستويات الفقر.

وتوصلت الورقة للاتى :

- سعر الفائدة على السلفيات صمم لى يغطى كل العمليات التمويلية و تكاليف مخاطر التسليف حيث بلغ متوسط سعر الفائدة على السلفيات 32% , وتكاليف التمويل 10%.

الفجوات التى تركتها الدراسات السابقة :-

- عدم التطرق للسياسات التمويلية بصورة تفصيلية بالذات فيما يختص بأهم عوامل التمويل كهامش الربح , والاسعار, والضمانات, وفترات السداد.
- لم تتناول الدراسات السابقة المتغيرات الطبيعية التى تؤثر فى نموذج التمويل.
- استخدمت الدراسات السابقة نماذج بسيطة (ناقصة) لتفسير الاثر وتجاهلت الآثار المتبادلة لبعض المتغيرات فى نموذج التمويل.
- لم تتطرق الدراسات السابقة لمراحل التمويل الزراعى لفترات ما بعد الحصاد.
- تجاهلت الدراسات السابقة التمويل الحقيقى وركزت على حجم التمويل فقط.
- ركزت الدراسات السابقة على المساحات الزراعية بصورة عامة ولم تضع اعتبار للمساحات المحصودة.

الفصل الثانى: ماهية التمويل

1-2 مفاهيم ووظائف و أنظمة التمويل

2-2 التمويل المصرفى الاسلامى

3-2 نظريات التمويل

2-1: مفاهيم ووظائف وأنظمة التمويل

2-1-1 مفهوم التمويل:

يعد التمويل من احد فروع النظرية الاقتصادية، فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة، ويعرف التمويل بأنه⁽¹⁾ (فن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال وتنظيم إدارتها).

فالتمويل إذن اعم واشمل من الائتمان، وهو يتعلق ويبحث في كيفية الحصول على رأس المال واستعماله، فالتمويل مشتق من مجمل النظريات التي تعرضت للمفاهيم الاقتصادية المختلفة ولقد ساهم العديد من الاقتصاديين أمثال (جون كينز) و(فريدمان) وغيرهم في طرح الأفكار والآراء التي تعبر عن جملة من المقترحات التي ناقشت مثلاً، التعريفات بوضع النقود والسياسات المالية ومفاهيم العمالة الكاملة والتضخم وغير ذلك مما كان له اثر كبير في أمر التمويل والائتمان، خاصة مفاهيم الاستثمار والادخار والعلاقة بينهما والآثار المترتبة على ذلك. فالتمويل يتحدث عن الحصول على الأموال وإدارتها، والائتمان يمثل إقراض الأموال واستردادها وهو إمداد العناصر العاملة في ميادين النشاط الاقتصادي أو مايقوم مقامها لتيسير المبادلات⁽²⁾، وإن أهمية الائتمان تظهر في تسهيل عمليات الإنتاج وأستهلاك النشاط الإقتصادي⁽³⁾.

والتمويل ينقسم إلى خاص وعام، فالعام يشمل الأموال المطلوبة للجهاز الحكومي وإدارته المالية المختلفة، والخاص هو الحاجة إلى الأموال وإدارتها بواسطة الأفراد والمنظمات والشركات الخاصة وغيرها.

فالتمويل سواء كان خاصاً أو عاماً يرجع منشأه إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية، حتى يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً رئيسياً في اتساع الحاجات وتنوعها.

¹الصادق طلحة محمد، التمويل الاسلامى فى السودان التحديات ورؤى المستقبل، الخرطوم: شركة مطابع السودان، 2006، ص25.

²على سعيد عبدالوهاب مكي، تمويل المشروعات فى ظل الاسلام، القاهرة: دار الفكرى، 1979، ص77.

³عبد المنعم راضى، النقود والبنوك فى النشاط الإقتصادى، القاهرة: مؤسسدار التعاون، الطبعة الثالثة، 1971، ص70.

وكذلك يعرف التمويل⁽¹⁾ على انه مجموعة من الأسس والحقائق التي تتعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية.

كما يعتبر التمويل من المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة وضمان سير نشاطها وكذلك توسيعها، أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أفضل، مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية. كما يعتبر التمويل هو عملية التجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي وتجسيد هذا الأخير في الميزانية التي تحتوي على جانبين:

- جانب الخصوم: يظهر في الموارد

- جانب الأصول: يظهر في استخداماتها

- كما يعتبر التمويل هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطور مشروع ما. ويعرف التمويل⁽²⁾ لغة: بأنه الإمداد بالمال.

وإصطلاحاً: هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع. أو هو توفير المال لاستثمار جديد وهذا المال إذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته اقترضه من مدخر آخر، والتمويل الذاتي هو أن يوفر المستثمر ما يلزمه من مال من مدخراته دون اللجوء إلى غيره. والمستثمر قد يكون صاحب مشروع، أو قد يكون المجتمع في جملته - وإذا لم يكن على المجتمع قروض خارجية فإن القروض الداخلية ما هي إلا نقل للمدخرات من شخص إلى شخص آخر، بمعنى أن الادخار يعتبر المصدر الأساسي للتمويل، أو هو الإمداد برأس المال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الأعمال، قيل بأنه هو كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود، واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم قيمة النقود

¹ يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2012، ص 210.

² عبيد على احمد الحجازي، مصادر التمويل، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001، ص 11.

المتوقع الحصول عليها مستقبلاً، في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه، المخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالي.

ويرى الباحث أن تعريفات التمويل آفة الذكر أشارت إلى التمويل من منظور إداري، بالتركيز على الجانب النقدي، على أن التركيز على هذا الجانب يتجه بالتمويل والعملية التمويلية في نطاق جزئي ضيق، وذلك لأن الهدف من التمويل في كثير جداً من مجالاته ليس هو الحصول على النقود فحسب، فقد تتسع دائرة التمويل لتشمل التمويل الذي يركز على ادوار هامة في النشاط التجاري والاقتصادي والاجتماعي، يأتي في شكل عيني سواء بالإمداد بالأجهزة والمعدات والآلات والمدخلان الإنتاجية، وهذا ما تؤكد عليه تمويل القطاع الزراعي في بعض حالاته.

لذلك فيما يتصل بمعنى التمويل والاقتراض الزراعي⁽¹⁾ هما لفظان مترادفان لمعنى واحد، حيث تعني كلمة اقتراض الحصول على شيء ما واستعماله وإعادته هو نفسه أو شيء مماثل له في المستقبل بتكلفة أو بدون تكلفة، وبالطريقة التي يتم الاتفاق عليها. وبعبارة أخرى يعني الاقتراض الحصول على الموارد من المقرض إلى المقترض وفق شروط معينة.

وفي حالة النقود يعني الاقتراض الحصول على مقدار معين من المال وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها بين المقرض (صاحب المال) والمقترض (المستثمر لذلك المال) على أن يتعهد المقترض بإعادة هذا المال في المستقبل.

كما قد يستعمل البعض مصطلح التمويل الزراعي مرادفاً لكلمة الاقتراض الزراعي، وهنا لا بد من توضيح أن كلمة تمويل تعني توفير المال اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي، بغض النظر عن مصدره أن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات... الخ، لذلك فالتمويل الزراعي مصطلح ينطوي على معنى أكثر شمولاً من الإقراض بل يشكل الإقراض جزءاً منه، ونتيجة لهذا التداخل، نجد أحيانا في أدبيات الإقراض الزراعي استعمال كلمة تمويل زراعي مرادفة لكلمة إقراض زراعي. وقد يستعمل أيضا مصطلح ائتمان

¹محمد رشراش مصطفى و آخرون، ورقة علمية عن التمويل الزراعي، الهيئة العربية للانماء الزراعي، 1995.

في بعض الأحيان مرادفاً لكلمة اقتراض أو تسليف أو تمويل، ولكن لابد من الإشارة إلى أن كلمة ائتمان تعني المقدرّة الائتمانية أو الثقة التي يوليها المقرض للمقترض، لهذا فإن المقدرّة الائتمانية للشخص يمكن استعمالها كاملة بواسطة الاقتراض أو استعمال جزء منها وإبقاء الجزء الباقي محفوظاً كاحتياط.

فقد يتوفر للمزارع غير المدين قدرة ائتمانية معينة أي قدرة مادية ومعنوية ذاتية يمكن استعمالها للاقتراض إذا رغب في ذلك أو إبقائها محفوظة دون استعمال لحين الحاجة إليها، لذلك للمقترض أو غير المقترض قدرة ائتمانية يعتمد مقدارها على ممتلكات المزارع وقدراته وكفاءته وسمعته. لكل مقرض طريقته الخاصة لتقدير القدرة الائتمانية (الجدارة أو الأهلية الائتمانية) للمقترض.

ولذلك فإن الائتمان⁽¹⁾ في اللغة يعني الثقة والطمأنينة وفي الاصطلاح يعني المقدرّة على التراض. ومن ثم يتضح أن الائتمان برمته هو علاقة مسئولية بين مقرض ومقترض ويتم ذلك خلال عقد يحدد التزامات كل طرف تجاه الآخر والشروط المتفق عليها تكون معقولة للضمانات المقدمة من المقرض للمقترض، ويتكون الائتمان من خمسة عناصر رئيسية هي:

- العملية الائتمانية
- الدائن أو المقرض
- المدين أو المقترض
- زمن الاستخدام
- التأمين أو الضمان

كذلك عرف التمويل⁽²⁾ بأنه كل ما يستطيع الأفراد أو الجماعات أن يعبئه من موارد من أجل خدمة الأغراض الاستثمارية، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى توفير الموارد الاقتصادية العينية

¹ الصديق طلحة محمد، مرجع سابق، ص 26 .
² محمد الفاتح محمود بشير، تمويل و استثمار الاوقاف الاسلامية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، ب ت، ص 249 .

والنقدية. كما يجب التصنيف بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي. ونؤكد على أهمية التمويل الداخلي إذا كان الهدف منه هو دعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على مقدراته الإنتاجية. كما يجب التفرقة بين مفهوم التمويل ومفهوم الائتمان⁽¹⁾، فالتمويل كمفهوم عام هو رأس المال اللازم لإقامة المشروع الاستثماري، وقد يكون مصدر رأس المال محلياً عن طريق مالك المشروع ويسمى بالتمويل الذاتي، وقد يكون عن طريق الاقتراض من احد البنوك التجارية أو المتخصصة في الإقراض الزراعي، ويكون مصدر التمويل في هذه الحالة هو القروض المحلية كما يكون مصدر المشروع خارجياً، إما عن طريق القروض الأجنبية أو عن طريق المشاركة الخارجية في رأس المال الخاص بالمشروع، أو تسهيلات موردية. والتمويل والائتمان يكمل كل منهما الآخر ليس في ناحية إجمالية الفعاليات فحسب بل انه في معظم الأحيان تعتمد مؤسسات الائتمان المحلية على مؤسسات التمويل الخارجي في مسانبتها مالياً وفتياً، ويجب أن يكون معلوماً أن التمويل ليس بالضرورة أن يكون في صورة أموال سائلة، فقد يكون في صورة آلات ومعدات زراعية تقوم إحدى المؤسسات الدولية للتنمية أو المؤسسات المصرفية بتوفيرها للمشروع. ويسمى التمويل في هذه الحالة التمويل بقروض سلعية.

يعرف معجم المورد لفظ⁽²⁾ التمويل بأنه (عبارة عن جميع الإعتمادات اللازمة لها أو الإعتمادات المجموعة أو المخصصة للإستثمار ويذكر أن الموارد المالية لدولة أو شركة أو فرد هي تدبير الموارد المالية وإستخدامها . ويذكر أن كلمة التمويل تعني (الحصول علي الأموال من مصادرها المختلفة)⁽³⁾ وهذا التعريف محدود ويحصر دراسة التمويل في عملية الحصول علي الأموال فقط دون الإهتمام بعملية استخدام هذه الأموال إضافة إلي جوانب أخرى سيرد ذكرها لاحقاً .

يقول بعض الإقتصاديين مثل (آدامز وآخرون)⁽⁴⁾ (إن عملية التمويل تشمل أعمال المدير المالي المسئول في المنشأة أو المؤسسة) ، إلا أن هذا التعريف لا يراعي مسألة الإختلاف في

¹ يحي بكور، ورقة عمل عن التمويل والائتمان الزراعي، الهيئة العربية للناماء الزراعي، 1995 .

² منير البعلبكي ، المورد - قاموس إنكليزي - عربي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة والثلاثون، 2000م ، ص 347.

³ - زياد سليم رمضان ، أساسيات في الإدارة المالية، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة والثلاثون، 1996م - ص 86.

⁴ - Adams, D, Graham H. And Von prischke, J (1984) Underminig Rural Development With Cheap credit , Westview Press, Boulder,p60.

مسئوليات المدير المالي من منشأة أو مؤسسة لأخري ويذكر تعريف للتمويل من البعض الآخر (أن التمويل يختص بكل ما يحدث في المؤسسة أو المنشأة حسب التعريف ونعتقد أن هذا التعريف جامع ولكنه غير مانع . ويرى بعض المختصين أن التمويل يختص بعملية الحصول علي الأموال وإدارتها لإستخدامها في المنشأة أو المؤسسة وهذا التعريف محدود نسبياً يحصر دراسة التمويل في جانبين فقط هما الخصوم ورأس المال في ميزانية المنشأة دون التعرض لجانب الأصول. وقد ساد هذا المدخل الذي تبني الطريقة التقليدية الدراسة العلمية للتمويل حيث يركز علي الحصول علي الأموال والعلاقات القانونية والمحاسبية بين المنشأة ومصادر تلك الأموال ومن ناحية إقتصادية تفترض هذه الطريقة لدراسة التمويل أن الطلب علي الأموال وقرارات الصرف التي تؤدي إلي هذا الطلب تتحدد في مكان آخر في المنشأة، وأن مهمة المدير المالي فقط هي تحديد أفضل طريقة للحصول علي تلك الأموال من مجموعة المصادر المتاحة⁽¹⁾. المشكلة الأساسية لتعريف التمويل هي تركيز إهتمام الدراسات العلمية للتمويل علي معالجة المسائل المتعلقة بعملية الحصول علي الأموال دون معالجة واضحة لبعض الأسئلة مثل:

1. هل ينبغي علي المنشأة إستخدام الأموال في أغراض معينة؟

2. ما هي تكلفة رأس المال؟

3. كيف تتغير هذه التكلفة بتباين طرق التمويل المختلفة؟

4. ما هو أثر المتغيرات المحيطة علي تكلفة التمويل وإستخداماته؟

هناك تعريف آخر يقول : (أن التمويل جزء متكامل مع الإدارة العامة للمنشأة بدلاً من إعتبره إختصاصاً إستشارياً يهتم بعملية الحصول علي الأموال)⁽²⁾ , في هذا التعريف نرى أن الأساس في السياسة المالية هو الإستخدام الإقتصادي للأموال بمقارنة بدائل الإستخدام المحتملة لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة، وعلي ذلك يهتم التمويل بالإضافة إلي الحصول علي الأموال بالإنتاج والتسويق والتخزين ، ويذكر (أن التمويل هو عبارة عن حصول المشروعات علي رأس

1- شوقي حسين عبد الله، التمويل والإدارة المالية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986م، ص 23 - 25.
2- Donald, G. (1976) Credit For Small Farmers In Developing Countries. Westview press, p15.

المال اللازم لشراء إحتياجات المشروع الإستثمارية (الأصول العينية) وتشغيل هذه الأصول ، وفي هذا الصدد تنقسم مصادر تمويل المشروع إلي داخلية (مساهمة أصحاب المشروع) ومصادر خارجية (مساهمة أجهزة الوساطة المالية من بنوك ومؤسسات تمويلية أخرى) (1) ، المفهوم الحديث للتمويل (2) يشمل تعريف التمويل القرارات بالحصول علي الأموال والمصادر التي يمكن الحصول منها علي تلك الأموال وإستخدامها، الشئ الذي يتطلب معرفة الطريقة التي يمكن إستخدامها لتقدير ما إذا كان علي المنشأة أو المؤسسة الإبقاء علي الإستثمار كما هو أو زيادته أو إنقباضه ، وبمعني آخر فإن هذا يتطلب معرفة ما يجب الحصول عليه من أموال، وقيمة الأموال التي يلزم إستخدامها. والطريقة المحتمل إستخدامها ، للحصول علي الأموال اللازمة لتحقيق ما تنشده المؤسسة أو المنشأة.

2-1-2 وظائف التمويل وأهميته:-

تعتبر وظيفة التمويل بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والإختيار والتقرير بخصوص المزيج عملية مهمة جداً ومعقدة خاصة في المؤسسات الكبيرة. تختلف وظائف التمويل من مؤسسة لاخري برغم أن بعض هذه الوظائف تعتبر أساسية لجميع المؤسسات ، ويجب أن تؤدي في كل المنظمات وبشكل مترابط إذ أنه لا ينبغي القيام بوظيفة منفردة دون الأخذ في الأعتبار أهمية الوظائف الأخرى حتي يمكن للمنظمة المعينة العمل بكفاءة وفعالية. وتلك الوظائف الأساسية هي (3) :

1. الحصول علي موارد مالية من مصادر خارجية أو داخلية.
2. توزيع الأموال علي الإستخدامات المختلفة .
3. مراقبة الموارد المالية من والي عمليات المنظمة أو المؤسسة أو المشروع.
4. حصول مصادر التمويل علي فوائد في شكل متحصلات ومنتجات سلع وخدمات.

3- عصام الدين الليثي , خطوات إعداد وتقييم دراسات الجدوي , الخرطوم: معهد الدراسات المصرفية والمالية إدارة التدريب , 2001م , ص 2.
1- شوقي حسين عبد الله , مرجع سابق , 26 - 27.
1- فرد ويستون وبوحنين برجام, التمويل الإداري , تعريب ومراجعة عدنان دغستاني و أحمد نبيل عبد الهادي, الرياض: دار المريخ للنشر.

2-1-2-1 متطلبات القيام بوظائف التمويل:-

يتطلب القيام بوظائف التمويل الآتي⁽¹⁾:-

1. كفاءة الإدارة المالية لما للقرارات المتصلة بموضوع التمويل من أثر مهم فى سلامة المركز المالي.⁽²⁾

2. وضع خطط التمويل والحصول علي موارد ومن ثم إستخدامها بشكل يؤدي إلي زيادة فعالية عمليات وإنجازات المؤسسة إلي الحد الأقصى.

3. تحديد مصادر التمويل والمزيج الأفضل والأنسب من حيث نوع التمويل (قصير الأجل . متوسط الأجل . طويل الأجل) والمصدر (داخلي أو خارجي) وكميته في ضوء تركيبة الموجودات .

4. تحديد نوعية وكمية الإحتياجات المنظورة لعمليات المنظمة أو المؤسسة .

5. أثر المديونية في الربحية والسيولة بإعتبار إنهما هدفا الإدارة المالية ورفع القيمة الحالية والمستقبلية للمنظمة والمستوي المناسب من الدين لوضع المؤسسة المالي.

6. المعرفة والدراية الكافية بالأسواق المالية والنظام التمويلي التي من خلالها يتحصل علي الموارد المالية وبكيفية الوصول إلي قرارات إستثمار سليمة وعمليات فعالة⁽³⁾.

7. توفير المعلومات واستخدام نظم المعلومات المالية لكل من الإقتصاد الكلي والجزئي يجعل المدير المالي يتفاعل ويتصدي للظروف الإقتصادية المرتقبة سلباً وإيجاباً⁽⁴⁾.

2-1-3 النظام التمويلي:-

عندما يحتاج المشروع إلي أموال، فانه يلجأ إلي السوق المالية أي النظام التمويلي للدولة المعينة أو المؤسسات المالية التمويلية الأخرى خارج نطاق تلك الدولة، ولا يوجد نمط موحد للنظام التمويلي ونشاطه بين الدول، فاختلاف الأوضاع الاقتصادية واختلاف التركيز علي مختلف السياسات قد يؤدي إلي اختلاف أنماط التمويل والنظام التمويلي ونموه وكفاءته.

2- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان , مرجع سابق , ص 26-27.

4- مفلح عقل, مقدمة في الإدارة المالية, القاهرة: الطبعة الأولى, 1995م, ص 395.

1- فرد ويستون وبوحنين براجام, مرجع سابق, ص 26.

2- محمد سعيد عبد الهادي, الإدارة المالية الإستثمار والتمويل - التحليل المالي , عمان: دار الحامد للنشر , 1999, ص16.

وعلى مستوى الإقتصاد الكلي يعتبر ضمن التمويل ما يؤدي إلي زيادة بناء الطاقة الإنتاجية لمختلف قطاعات الإقتصاد من أصول حقيقية مستوردة أو منتجة داخل الإقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة ، ويشمل النظام التمويلي للدولة أنواعاً مختلفة من المؤسسات التمويلية المرتبطة ببعضها البعض بطريقة رسمية أو غير رسمية.

2-1-3-1 البنك المركزي:-

يمثل قلب النظام التمويلي المنظم وهو المسئول عن السيطرة علي عرض النقود ومراقبة الأنشطة التمويلية المنظمة (ومن المعروف أنه ليس بإمكان الأفراد والمؤسسات، بشكل منفصل أو مشترك أن تزيد من حجم النقود طالما أن مصدر السيولة هو البنك المركزي)⁽¹⁾ ، وقد تم في السودان إنشاء بنك السودان بموجب القانون (رقم 60) وذلك لتحقيق عدد من الأغراض التي من ضمنها (الإشراف علي البنوك التجارية وتنظيم الإئتمان عن طريق فرض رقابة نوعية وكمية علي إئتمان هذه البنوك)⁽²⁾ ، حيث يقوم البنك المركزي بدور مهم في الوفرة النقدية وتكاليها في الأسواق المالية، وذلك من خلال تأثيره علي عمليات الإقراض والاستثمار لكافة البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من خلال تأثيره علي عمليات الإقرار والاستثمار وكافة البنوك والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ويستخدم البنك المركزي في سبيل تحقيق ذلك أدوات الرقابة الكمية كنسبة لإحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة ومعدل الخصم وغيرها والرقابة النوعية الغرض منها هو تشجيع البنوك التجارية علي تمويل عمليات معينة أو توجيهها وجهة مقصودة في الإقرار وتسهيل الإئتمان ولا بد لنا من الإشارة هنا إلي أن فروع البنوك الأجنبية كانت تهيمن علي مجمل النشاط المصرفي بالسودان وتوجيه الإئتمان لخدمة قطاع التجارة الخارجية لمصلحة الإستعمار .

الحاجة الملحة لتنظيم السياسات الإئتمانية بغرض توجيه الإئتمان لخدمة القطاعات ذات الأولوية وتبني الحكومة لبرامج طموحة لتحقيق التنمية الإقتصادية تطلب إنشاء البنك المركزي في السودان ليعمل علي جذب المدخرات لداخل الجهاز المصرفي بغرض إيجاد التمويل اللازم

1- فاخر عبد الستار حيدر ، التحليل الإقتصادي لتغيرات الأسهم – منهج الإقتصاد الكلي ، الرياض: دار المريخ للنشر ، 2002م ، ص 35.
2- محمد زكي المسير ، السياسة النقدية والإئتمانية للبنوك في السودان – معهد الدراسات المصرفية الخرطوم 1968م – ص 16 وقانون بنك السودان رقم (60) لسنة 1965م المادة (5).

لتلك البرامج إضافة إلى توفير النقد الإجنبي لذلك، كما يقوم بنك السودان وبنص المادة (57-1 - أ) تعديل 1993م من قانون، علي منح تمويل موقت الحكومة علي لا يتعدي 25% من تقديرات الإيرادات العامة الذاتية للسنة المالية التي يمنح فيها التمويل (وعلي أن يسدد ذلك التمويل خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر الأولى من السنة الثانية)⁽¹⁾.

2-3-1-2 الجهاز الحكومي :-

تقوم السياسة المالية التي تتبعها الحكومة (وزارة الخزانة) من خلال موازنتها بدور مهم في تأثيرها علي معدلات الفوائد في الأسواق المالية. ففي فترات الكساد الإقتصادي مثلاً تزيد الحكومة مصروفاتها أو تخفض معدلات الضرائب ، وتؤدي هذه السياسة المالية إضافة إلي السياسة النقدية التوسعية من قبل البنك المركزي إلي زيادة في عرض النقد والأزدهار الإقتصادي . وفي الوقت نفسه إلي عجز في موازنة الحكومة وتنخفض مصروفاتها وينتج عن ذلك فائض في الموازنة.

أن مدي تأثير السياسة المالية علي معدلات الفوائد يعتمد علي الطريقة التي تنتهجها الحكومة في تمويل العجز وفي استعمال الفائض في موازنتها⁽²⁾، تقوم الحكومة في السودان بدور نشيط في الاستثمار⁽³⁾. وتلعب القروض الحكومية دوراً كبيراً في الحياة الإقتصادية كما تستخدمها الحكومة كأداة فاعلة لتحقيق عدد من الأغراض التتموية وتصدر الحكومة أوراق مالية كأذونات الخزانة وهي قروض قصيرة الأجل تستحق خلال 90 يوماً وتباع بخصم من القيمة الاسمية لها، وتستخدم هذه الأوراق المالية في تمويل هذه الحصيلة لحساب وزارة الخزانة (وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي).

2-3-1-3 البنوك التجارية :-

يشكل نظام البنوك التجارية أهم مكونات النظم التمويلية الحيوية والظاهرة في جميع الدول حيث تقوم بقبول الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل واستثمار ما يتبقي من الأموال لديها لحين

1- التقرير السنوي لبنك السودان الثامن والثلاثون 1998م إدارة السياسات والبحوث، الخرطوم منشورات بنك السودان، المركز الطباعي - ص 63.

2- فرد ويستون وبوحين برجام مرجع سابق، ص 52.

3- سعد ماهر حمزة، تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية في السودان، لبنان: مطبعة البيان العربي، 1962م، ص 17.

طلبها من قبل اصحابها وباعتبار البنوك التجارية واحدة من أهم موارد التمويل قصير الأجل⁽¹⁾. ويدير البنك التجاري أصوله وخصومه لتخصيص استخدامات معينة لكل مصدر من مصادر الأموال كالآتي:-

1. الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) يحق لأصحابها سحبها أي وقت وتخصص للنقدية والأرصدة لدي البنوك والتمويل قصير الأجل بنسب يحددها البنك التجاري.

2. الودائع لأجل تخصص النقدية والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل وتسحب بنهاية الأجل .

3. ودائع التوفير تخصص للنقدية والأرصدة لدي البنوك والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل لا تختلف عن الجارية حيث يحق لصاحبها سحبها متى شاء.

4. الاموال المملوكة تخصص بالاصول الثابتة والإستثمارات طويلة الأجل .

حركة وسلوك هذه الودائع مرتبط بحركة وسلوك الأفراد في السحب والإيداع وبذلك يمكن تصور خط أساس لتلك الأموال ويسمح بتوظيف هذه الأموال في خدمة أهداف البنوك التجارية في منح القروض والإعتمادات وخصم الكمبيالات الخ وإذا تعرض البنك لتدفقات خارجة مؤقتة أو لفترة قصيرة يمكنه الإعتماد علي ارصدته النقدية لديه ولدي البنك المركزي حتى وان قل ذلك الرصيد عن الحد الأدنى المسموح به فمن المتوقع أن تزداد التدفقات النقدية الداخلة بحيث يتحسن وضع الأرصدة النقدية لدي البنك والبنك المركزي ، لا سيما وان الإحتياطي القانوني يحسب علي الأساس متوسط العمل اليومي خلال الشهر ومعني ذلك أنه يمكن تدبير ذلك خلال فتره الشهر ويستطيع البنك التجاري اللجوء للإقتراض المؤقت أو الموسمي أو المفاجئ لتدبير عجز الإحتياطي القانوني أو لمقابلة العمليات الموسمية المتوقعة أو لمعالجة الإزمات النقدية أو قد يلجأ لإعادة أوراق تجارية سبق إن قام بخصمها والا يصبح من الضروري إعادة النظر في تركيبه توظيف الأموال وإذا تعرض أحد البنوك الكبيرة إلي فشل فغالبا ما تتدخل

¹ -D.J.Durby (1970). Financing Of Industry Trade – pitman press – P 120.

الحكومة في معالجة الأمر، لان ذلك قد يؤثر في النظام المصرفي والذي يعتبر المورد الرئيسي للتمويل خاصة في الدول النامية لعدم وجود بدائل التمويل الأخرى.

2-1-3-4 البنوك المتخصصة:-

يورد تعريفاً للبنوك المتخصصة يشير إلي أن البنوك المتخصصة هي بنوك تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً أو مجالاً معيناً من النشاط الإقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها⁽¹⁾.

والأمر الذي حتم علي الدول انشاء هذا النوع من البنوك هو الحاجة إلي أموال طويلة الأجل وبتكاليف مناسبة لتمويل بعض قطاعات الاقتصاد المستهدفة في القطاع الصناعي أو الزراعي أو الخدمي مثل مشاريع الإسكان والبناء والتشييد⁽²⁾. والتي تعتمد عليها اقتصاديات الدول وخاصة البلدان النامية ولكنها تمتاز بمخاطر عالية وتحتاج إلي أموال ضخمة لتميتها وتحقيق أهدافها والتي تختلف عن الأهداف الخاصة ولا يحتاج ذلك إلي كبير شرح في أن تمويل القطاعات الإقتصادية المهمة من زراعة وصناعة وإسكان يعتبر مهماً من أجل القيام بالعمليات الزراعية والصناعية وتوفير كافة الإحتياجات الأساسية مهماً وحيوياً من أجل القيام بالعمليات الزراعية والصناعية وتوفير كافة الإحتياجات الأساسية من معدات وآليات رأسمالية للزراعة والصناعة من مواد خام ووقود وبذور وتقوي محسنة وأسمدة ومبيدات لتحقيق الرغبة في تنمية هذه القطاعات والتي بتتميتها يكون النماء الإقتصادي وتوفير الأمن الغذائي للسكان والأرتقاء بالمستوي المعيشي للسكان من خلال زيادة دخل الأفراد والدخل القومي . ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة في السودان حسب نوع النشاط أو القطاع الذي تقوم بتمويله إلي البنك الصناعي (1969م) والبنك الزراعي (1957م) والبنك العقاري (1967م) ويختص كل بنك من هذه البنوك الثلاثة في التمويل الزراعي والصناعي والعقاري متوسط وطويل الأجل وتمويل المشروعات التي تخدم اهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية والتعرف علي فرص الاستثمار

¹ - سيد الهواري, إدارة البنوك, القاهرة: دار الجيل للطباعة , 1983م , ص 235.

² - محمد زكي المسير , مبادئ علم الاقتصاد - (اقتصاديات النقود), القاهرة: دار النهضة العربية , الجزء الثاني, 1992, ص 249.

في كل قطاع من القطاعات المذكورة وتقييم المشروعات واختيارها والترويج لها ثم تهيئة المناخ الاستثماري المناسب.

2-1-3-5 المؤسسات المالية غير المصرفية:-

تشكل المؤسسات المالية غير المصرفية (بوق التأمين حيث تلعب شركات التأمين دوراً بارزاً في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من تغطية الاخطار وتوجيه اموالها نحو الاستثمار) (1). إضافة إلى سوق الأوراق المالية والتي بدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) وتم إفتتاح السوق الثانية في يناير 1995م (2) ويتيح سوق الأوراق المالية الفرصة للقطاع الخاص ليساهم في تمويل المشروعات الإقتصادية التنموية التي تحتاج إلى موارد طويلة الأجل وهي موارد سوق رأس المال وتعمل على تشجيع الادخار وتنمية الوعي الإستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية وتنظيم ومراقبة إصدارها والتعامل بها بيعاً وشراءً (3) وتعد أسواق الأوراق المالية من المؤسسات المهمة في عمليات الشبكة المالية (4) ويحتل موضوع الأسواق المالية حيزاً مهماً في الأدب الإقتصادي المعاصر خاصة بعد أن شهدت هذه الأسواق تطوراً مهماً شمل تطوراً كبيراً فيما يتعلق بإستحداث أدوات جديدة للتعامل بها في هذه الأسواق مثل العقود المستقبلية أو عقود الخيارات أو ما شهدته الأسواق من عمليات إندماج بين المراكز المالية المتقدمة والنامية مما دفع بالكثير من البلدان النامية بإتباع سياسية التحرر الإقتصادي والمالي إضافة إلى ذلك شهدت هذه الأسواق إستخداماً مكثفاً لوسائل الإتصال الحديثة . وتزداد الأهمية الإقتصادية للاسواق المالية سوءاً في البلدان المتقدمة أو النامية بإرتفاع قيمة الحافطة الإستثمارية ودور هذه الأسواق وعلاقتها بحركة الإقتصاد ككل خاصة وإن استقرار هذه الأسواق يساهم في الاستقرار الأقتصادي سواء على المستوي المحلي أو العالمي، والسودان ليس بمعزل عن الإقتصاد العالمي لذا كانت

1- زكريا محمد بيومي , مبادئ الإقتصاد في نظرية التوزيع , القاهرة: دار النهضة العربية , بدون ذكر سنة الطبع , ص 105.
2- عصام الدين محمد متولي , تطوير التقارير والقوائم المالية المنشورة لتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية , الخرطوم : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر, 2003م , ص 40 .
3- العرض الإقتصادي والمالي, وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي - الإدارة العامة للسياسات الإقتصادية الكلية والبحوث والبرامج - مطابع السودان للعملة, 1997م, ص 154.
4- فرد ويستون وبوحيين براجام , مرجع سابق , ص 54.

ضرورة قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية من مجموعتين تمثل المجموعة الأولى الأسواق التي تباع فيها الإصدارات الجديدة من أسهم وسندات مؤسسات الأعمال المختلفة المصدرة لأول مره وتسمى الأسواق المحلية وتتخصص في عمليات هذه الأسواق بنوك الاستثمار التي تقوم بشراء الأوراق المالية الجديدة الصادرة من شركات مختلفة ومن ثم بيعها للمستثمرين لأول مرة أما المجموعة الثانية فتمثل اسواق الأوراق المتداولة أي من الأسواق التي تباع وتشتري فيها هذه الأسهم بعد أن تم بيعها للمرة الأولى وتعرف هذه المجموعة بالاسواق الثانوية وتتكون من الاسواق المنظمة بشكل رسمي (البورصات المنظمة ومن الأسواق التي تسمى بورصات خارج المنظمة لبيع وشراء الاوراق المالية خارج البورصة من خلال السماسرة والمتعاملين⁽¹⁾). ونقصد بالاوراق المالية الاسهم التي تصدرها شركات المساهمة العامة ، والصكوك التي تصدرها الحكومة ومؤسساتها العامة وشركات المساهمة للحصول علي المال اللازم بغرض توظيفه بغرض تمويل المشروعات التنموية . ومن المفترض أن هذا النظام التمويلي الرسمي يتعايش مع انظمة تمويلية أخرى غير رسمية لا تخضع للرقابة مثل محلات الإقراض الصغيرة ومقرض المال ، وقروض التجارة ، وتنظيمات أخرى تعرض وتستعرض الاموال مثل القروض داخل العائلة والإئتمان التعاوني . (وينافس النظام غير الرسمي النظام الرسمي في جميع الدول منخفضة الدخل)⁽²⁾ . (ومن المفترض أيضاً أن يقع عبء التنمية الأكبر علي عاتق المدخرات القومية)⁽³⁾ أي أن يتم تمويل التنمية الاقتصادية من الموارد المتاحة محلياً غير أن موارد الدول النامية تقتصر عن سد الإحتياجات التمويلية ولهذا فهي تعتمد علي سد العجز من الموارد المحلية وما يوفره القطاع العام والخاص بالإستعانة بتسهيلات ائتمانية وقروض خارجية. وليس من شك أن اشتراك مصادر التمويل في تمويل عملية التنمية الإقتصادية أمر مفيد طالما ينتج عنه أي التزامات سياسية تنقص من سيادة ذلك البلد⁽⁴⁾ وتعمل الحكومة السودانية علي الإتفاق مع بعض الحكومات الأخرى للحصول منها علي قروض في شكل معدات وآليات ومعونات

1- فرد وستون وبوحيين برجام , مرجع سابق , ص 54.

2- مالكولم جيلز وآخرون , إقتصاديات التنمية , الرياض: دار المريخ للنشر, الطبعة الرابعة, 1995 , ص 533.

3- Mier. G .M. and Baldwin R. (1958) Economic Development. Champan and Hall. London. Pp355.

4- حسن أحمد توفيق, التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية , القاهرة: دار النهضة العربية, 1967م ص 139.

فنية في إنشاء المشروعات التي تقوم الهيئات الحكومية بتوفيرها بنفسها مباشرة أو بواسطة غيرها من الافراد والهيئات والمؤسسات والمصالح. وما من شك أيضاً أن تمويل خطط التنمية الإقتصادية يتوقف إلي حد كبير علي الاموال المدخرة فإذا كانت نسبة الإذخار اكبر من نسبة إجمالي الاستثمار بحوالي 5% من إجمالي الناتج القومي تلجأ الدول إلي القروض والتسهيلات المالية الخارجية والاجنبية ويرجع السبب عادة في إنخفاض معدل الإذخار في بلادنا إلي زيادة نسبة الإستهلاك⁽¹⁾ ويقتضي الأمر وضع خطة تهدف إلي إرتفاع معدل الإذخار حتي يمكن توفير الظروف المناسبة لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية المنشودة . إن مشكلة تمويل التنمية الإقتصادية في السودان تتمثل في كيفية زيادة معدلات الطاقة الإنتاجية والإستثمارات ومصادر تمويلها دون إحداث زيادة جديدة في الديون وبالتالي إحداث زيادة أخري في عجز ميزان المدفوعات وكان الأقتصاد السوداني في عهد التسعينات من القرن الماضي أمام خيارين أما ان يسيطر علي موارده الإقتصادية وفق خطة إستراتيجية شاملة (92 - 2002م) حتي يصل إلي الحدود القصوي للتمويل والإستثمار والتوظيف والإنتاج وأن يكون إستهلاكه رشيداً من موارده وعدم تبديدها وضياعها ولقد جرب السودان استخدام هذا الطريق حيث أتخذ مبدأ التخطيط القومي الشامل وحاول الإعتماد علي ذاته بتمويل الإستراتيجية القومية الشاملة ذات العشرة سنوات والتقليل من التمويل الأجنبي الذي لم يكن متاحاً حسب الظروف التي مر بها السودان في تلك الفترة أما الخيار الثاني فهو إفساح المجال برأس المال الخاص السوداني والإجنبي ليتحمل قدرأ أكبر في التمويل وأن يصبح له دورأ أعظم في التنمية أو ما يطلق عليه أسم النمط الإفتاحي للتنمية وظهر في السودان في الفترة الاخيرة بصورة واضحة في قطاع الطاقة والتعدين والخدمات ولكن ينبغي أن لا يكون علي حساب تقليص دور الحكومة والقطاع العام للتنمية الإقتصادية حتي لا تتاح فرصة ذهبية للشرائح العليا من البرجوازية السودانية لكي تتشكك في جدوي التدخل الحكومي في الحياة الإقتصادية في محاولة لإقصاء الدولة وإبعادها مما سيترتب علي ذلك من تحيز أنماط الإنتاج نحو الأنماط الإستهلاكية الفاخرة والتي تلبى

¹ -Adams. D.And Vogel, R (1986) Rural Finanacial Markets In Low Income Countries, Recent Controversies And Lessons. World Development14,Pp 477 – 478.

إحتياجات أصحاب الدخل العليا في المجتمع علي حساب إنتاج السلع الوضيعة والضرورية التي تلبي إحتياجات وطلبات الفقراء ومحدودي الدخل ولذلك يمتلئ السوق المحلي بالسلع الكمالية وتعاني من عجز شديد في السلع الضرورية مما يترتب عليه من زيادة الإعتماد علي الواردات وانعكاسات ذلك علي الإقتصاد السوداني.

2-1-3-6 الإيدار والتسليف في البنوك والقري :-

تعتبر مؤسسات الإيدار والتسليف فئة هامة من فئات روابط مجموعات صغار المزارعين وفقراء الريف ينجحون في كثير من الأحيان في إيدار مبالغ كبيرة بالمقارنة بأوضاعهم الاقتصادية، كما إنهم يحتاجون أيضاً إلي الحصول علي القروض ، ومن المفارقات إن مؤسسات الإيدار الريفية الرسمية مثل المصارف كانت توجه المدخرات الريفية في كثير من الأحيان إلي إستخدامات حضرية نتيجة لنقص آليات الإقراض المناسبة في المناطق الريفية وعلي العكس من ذلك يمكن لمؤسسات التسليف والإيدار الريفية غير الرسمية والتي يمكن أن تبدأ كمجموعات لصغار المزارعين.

وقد تكون روابط الإيدار والتسليف التناوبية أقدم نمط من مؤسسات الادخار والتسليف وكل مجموعة تساهم بمبلغ متساوي علي فترات منتظمة عن رابطة مجموعات صغار المزارعين، ويجري توزيع الاموال الناشئة عن ذلك علي مجموعات صغار المزارعين المشاركة بدورها علي اساس التناوب. ويعد إنشاء روابط الادخار والتسليف التجميعية شكلاً آخر، هذه الروابط عبارة عن شكل من أشكال الروابط التناوبية للإيدار والتسليف المشتركة بين المجموعات. والخدمات المصرفية في القري اسلوب آخر اكثر حداثة لتقديم خدماتالإيدار والتسليف في المناطق الريفية وبعض هذه الاساليب وخاصة الخدمات المصرفية في القري شكل من أشكال القروض الصغيرة وكانت حركة القروض الصغيرة قد بدأت منذ 20عاماً أي في بداية الثمانينات من القرن الماضي وفي بعض أنحاء المناطق الريفية من آسيا ثم إنتشرت منذ ذلك الوقت في مختلف أنحاء العالم ، بما في ذلك أوروبا وأمريكا الشمالية. وكذلك هناك خدمات مصرفية في القري وهي عبارة عن نموذج للخدمات المالية التي تمكن المجتمعات الفقيرة من إقامة روابط التسليف والادخار الخاصة بها أو مصارف القري وقد صممت شروط النموذج لاجتذاب مشاركة أشد

الفئات فقراً من بين الفقراء المنتجين الذين تغلب عليهم النساء ، وتقدم الوكالة الراعية أو المنفذة قرضاً واحداً لمصرف القرية الذي يقوم بعد ذلك بتقديم القروض الفردية لأعضائه.

يبدأ المقترضون بقرض صغير ثم يسعون نحو الحد الأقصى المحدد من القروض، ويرتبط القرض بالمدخرات ، وفي معظم الحالات يتم تثبيت حجم القرض عند مستوى القرض الذي أذخره كل مقترض . ويحتفظ مصرف القرية بمدخرات الأعضاء التي تشكل رأس مال إضافي يمكن إقراضه أو استثماره لزيادة موارده .

وتهيئ الخدمات المصرفية فرص لتجميع أصول وأموال صغار المزارعين والفقراء وإدارتها⁽¹⁾ ، وهي تنشئ مؤسسات مجتمعية مستقلة ذاتياً . حيث يختار الأعضاء استثماراتهم الخاصة ويفرجون عن جميع القروض ويحصلونها ويديرون مدخراتهم الخاصة وينتخبون قادتهم ويحددون القوانين الفرعية ويضمنون كفاءة تسليم القروض علي نطاق واسع لمن يصعب الوصول إليهم في بعض الأوضاع يمكن تقديم القروض بفوائد أو بدون فوائد غير ان التجارب تبين انه من الضروري لروابط الأدخار والتسليف أو مؤسسات القروض الصغيرة في الريف أن تجعل من الربحية المالية والاعتماد علي الذات أهدافاً رئيسية لها. غير أن خيار القروض الصغيرة لا يقتضي بالضرورة وجود مدخرات مسبقة لصغار المزارعين حيث ان الجهات المتبرعة قد تكون مستعدة لتقديم رأس المال الأساسي اللازم لتقديم القروض ومن المهم هنا الالتزام بقواعد وإجراءات صارمة لاستخدامات القروض، وتعبئة المدخرات المحلية وتحقيق مستويات عالية من السداد من أجل المحافظة علي الاموال وتميئتها . وأهم ما يميز هذه النظم إستطاعتها العمل خارج نطاق المؤسسة المالية الرسمية باستخدام طرق سهلة. وما أن يعمل النظام بكفاءة يمكن له أن يتوسع بالحصول علي أموال وموارد إضافية من مصادر أخرى.

¹ - محمد زكي المسير , مرجع سابق - ص263.

وظيفة النظام التمويلي: - (1)

يوفر النظام التمويلي أربعة خدمات ضرورية للأداء الإقتصادي السليم ويمكن تعديدها كالآتي: -

1. يوفر النقود وهي وسيلة للتبادل ومخزون مؤقت للقوة الشرائية⁽²⁾ ووحدة للحساب ومقياس لقيم المعاملات.

2. يوفر وسيلة لتعبئة وتوزيع الارصدة وتجميع مدخرات العديد من المدخرين ومنحها للمستثمرين وتسمي هذه العملية (الوساطة التمويلية).

3. يوفر الوسائل لتمويل وتوزيع المخاطرة عبر الإقتصاد.

4. يوفر مجموعة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق استقرار النشاط الإقتصادي .

محددات الاختيار بين مصادر التمويل:

تتمثل محددات الاختيار بين مصادر التمويل في الآتي: - (3)

1. مقدار الاموال التي يحتاج إليها المشروع والفترة التي سيحتاج خلالها لهذه الأموال .

2. ملائمة مصادر التمويل للإستخدامات التي سيتم تمويلها.

3. كلفة التمويل مقارنة مع الكلفة السائدة في الاسواق ومع عائد الاستثمار المتوقع.

2-1-4 أنواع التمويل:

يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا والتي ترصد من خلالها أنواع التمويل. ينقسم التمويل من زاوية المدة التي يستغرقها إلى⁽⁴⁾:

2-1-4-1 تمويل قصير الأجل:

يقصد به الأموال التي لايتجاوز أجلها عام وإن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية هي قروض قصيرة الأجل كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع

¹ - مالكولم جيلز وآخرون , مرجع سابق, ص 66-67.

² -Friedman, T . And D. Meiselman (1963) The Relative Stability Of Monetary Velocity And the Investment Multiplier, In The United State, 1877- 1958, Stabilization Policies Commission On Money And Credit Engle Wood Cliff New Jersey, Pp218-220.

³ - مفلح عقل, مرجع سابق - ص395.

⁴ يوسف حسن يوسف, مرجع سابق, ص 215 .

الأجور وشراء المواد والتوسع الموسمي وغيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من الحصيلة المنتظرة للفعاليات الجارية نفسها.

2-4-1-2 تمويل متوسط الأجل⁽¹⁾:

تتراوح مدته بين سنتين إلى خمسة سنوات وموضوعه في الغالب يخص تمويل المشتريات والمعدات والآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل والتي يتعين عليها وفاء المدة

2-4-1-3 تمويل طويل الأجل:

ينشأ من طلب الأموال لتكوين رأس المال الثابت وتزيد مدته عن خمسة سنوات وذلك مثل التوسع في المشاريع الاستثمارية العملاقة.

ومن ناحية أخرى تقدم مؤسسات التمويل الزراعي وعلى رأسها البنك الزراعي خدماتها الائتمانية في شكل سلف موسمية لمقابلة تكاليف العمليات الزراعية وأخرى متوسطة لإنشاء المدخلات الرأسمالية. (الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماته).

2-4-1-4 السلف الموسمية:

تنقسم إلى الآتي:

أ/ قروض نقدية لمقابلة تكاليف العمليات الزراعية في مرحلة التحضيرات وحتى الحصاد والغرض من هذه السلف هو توفير السيولة الكافية للمزارع أثناء الموسم الزراعي لمقابلة التكاليف التشغيلية والاعاشية بحيث يكرس المزارع كل وقته وجهده للمزرعة وبالتالي الارتباط بالأرض دون الحاجة لأعمال هامشية خارج المزرعة أو الاعتماد على التمويل التقليدي غير المشجع أو الهجرة والنزوح من الريف إلى المدينة.

ب/ مدخلات زراعية موسمية كالأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة وأكياس التعبئة، ويعمل البنك الزراعي على تمويل وتوفير البذور المحسنة بهدف نشرها في أوساط المزارعين ضمن السلف الموسمية كتمويل عيني، كما يعمل على تشجيع استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية كتمويل عيني أيضا.

¹ احمد على دغيم، اقتصاديات البنوك، القاهرة: دار النمر للطباعة، 1989، ص 67 .

ج/ سلف تسويق المحاصيل:

والهدف من هذا النوع من التمويل مساعدة المزارعين على تمديد فترة تسويق منتجاتهم عن فترة زمنية معقولة حماية لهم من تقلبات الأسواق وتدني أسعار المنتجات الزراعية في بداية موسم الحصاد وذلك بتوفير سيولة معقولة للمزارعين تمكنهم من مقابلة احتياجاتهم النقدية العاجلة والوفاء بالتزاماتهم المالية المختلفة.

2-1-4-5 السلف المتوسطة:

تشمل السلف متوسطة الأجل التي يقدمها البنك الزراعي للمزارعين الآتي:

أ/ الآلات الزراعية الكبيرة كالجرارات والحاصدات والشاحنات وتقدم كسلف متوسطة لمجموعات المزارعين وكياناتهم القانونية كالاتحادات الزراعية والجمعيات التعاونية ويشمل هذا النوع من السلف كل القطاعات الزراعية المرورية والمطرية الآلية والتقليدية.

ب/ مدخلات رأسمالية للمزارعين في الريف لإتاحة فرص عمل بديلة بعد نهاية الحصاد، ويهدف هذا النوع من التمويل لإتاحة فرص عمل إضافية وامتصاص فائض العمالة في الريف بعد نهاية الموسم الزراعي المحدود خاصة في مناطق الزراعة المطرية التقليدية. ويشمل هذا النوع من التمويل المتوسط، تمويل الصناعات الريفية البسيطة كمعاصر الزيوت والمنتجات الغذائية وأشغال المرأة الريفية.

لم تقتصر خدمات وتمويل صغار المزارعين على محاصيل بعينها، فبالرغم من أن بدايات تمويل صغار المزارعين قد ركزت على تمويل المحاصيل النقدية القابلة للتصدير كالسمسم والفول السوداني بهدف زيادة إيرادات الدولة من العملة الحرة، إلا انه في السنوات الأخيرة ونتيجة لتدهور الإنتاج والإنتاجية في المحاصيل الاستهلاكية فقد اتسعت دائرة تمويل المزارعين لتشمل كافة المحاصيل التي ينتجها المزارعين تشجيعاً للإنتاج والاستقرار.

2-2: التمويل المصرفي الإسلامي :-

تحدد طبيعة معايير الاستثمار في ضوء المنهج الفكري الذي يحكم عملية الاستثمار وهذه المعايير يجب ان تعكس بالضرورة اهداف هذا الاستثمار وتلتزم باسسه وضوابطه ومفاهيمه ، ويختلف المنهج الإسلامي لاستثمار الاموال عن المناهج التقليدية سواء من حيث الاساس الفكري او الاهداف او الاساليب والوسائل وهنا تظهر ضرورة لاختلاف في طبيعة الاستثمار في المنهج الإسلامي عنه في الفكر التقليدي.

هنالك مؤهلات كثيرة تجعل من التمويل المصرفي الإسلامي قوة ضاربة في العمل المصرفي وتتنافس بقوة في هذا السوق منها⁽¹⁾ .

1- ان الانظمة الاقتصادية التي نتلقاها من الغرب ونسير على هداها تعزل الاخلاق عن الممارسات العملية في التمويل وهي بذلك تبعد الدين عن الحياة الاقتصادية .

2- نظام التعامل بالفائدة ادى إلى وجود اناس يحتاجون للتمويل المنظم بالاسلوب المصرفي ولكنهم يمتنعون اختياراً عن التعامل والاقتراض نظراً لانحصار الوسيلة المتاحة في نظام الفائدة او انهم محرومون اضطراراً لان التنظيم المصرفي في التمويل لايعترف بالاسلوب المشاركة بين راس المال والعمل .

3- مرونة المنهج الإسلامي في قطاع المعاملات حيث يؤدي الى قدرة البنوك الإسلامية على تطوير نفسها ومواكبة المستجدات مع المحافظة على الاصول والقواعد العامة التي تعلم العمل المالي في الاسلام.

4- وجود ثروة هائلة فقهية وتطبيقات عملية التمويل الإسلامي تثبت من خلال جدارة النموذج الاقتصادي الشرعي للتطبيق في اي عصر وفي اي مجتمع.

5- قناعة الكثيرين من المسلمين وغيرهم بعدم جدوي التعامل بالربا وانه سبب لبلاء البلاد والعباد وفشل كثير من السياسات التي تعتمد على الربا في اقتصادها.

¹محمد محمود المكاوي, التمويل المصرفي التقليدي و الإسلامي، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، 2010م ص145-146

2-2-1 الحاجة التمويلية وانواعها وكيفية اشباعها:-

حاجة العميل للتمويل المصرفى معناها الحاجة الى زيادة نشاطه او على الأقل المحافظة عليه من خلال زيادة رأس المال المتداول او من يشاركه بالأموال التى قد لا تتوفر لديه ويفترض ذلك من خلال ان هذا العصر الذى نعيشه يتميز بتعدد الحاجة الى التمويل وطول آجاله وضخامة حجمه، ومرد ذلك فى اغلب الاحيان إلى توالى حدوث ارتفاع اسعار السلع والخدمات وزيادة الاعباء العامة للمنشآت الاقتصادية مثل الاجور والتأمينات والاجتماعية والضرائب فضلاص عن مواكبة التطورات التكنولوجية الهائلة وتطور انماط واساليب الاستهلاك بفضل ارتفاع مستوى المعيشة.

انواع الحاجات إلى التمويل المصرفى :-

يمكن تقسيم الحاجات التمويلية لعدة انواع⁽¹⁾ :-

(1) الحاجات الاقتصادية والاجتماعية :

تقسم الحاجات وفقاً لطبيعتها والآثار الناتجة عنها والمجال الذى تخدمه إلى حاجات اقتصادية وهى التى تستلزم اعتبارات التقدم الاقتصادى والتكنولوجى سواء من خلال زيادة حجم الانتاج او سرعة وسهولة تداول هذا الانتاج اما الحاجات الاجتماعية فهى التى تتطلبها الشريعة الاسلامية واعتبارات التكافل الاجتماعى بصرف النظر عن العائد او الربح الاقتصادى.

(2) حاجات طويلة الاجل وحاجات قصيرة الاجل :

وهذا التقسيم للحاجات حسب المدة وارد داخل البنوك الاسلامية وله مايقابله من صيغ التمويل الاسلامى فمثلاً قد تكون عمليات المرابحات المحلية هى المناسبة لطبيعة الحاجات التمويلية قصيرة الاجل .

اما بالنسبة للحاجات طويلة الاجل فهى تتوافق فى البنوك الاسلامية مع صيغ المشاركات المحلية .

¹مصطفى كمال السيد، البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي ، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2011، ص28-35

(3) حاجات المنشآت الاقتصادية وحاجات الأفراد :-

اما عن الحاجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية سواء كانت تجارية ام زراعية ام صناعية ام خدمية فهي تنقسم الى :-

أ/ حاجات تتعلق بتمويل رأس المال الثابت (الات ، معدات ، عقارات) .

ب/ حاجات تتعلق برأس المال المتداول (بضاعة ، مخزون سلعي).

ج/ حاجات تتعلق بتمويل الاصول الثابتة .

يهدف تمويل الاصول الثابتة الى المساعدة فى اقتناء الاصول التى تتطلبها العمليات الانتاجية المختلفة مثل الاراضى والمباني والآلات وتجهيزات الأثاث.

د/ حاجات تتعلق برأس المال العامل :

يتمثل الهدف فى تلبية الحاجات التى تتعلق بتمويل رأس المال العامل فى مقابلة متطلبات تكوين المخزون السلعي ، ويتم عادة تمويل الجزء المستديم فى رأس المال العامل عن طريق رأس مال المنشآت او طلب التمويل متوسط او طويل الاجل فى البنوك او المؤسسات المالية .

ويمكن القول بان تطبيق البنوك الاسلامية لعقود المزارعة والمساقاة يسهم بشكل فاعل فى احياء الأراضى الزراعية غير المستقلة ، مما يسهم فى زيادة الناتج القومى وبالتالي الدخل القومى ومن ثم الاسهام فى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالاضافة إلى الحد من هجرة المزارعين من الريف الى المدن.

كما ان تفعيل عقود المزارعة والمساقاة فى البنوك الاسلامية يسهم فى زيادة هامش الضمانات لديه ، حيث انه لن يحجم عن قبول الاراضى الزراعية كضمانات لأنوال التمويل الاخرى ، لانه فى حال اضطراره عن التنفيذ على هذه الضمانات - استبداءاً لحقوقها فى حال تقصير المزارع او المساقى مع البنك - فلن يضطر لبيعها باسعار مرضية ولن يشكل عبئاً على البنك لأن هذه العقود تساعد البنك فى استثمار هذه الاراضى مع الغير وعدم تعطيلها وبالتالي تحقيق عوائد مجزية من الناتج .

معايير التمويل ذات الصلة بالعميل طالب التمويل :

ان اساس التعامل بين البنك والعميل طالب التمويل هو ثقة البنك في هذا العميل وهذه الثقة مردها الى امرين⁽¹⁾ .

اولاً : تواجد رغبة لدى العميل في الوفاء بالتزامه في الوقت المحدد في العقد وهذا يتوقف على مايتوافر لدى العميل من صفات خلقية .

ثانياً : قدرته على الوفاء وهذا يتوقف على مركزه المالى كما توضحه الدراسة للقوائم المالية المقترحة منه.

ويكاد يتفق معظم رجال البنوك على جدارة العميل طالب التمويل (الجدارة الائتمانية) للموافقة على طلبه وفق اساليب التمويل الاسلامى ، وان يتوافر في هذا العميل خمسة معايير او صفات هي :-

(أ) معيار الاخلاق الشخصى :-

ان ابرز صفة من الصفات الخلقية هي الأمانة وهي المعيار أو المؤشر الذى يقيس درجة رغبة العميل للتمويل ، ويمكن الوقوف على درجة امانة العميل عن طريق معرفة مايلي:-

- سمعته ونزاهته .

- علاقاته التجارية

- معيشته واسلوبه فى الحياة .

- عاداته الشخصية .

- وضعه فى المجتمع الذى يعيش فيه .

- حالته الصحية وخلفاءه المحتملين فى الاضطلاع بالنشاط فى حالة تخليه

عن الادارة .

¹مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص78

2-2-2 اساليب وصيغ التمويل المصرفي الاسلامي:

تتمثل صيغ و أساليب التمويل في البنوك الاسلامية في الاتي :-

2-2-2-1 المضاربة:

تعني في اللغة ⁽¹⁾ المتاجرة .

وفي الفقه الإسلامي على أنها شركة في الربح بمال من فرد أو أكثر وعمل من فرد آخر أو أكثر والمضاربة والقراض والمقارضة ألقاظاً مترادفة تدل على مقصود واحد يتعلق بإعطاء المال جانب لمن يعمل فيه نظير حصة من الربح المعلوم بالنسبة المقدره لجزء "شائع" وهناك شروط متعلقة برأس المال في تمكين المضارب في رأس المال ليعمل فيه وهذه الشروط وفقاً للرأي الغالب، وهي أن يكون رأس المال من الائتمانات المطلقة أي من النقود المضروبة فلا يجوز أن يكون في الحلي أو التبر أو عروض التجارة، وان يكون معلوماً لوجوب إعادته عند تصفية المضاربة وان يكون التمكين للعامل بمعنى انقطاع يد المالك عنه، إما بالنسبة للربح فشمّل شروطه بصفة عامة ما يلي:

أن يكون مشتركاً بين المالك صاحب المال والعامل فيه وان يكون معلوماً بالجزئية (كالنصف، الربع، السدس... الخ) وان يكون جزءاً مشاعاً من جملة وان اقتسامه لا يتم إلا بعد التصفية الكاملة للمضاربة لأن الأصل في الربح هو وقاية رأس المال.

وهناك شروط تتعلق بعقد المضاربة لعل من أهمها لا يجوز لطرف آخر الانضمام للمضاربة بعد الشروع في تنفيذها، ولا يجوز لصاحب المال أن يعطي المضارب ملاً جديداً في وقت لاحق للتنفيذ.

2-2-2-2 المشاركة:

وهي أن يقوم ⁽²⁾ المضارب بأخذ المال من الوسيط المضارب أو المضارب المشترك، لكي يعمل كل منهم فيما حصل عليه بحسب الاتفاق الخاص به، أو وفقاً للمضاربة المعقودة معه على انفراد، وهذه هي الدائرة الثانية من العلاقات، أي علاقة المضاربين بالمضارب اشترك،

¹ عبد المطلب عبد الرازق حمدان، المضاربة كما تجربها المصارف الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2005، ص8-9
² سمير محمد عبدالعزيز، التمويل العام، الاسكندرية: مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة الثانية، 1988، ص283-287

ويعتبر المضارب المشترك بالنسبة للمضاربين مالكاً للمال بالوكالة، ومن ثم تمثل علاقته مع كل مضارب علاقة رب المال مع المضارب، وتمثل هذه العلاقة المزدوجة بين الأطراف الثلاثة، والتي تدور حول المضارب المشترك، إطار ملائماً لحشد المدخرات بشكل جماعي من مصادر متعددة واستثمارها في أنشطة مختلفة تمثل البنوك التجارية مركزاً مهماً لتسيير الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية بشكل مستمر وتوسع الشركات التي تبدأ بالنمو والتوسع لتحقيق احتياجاتها الإضافية من التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية. وتأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدة صور⁽¹⁾ لتنفيذها حسب الصفة التي تحكم العقد وتعرف المشاركة بأنها اتفاق بين البنك والعمل بالعمل في مشروع ما، بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأس المال الخاص بالمشروع وإدارته.

2-2-2-1 أشكال المشاركة:

أ/ المشاركة الثابتة في رأس المال:

ويقصد بها أن يبقى كل طرف من الأطراف من حصصه الثابتة في المشروع إلى حين الانتهاء من الشركة، وتقوم المشاركة الثابتة المستمرة أساساً على إنشاء مصانع أو شركات أو خطوط إنتاج، أو القيام بعمليات الإحلال والتجديد التي تضمن شراء أصول رأسمالية إنتاجية يتم تشغيلها لسنوات لتعطي عائداً.

ب/ المشاركة المنتهية:

وهي مشاركة في ملكية المشروع والحقوق المترتبة على ذلك إلا أن الاتفاق بين البنك والشركاء يتضمن توقيتاً معيناً للتمويل مثل دورة النشاط التجاري أو دورة المالية أو صفقة معينة بالمشاركة، وتسمى هذه المشاركة المنتهية لأن الشركاء حددوا العلاقة فيما بينهم أجلاً.

ج/ المشاركة المتناقصة:

هي نوع من المشاركة يكون حق الشريك فيها أن يحل البنك في الملكية إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، ويقوم هذا النوع من التمويل على أساس

¹ محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص 153-155.

عقد مكتوب يتم بمقتضاه تأسيس علاقة تعاقدية بين البنك كشريك ممولّ بجزء من المال وتقديم الشريك الآخر جزءاً من المال بالإضافة إلى لتقديمه الجهد والعمل اللازم لإدارة المشروع الاقتصادي وبموجب هذا العقد يتناقص حق البنك والشركة بشكل تدريجي يتناسب تناسباً طردياً مع ما يقوم العميل بسداده إلى البنك من قيمة التمويل المقدم.

2-2-2-2-2 خصائص المشاركة

- إن الاشتراك في الربح هو جوهر عمليات المشاركة وطريقة اقتسامه تخضع لاتفاق من أطراف المشاركة.

- الربح أمر وارد وان الخسارة أمر احتمالي

- لا تشكل المشاركة مديونية على الشريك

- ارتباط التمويل بالمشاركة في مشاريع محددة وفي مجالات معينة

- عقد المشاركة محدد بمقدار رأس المال في حالة وجوده

2-2-2-3 السلم:

2-2-2-3-1 مفهوم السلم⁽¹⁾:

السلم في اللغة هو السلف، والسلم في لغة أهل الحجاز، والسلف لغة أهل العراق وسمى مسلماً لتسليم رأس المال، واسلم تاليه بمعنى أسلمته.

السلم في الشرع: هو اسم العقد ويوجب الملك في الثمن عاجلاً وفي الثمن آجلاً، فالمبيع يسمى مسلماً فيه، والثمن رأس المال، والبائع مسلماً إليه، والمشتري رب السلم.

¹ محمد الفاتح محمود، مرجع سابق، ص 253.

السلم في الاصطلاح: هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد ولا وجود لخلاف بين الفقهاء حول أن عقد السلم عقد بيع، وضرورة وصف المسلم فيه وصفاً يزيل الالتباس والخلاف والجهالة فيه، وان المسلم فيه مما يثبت في الذمة.

وهناك خلاف حول المدة، حيث أجاز الشافعية السلم حالاً أو أجلاً، إما الجمهور فيرى أن الأجل شرط في صحته، إما القبض فيرى الجمهور ضرورة قبضه في مجلس العقد، إلا أن المالكية يرون جواز تأخيرها، (رأس المال) يومين أو ثلاثة. اما دليل مشروعيتها في السنة⁽¹⁾ ففي الصحيحين عن رضي الله عنهما قال (قدم النبي (ص) لأهل المدينة وهم يسلفون بالتمر السنيتين أو الثلاثة فقال (من أسلف قضي وزن معلوم إلى اجل معلوم).

فالسلم من الناحية المالية⁽²⁾ هو سد حاجة تمويلية للبائع وحاجة استثمارية للمشتري، ومن الناحية السلعية يسد حاجة إنتاجية للبائع وحاجة استهلاكية للمشتري، وهذه هي حكمة مشروعيتها لما يحققه من مصلحة عامة للمجتمع ومصلحة خاصة لكل من البائع أو المشتري. فهو يساعد على تحقيق مصلحة لقياس وتلبية احتياجاتهم ودفع المشقة يكمن في جانب آخر اعتماد المصارف الاسلامية كاجهزة للوساطة المالية بالاضافة كاجهزة تعمل على المشاركة في الربح والخسارة. فقد شرع لأن الناس بحاجة إليه، لأن أرباح الزروع والتجارة يحتاجون إليها للنفقة على أنفسهم وعلى أهليهم وقد تعوزهم النفقة فيجوز لهم السلم.

2-2-2-3-2 أركان وشروط السلم:

تعتبر أركانه هي نفس أركان البيع⁽³⁾ لان السلم بيع ولكن بالإضافة لشروط البيع له شروط خاصة بعضها يتعلق برأس المال والبعض الآخر بالمسلم فيه.

شروط رأس مال السلم:

أ/ أن يكون السلم معلوم الجنس

¹ محمد بن اسماعيل، صحيح البخارى، محاسبة السنة، كتاب البيوع، بغداد، 1986، ص 3.
³ ادريس شنقرى محمد ادريس، أثر الضمانات المصرفية على التمويل الزراعى للجمعيات التعاونية، دراسة حالة البنك الزراعى السودانى، رسالة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراة فى الاقتصاد، جامعة النيلين، 2004.

³ احمد عيسى عاشور، الفقه الميسر فى الصادات و المعاملات، دار الاعتصام، 1979، ص 212-213.

ب/ أن يكون السلم معلوم الكائن

ج/ يسلم في المجالس وبناءً على إلا يكون رأس المال فيه ديناً

شروط المسلم فيه (الريح - البضاعة):

أ/ أن يكون في الذمة

ب/ أن يكون المسلم فيه مضبوطاً بالصفة التي تنفى عنه الجهالة والتي يختلف الثمن باختلافها.

ج/ أن يكون معلوم المقدار بالكيل أن كان مكيالاً وبالوزن أن كان موزوناً وبالعدد أن كان معدوداً .

د/ أن يكون الأجل معلوم

هـ/ بيان محل السلم

و/ أن المسلم فيه يمكن وجوده عند الأجل وان كان كذلك أمكن تسليمه.

2-2-2-4 المزارعة

يمكن وصفها بأنها معنى المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها وتعني إعطاء الأرض لمن يفلحها على أن يكون نصيب ما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو أكثر أو أدنى من ذلك بحسب ما يتفق عليه الطرفان، والتوجيهات الإسلامية في هذا النوع من الصيغ تفترض أن هناك من العمال ما هو ماهر في الزراعة ولا يملك أرضاً وربما كان هنالك مالك للأرض عاجز عن الزراعة وعليه فان هذه الصيغة تشكل الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله التعامل بين الطرفين، وكذلك هعقد شركة على زراعة أرض صالحة للزراعة وفيها طرفان صاحب الارض وهو شريك بالارض ، وصاحب العمل وهو المزارع الذي يقوم بالعمل فى الارض بجهدده وخبرته وقد يتفق الطرفان على ان يقدم اي منهما ماتبقى من عناصر الزراعة الاخرى .

2-2-2-4-1 شروط صحة المزارعة:

أ/ صلاحية الأرض للزراعة لان المقصود هو الريع ولا يحصل إلا كونها تكون صالحة للزراعة

ب/ صلاحية التعاقد إذ لا يصلح عقد بدون أهلية

ج/ تعيين المدة لتصير المنافع معلومة

د/ تعيين رب البذرة قطعاً للمنازعة

هـ/ تعيين نصيب الآخر حتى لا يقدر من جهة أخرى لأن أجره عمله أو أرضه فلا بد أن يكون معلوماً .

و/ تعيين البذرة ليصير الأجر معلوماً إذا كان الأجر لبعض الخراج

ي/ الشراكة في الخراج بعد حصوله لتحقيق المعنى المقصود من المزارعة

2-2-2-5 المساقاة: (1)

هي عقد شركة على دفع البساتين أو الأشجار أو اشجار النخيل المثمرة ، على من يعتنى بها ويحافظ عليها بالتلقيح أو التنظيف والرى والحراسة وغير ذلك مقابل نصيب من الثمار الناتجة ، يحدد حسب الاتفاق كجزء معلوم مشاع ، وطرفاها صاحب البستان والشريك القائم بالسقى والموالة حتى تتضح الثمار .

2-2-2-5-1 شروط المساقاة:

- توافر جميع الشروط التي يجب توافرها في العقد مثل اهلية المتعاقدين .
 - تسليم الارض التي عليها البستان او الشجر او النخيل معلوم بالرؤية او بالصفة التي يختلف عليها .
 - ان يكون البستان او الشجر او النخيل للعامل ثمرة تزيد بالعمل .
 - ان يكون الناتج (الخارج) بينهما مشاعاً بالنسبة التي يتفق عليها .
- مجالات تطبيق عقد المزارعة وعقد المساقاة في البنوك الاسلامية:**
- من منطلق عقد المزارعة وعقد المساقاة ، وفي ظل حاجة البنوك الاسلامية إلى توظيف ما يكون لديها من سيولة معطلة ، فيمكن لهذه البنوك ان تستغل هذه العقود ،

1- احمد شعبان محمد على ، البنوك الاسلامية في مواجهة الازمات المالية ، الاسكندرية: دار الفكر العربي ، 2012م ، ص153-154.

خاصة ان لديها من القانونيين والمستشارين الشرعيين والماليين والخبرات المتنوعة مايمكنها من ذلك .

(ب) معيار الكفاية والمقدرة الادارية التي يتمتع بها العميل طالب التمويل حيث يتوقف سداد التمويل على مقدرة هذا العميل فى ادارة اعماله.

(ج) معيار رأس المال :

يمثل رأس المال الخاص بمنشأة العميل طالب التمويل الضمان النهائى امام البنوك والدائنين الاخرين فى حالة التصفية ومن هنا فان راس المال يحدد الجدارة الائتمانية للمنشأة.

(د) معيار الضمانات:

يؤخذ الضمان وقد يكون عينياً ويستخدم الضمان لمقابلة نواحي الضعف فى معايير التقييم السابقة (الاخلاق - الكفاية - راس المال).

(هـ) معيار الظروف المحيطة بمنشأة العميل طالب التمويل :

يقصد بهذه الظروف تلك المؤشرات الخارجة عن ارادة طالب التمويل او المنشأة والتي تتعلق بالاتجاهات الاقتصادية والسياسة العامة ، والتي يمكن ان تؤثر على سير المنشأة ودرجة الاقبال على منتجاتها ومدى استقرار اسعارها.

مميزات صيغ التمويل الاسلامى :-

تتنص الاستثمارات فى المصرف الاسلامى بالاتي⁽¹⁾ :-

1- التنوع والتباين .

2- التفاوت فى توقيت تحصيل العائد او الايراد .

3- التفاوت فى درجة المخاطر والضمانات اللازمة .

4- التنفيذ بالضوابط الشرعية التي تحكم العديد من الادوات الاستثمارية

¹الصدىق طلحة محمد رحمة ، مرجع سابق ، 2006م ، ص44.

2-2-3 مصادر التمويل:

يتطلب البحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها والتقارير حول المزيج الأفضل لهيكل التمويل الآتي⁽¹⁾:

1- الحجم المناسب من التمويل لوضع المنشأة

2- اثناء التمويل عن طريق الاقتراض على ربحية المنشأة وتعظيم القيمة الحالية منها

3- المزيج المناسب من التمويل

وتصنف مصادر التمويل إلى:

المصادر الداخلية (أموال الملكية):

أهم مصادر الحصول على التمويل الداخلي طويل الأجل في الشركات هي الأسهم العادية، والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة.

2-2-3-1 الأسهم العادية Common sockt:

عبارة عن أوراق مالية تصدرها الشركات للحصول على الأموال الدائمة (رأس المال) يحمل كل منها قيمة اسمية ويمثل جزءاً من رأس مال الشركة - وللأسهم العادية عدة قيم وهي:

- القيمة الاسمية: وهي القيمة التي ينص عليها في عقد تأسيس الشركة ويتم بها تسجيل حساب رأس المال المدفوع في الدفاتر المحاسبية.

- القيمة الدفترية: وهي قيمة موجودات الشركة في وقت محدد مطروحاً منها جميع الالتزامات عليها في ذلك الوقت، وهي تساوي حقوق المساهمين مقسوماً على عدد الأسهم العادية، أو تساوي صافي الموجودات ناقصاً الديون بمختلف أنواعها مقسوماً على عدد الأسهم العادية.

- القيمة السوقية: Market value

وهو السعر الذي يتم به تداول السهم في سوق الأوراق المالية وتتقلب هذه القيمة وفقاً للظروف الاقتصادية وأداء الشركة.

¹ عبدالعزیز عبدالرحیم سلیمان، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال، الخرطوم: ب ط، 2004، ص 27 .

- القيمة التصفية: Liquidation value

وهي نصيب السهم من تصفية موجودات الشركة بعد تسديد حقوق كافة الدائنين وحقوق حملة الأسهم الممتازة.

2-3-2-2 الأسهم الممتازة: Preferred stocks

تعتبر من مصادر التمويل طويل الأجل، وهي تشبه الأسهم العادية في كونها من أموال الملكية، إما الاختلاف يتمثل في عدم أحقية حملة الأسهم الممتازة في التصويت أو التمثيل في مجلس الإدارة كما هو الحال بالنسبة لحملة الأسهم العادية، وتنقسم الأسهم الممتازة إلى:

1/ ذات الأرباح الموزعة التراكمية:

وهي الأسهم التي تحتفظ بحقها في الأرباح الثابتة الموزعة أي تنتقل الأرباح غير الموزعة في السنة إلى السنة القادمة.

2/ الأسهم الممتازة غير التراكمية

وهي التي لا تنتقل أرباحها غير الموزعة إلى السنة التالية لكي لا يخسر حامل السهم حقه في الأرباح.

3/ الأسهم الممتازة في المشاركة في الأرباح

وهي الأسهم الممتازة التي يشارك حاملها في الأرباح المتبقية مع حملة الأسهم العادية.

2-3-2-3 الأرباح المحتجزة:

تعد الأرباح المحتجزة مصدراً هاماً من مصادر التمويل ووسيلة من وسائل تحقيق السيولة الذاتية في العديد من الشركات كما تعد من أقل أنواع التمويل تكلفة وخطورة، لو أن ذلك كان مرهوناً بإتباع الشركة لسياسة توازن بين توزيع جزء من الأرباح على المساهمين والاحتفاظ بالجزء الثاني ليشكل مورداً ذاتياً لتمويل النمو والتطور في الشركة.

وتتميز التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة بالآتي:

- لا يحتاج إلى جهد كبير أو مفاوضات في الحصول عليه فهو مصدر متاح للمؤسسات الربحية.

- لا ينضوي على شروط أو تبعات تؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية للشركات.

- لا يؤثر على الإدارة القائمة من حيث التغيير في عدد الأصوات

كما يعتبر التمويل الذاتي⁽¹⁾ هو وسيلة تمويلية هامة بل أكثر استعمالاً بحيث يسمح لتمويل نشاط الشركات بنفسها دون اللجوء لأي عميل آخر.

وترتكز المصادر الأساسية للتمويل الزراعي في الآتي:

2-2-3-4 المصادر الداخلية:

1/ المدخلات المصرفية بواسطة الدولة

2/ استثمارات البنك الزراعي الأرباح من العمل الزراعي والمصرف التجاري

3/ التسهيلات في البنوك الأخرى والصناديق الاجتماعية

2-2-3-5 المصادر الخارجية:

تتمثل في:

- القروض والمنح

- التسهيلات التجارية مع المودعين

- المخصصات من الدولة والبروتوكولات (Protocols)

2-3: نظريات التمويل

بدأت أطروحات كثيرة حول الهيكل التمويلي بالتبلور بشكل علمي مع بداية الخمسينات⁽²⁾ عندما ظهرت أول نظريه في هذا المجال ، والتي أصبحت تعرف الآن بالنظرية التقليدية للهيكل التمويلي ، وقد تم ظهور هذه النظرية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات علي يد الثنائي (ميلر و مدجلياني) فوضعا افتراضين مهمين شكلا فيما بعد حجر الاساس لكل ما كتب حول هذا الموضوع وظهرت حديثاً في اوسط الثمانينيات نظرية تعرف بنظرية تسلسل اختيار

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 218 .

² - شوقي حسين عبدالله، التمويل والإدارة المالية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص 33 .

مصادر التمويل (Pecking - order - theory) التي عرفها Myer في العام 1984م وقد أدخلت عليها التعديلات في عام 1989م وفيما يلي عرض بشئ من التفصيل لهذه النظريات.

2-3-1 النظرية التقليدية: The Traditional Theory :-

بإمكان الشركات العمل بهذه النظرية للوصول إلي مزيج أمثل لعناصر الهيكل التمويلي وذلك من خلال استخدام الإقتراض بشكل معقول لزيادة القيمة السوقية للشركة. (1) ولم تذهب هذه النظرية إلي تحديد كمية الإقتراض المعقولة، وإنما دعت الشركات إلي المحافظة علي التوازن بين درجة المخاطرة المرتبطة بزيادة حجم الديون من جهة والانتفاع من مزاياها من جهة اخري ، وذلك لأن الخطر التمويلي سيزداد إلي درجة تهديد وجود الشركة ومستقبلها في حالة زيادة الديون عن الحد المعقول (وفقاً لهذه النظرية) (2). وقد مثلت هذه النظرية بدايات تكوين ما اصبح يعرف لاحقاً بمفهوم الرفع المالي (Finaneial Leverage) ولم تكن لهذه النظرية ابعاد تطبيقية تذكر.

2-3-2 نظرية ميلر & مودجيلياني (M & M) Miller & Molegeliani

تعتبر هذه النظرية من ابرز الإنجازات في ادبيات التمويل إذ تنفي هذه النظرية أي علاقة للهيكل التمويلي بالقيمة السوقية للشركة ، وذلك يعني أن القرار التمويلي لا يرتبط بانخفاض القيمة السوقية للشركة أو إرتفاعها ، وإنما يحدده القرار الإستثماري فقط . (3)

وقد جاءت هذه النظرية علي شكل مقترحين ظهر أولهما في العام 1952 وظهر الثاني في عام 1963م ويقوم المقترح الاول علي مجموعة من الإفتراضات النظرية البحتة أهمها:-

1/ وجود سوق تتمتع بالمنافسة التامة، ويحكم المتعاملين فيها التصرف الإقتصادي الرشيد.
2/ يتمتع العاملین في هذا السوق بالمعرفة الجيدة لآوضاع السوق بسبب توفر المعلومات الرخيصة لهم جميعاً في نفس الوقت.

3/ ليس هتاك أي ضرائب علي الارباح الناجمة عن التعاملات في السوق

1- سليمان ابو صبحا، الادارة المالية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2008، ص363 .

2- زياد سليم رمضان، اساسيات في الادارة المالية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1996، ص78 .

- Adams, D, Graham I. And Von prischke, J (1984) U nderminig Rural Development With Cheap credit - Westview Press, Boulder,p82 .

4/ ليس هناك تكاليف لعقد الصفقات التي تتم في السوق و تنفيذها وقد خلص هذا المقترح من خلال استخدامه للبراهين الرياضية الي استنتاج مفاده ان الشركات المتماثلة في انشطتها تتمايز في هيكلها التمويلية, تتساوي في القيمة السوقية للشركات، كما ذهبت إلي ذلك النظرية التقليدية⁽¹⁾ إلا أن واضعي النظرية عادا في العام 1963 وحرراها من قيد الضرائب وخلصا إلي أن القيمة السوقية للشركة المقترضة تفوق مثيلاتها التي تعتمد علي أموال الملكية وتتجم هذه الميزة عما يعرف بالدرع الضريبي لفوائد الأقتراض (Tax Shelter) وعليه فإن أقصى قيمة سوقية للشركة تتحقق عندما يقتصر تمويل الشركة علي أدوات الاقتراض فقط وذلك حسب المقترح الثاني. الانتقادات التي وجهت للنظرية:-

1/ إمكانية احلال الاقتراض الشخصي محل اقتراض الشركات وبمعدلات الفوائد نفسها.
2/ انعدام تكاليف الصفقات وتجاهل تكاليف الافلاس .
3/ تجاهل تكاليف الوكالة الناجمة عن فصل الملكية عن الإدارة في شركات المساهمة. وعلي الرغم من هذه الإنتقادات⁽²⁾ إلا أن هذه النظريات ما زالت تشكل دعامة أساسية لنظرية الهيكل التمويلي و العديد من النظريات والدراسات اللاحقة في ادبيات التمويل. ففي العام 1977 طور ميلر (miller) نموذجاً عرف باسمه تناول فيه تأثير التمايز في معدلات الضرائب علي دخل الافراد من جهة ، ودخل الشركات من جهة أخرى وتأثير ذلك علي تكلفة الاقتراض لكلا المجموعتين، وخلص ميلر إلي أن أخذ عامل الضرائب في الاعتبار يقلل من منافع الاقتراض المطلق لشركات المساهمة العامة إذن من الممكن تعظيم القيمة السوقية للشركات من خلال وجود الرفع المالي.

وتلت هذه الدراسة دراسات أخرى منها التي قام بها (جينسن ومكلينج) (Jensen Meckling) في العام 1976 حول علاقة تكاليف الوكالة بالهيكل التمويلي حيث تبين أن هناك تأثيراً سلبياً

2.Donald, G. (1976) Credit For Small Farmers In Developing Countries. Westviewpress,p69.

1 -Donald, G. (1976),op,cit,p7.

للاقتراض علي القيمة السوقية للشركات وهذا ناجم عن زيادة تكاليف الرقابة والمتابعة لأعمال إدارة الشركات وتكاليف ناجمة عن ضعف في الكفاءة الإدارية.

وأضافت دراسة (بيرني وزملاؤه)⁽¹⁾ في العام 1984 عنصراً جديداً للتحليل وهو تكاليف مخاطر الافلاس ، إذ بينت الدراسة أن هذا النوع من التكاليف يزداد بتوسع الشركة بالاقتراض، وفي دراسة ميدانية قام بها (التمان) (ALTMAN, 1984) لعشرات الشركات التي أعلنت إفلاسها تبين أن هذا النوع من التكاليف مرتفع جدا ويفوق في غالب الاحيان القيمة السوقية للشركة.

قام جنسن (Jensen , 1986) بتطوير مفهوم تكاليف الوكالة فيما يتصل بالهيكل التمويلي ليشمل تكاليف سوء استخدام السيولة الزائدة في حالة توفرها من قبل إداره الشركة، لتخدم مصلحتها الشخصية علي حساب مصالح المساهمين ، وهذا ما اسماه بنظرية فائض النقدية (Free Cash Flow Theory) ، وبناءً علي هذه النظرية فإن الاقتراض سيوفر فرصاً أفضل للرقابة علي إدارة الشركة إذ من المتوقع أن تستخدم الاموال المقترضة بداية في الاستثمارات الجديدة ومن ثم في شراء جزء من اسهم الشركة المتداولة في السوق ، وفي النهاية ستوجه الأموال المتبقية لخدمة ديون الشركة ، وعليه سنقل امام الإدارة فرص سوء استخدام النقدية الزائدة ، ومن جهة أخرى وبناءً علي هذه النظرية فان إدارة الشركة ستعمل دوماً في حالة الاقتراض تحت تهديد الفشل المالي مما يملي عليها أن تعمل بكفاءة أكبر لتجنب ذلك الأمر الذي سيخفض تكاليف الوكالة، إلا أن مقترحات (جونسن) لم تعطي الإجابة عن السؤال المهم التالي: ما هو حجم الاقتراض الأمثل في هيكل رأس المال؟ واستكمالاً لجهود جونسن في هذا المجال، قام برنانكي (Bernanke, 1989) بمراجعة نظرية فائض النقدية في محاولة منه لتفسير نطاق استخدام الرفع المالي وتشخيصه في الشركات خلال عقد الثمانينيات.

¹ - مفلح عقل ,مرجع سابق, ص 342.

2-3-3 نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل⁽¹⁾:-

قدم (مايرز) هذه النظرية (Myers, 1984)، وتعود جذورها إلي دراسة مسحية قام بها دونالدسن (Donalson) في العام 1960 حول مسلك الشركات التمويلي، واستناداً إلي هذه النظرية فإن ترتيب التمويل طويل الأجل حسب أفضليته للشركات يكون علي النحو التالي:-
أولاً: التمويل الذاتي (الأرباح المحجوزة والاحتياطات).

ثانياً: في حالة وجود حاجة للتمويل الخارجي فعلي الشركة أن تقوم أولاً بإصدار سندات دين، وأن تلجأ بعدئذ لإصدار الأدوات المالية الهجينة كالسندات أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل، ويأتي إصدار الأسهم العادية كملأ أخير.

ربطت هذه النظرية أيضاً سياسة توزيع الأرباح بتسلسل المسلك التمويلي سالف الذكر، إذ أكدت علي إدارات الشركات أن تكيف سياستها في توزيع الأرباح مع القروض الاستثمارية المتاحة، فإذا فاقت النفقات النقدية الخارجية، فإن الشركة ستحتفظ بالفائض علي شكل نقدية أو علي شكل استثمارات مؤقتة أو تقوم بتوزيع الأرباح أو استرداد جزء من أسهمها المتداولة أو سداد ديون عليها، وفي حالة حدوث العكس، فإن الشركة ستستخدم فائض النقدية لديها، أو تبيع جزءاً من استثماراتها المؤقتة، أو تلجأ للاقتراض الخارجي أو أنها ستقوم في نهاية المطاف بإصدار أسهم عادية، وعليه فإن هذه النظرية بينت العلاقة التبادلية بين توزيع الأرباح والقرارات الاستثمارية و التمويلية.

ويمكن القول أن هذه النظرية تنسجم مع نظرية الرفع المالي، ومع نظرية المحتوي الإعلامي غير المتوازن (Asymmetric Information Signaling Theory)، إذ تشير النظرية الأولى إلي أنه إذا قاد التغير في هيكل التمويل إلي (زيادة أو نقصان) لدرجة الرفع المالي فإن ذلك سيكون له إنعكاسات إيجابية (أو سلبية) علي أسعار أسهم الشركة المتداولة في السوق، وبالتالي فإن التمويل بالإقتراض هو أفضل من التمويل بالملكية. أما النظرية الثانية فبينت ان

¹ عبدالغفار حنفي ورسمية قرياض، اساسيات الاستثمار والتمويل، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 493.

إختيار الشركة لمصادر التمويل الخارجية يحمل في طياته في السوق دلالات معلوماتية غير إيجابية حول ربحية الفرص الإستثمارية المتاحة لها حالياً، مما سينعكس سلباً علي أسعار اسهمها المتداولة في السوق، وبالتالي فإن مصادر التمويل الداخلية (أرباح محجوزة) لها إفضلية علي مصادر التمويل الخارجية، إضافة إلي ذلك ، فإن النظرية الثانية تشير إلي أن إختيار الشركة لإصدارات أدوات ملكية يحمل في طياته رسالة (Signal) إلي السوق مفادها أن أسعار اسهم هذه الشركة مقيمة في بأكثر من قيمتها الحقيقية (Overvalued) التي تعلمها إدارة هذه الشركة فقط وعليه فلمصدر التمويل الخارجي بالإقتراض أفضلية علي التمويل بالملكية.

2-3-4 الاختبار العملي لنظريات هيكل رأس المال⁽¹⁾:-

أشارت نتائج العديد من الدراسات والأبحاث، والتي اختبرت هذه النظريات السابقة للشركات المساهمة العامة وإنعكاساتها علي اسعار اسهمها السوقية، إلي ما يلي:-

1. يؤدي إصدار ادوات الاقتراض إلي ارتفاع اسعار أسهم الشركات المصدرة.
2. يؤدي إصدار ادوات الملكية إلي إنخفاض اسعار اسهم الشركات المصدرة .
3. يؤدي إصدار الأدوات المالية القابلة للتحويل (وخاصة السندات) إلي إنخفاض اسعار اسهم الشركات المصدرة.

تنسجم نتائج الإختبارات الميدانية السابقة جميعها مع توقعات نظرية الرفع المالي (المشار إليها سابقاً) بإستثناء تلك المتعلقة بإصدار السندات القابلة للتحويل، فبالرغم من ان هذه الإصدارات تبدو وكأنها تزيد من درجة الرفع المالي للشركات ، إلا أنها تقابل برودة فعل سلبية من قبل السوق، دعي هذا التناقض الظاهري بين هذه النتائج ونظرية الرفع المالي كثيراً من الباحثين إلي إجراء الدراسات لتفسيره، فأشارت دراسات ميدانية لاحقة ان السندات القابلة للتحويل تحمل في جوهرها خصائص أموال الملكية، وبالتالي فهي تؤدي إلي إنخفاض الرفع المالي وليس إلي زيادته، ومن هنا فقد اعادت هذه الدراسة الانسجام بين نظرية الرفع المالي وردة فعل السوق تجاه هذا النوع من الإصدارات، أما نظرية المحتوي الإعلامي فالمتوقع أن تحمل جميع إصدارات الملكية اشارات (دلالات) سلبية للسوق وبالتالي تخفيض سعر سهم الشركة المصدرة،

1. عبد الغفار حنفي، تقييم الاداء المالي و دراسات الجدوى، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص 353 .

والعكس صحيح بالنسبة لإصدارات الدين ، فقد أثبتت الدراسات التي إختبرتها صحة هذه التوقعات . وفي دراسة ترافلوس (Travlos 1987) حول أثر نوع التمويل في عمليات الإندماج والإلتزام علي قيمة أسهم الشركات القابضة عند الإعلان عن الصفقة، تبين أن السوق يستجيب بشكل سلبي (أو إيجابي) لإصدارات الأسهم (أو السندات) في تمويل عمليات الإندماج، وبإختصار فإن الدليل المتوفر حول تأثير نوع الإصدار التمويلي علي قيمة أسهم الشركة بالسوق يؤيد ما ذهب إليه توقعات النظريتين السابقتين (نظرية الرفع المالي ونظرية المحتوى الإعلامي) بخصوص افضليات مصادر التمويل.

تكلفة رأس المال⁽¹⁾:-

تعني تكلفة مصادر التمويل المختلفة والتي تستخدمها الشركة في تمويل إستثماراتها طويلة الأجل ومن هذه المصادر، الإقتراض، الأسهم الممتازة، الاسهم العادية والأرباح المحجوزة ولحساب تكلفة رأس المال المرجحة أهمية كبيرة خاصة عند إستخدامها لتحديد الجدوي الإقتصادية للمشاريع المختلفة. فعند إستخدام صافي القيمة الحالية يتم إستخدام تكلفة رأس المال كمعدل خصم، أما عند إستخدام معدل العائد الداخلي فيتم مقارنة هذا المعدل مع تكلفة رأس المال حتي نستطيع إتخاذ القرار بالإستثمار أو عدم الإستثمار في المشروع.

وفي كل الحالات فإن إنخفاض تكلفة رأس المال يؤدي إلي تعظيم قيمة المنشأة، وكلفة رأس المال التي يتم إستخدامها هي تكلفة رأس المال المرجحة والتي يتم حسابها عن طريق إيجاد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل وترجيحها لما يتناسب مع مجموع المصادر.

ولابد من الإشارة هنا إلي أن تكلفة التمويل لكل مصدر من مصادر التمويل هي عبارة عن العائد الذي يجب أن تحققه الأوراق المالية التي تصدرها الشركة لتتمكن من تسويقها وقبولها من قبل المستثمرين في الاسواق المالية، وبناءً علي ذلك فإن تكلفة التمويل تختلف باختلاف مصدر التمويل بسبب أختلاف معدل العائد المطلوب والذي يتغير تبعاً لخطر الأوراق المالية الناتجة عن مصدر التمويل، إذ ان العائد المطلوب علي الإستثمار يتناسب طردياً مع خطر الإستثمار.

¹محمد سعيد عبد الهادي، الادارة المالية - الإستثمار والتمويل-التحليل المالي، عمان: دار الحامد للنشر، 1999، ص 35-36.

ومع ذلك ذلك يعتبر التمويل بالدين عن الطريق إصدار سندات أرخص مصادر التمويل لأنها الأقل خطراً من وجهة نظر المستثمر لأن السندات تحصل علي الفائدة قبل توزيع الأرباح علي الأسهم الممتازة والعادية وفي حالة إفلاس الشركة فإن سندات الدين لها حق أولوية علي غيرها من المصادر الأخرى، وبناء علي ذلك فالمستثمرون يطلبون معدل فائدة علي السندات أقل من العائد المطلوب لشراء الأسهم العادية أو الممتازة .

كما أن معدل الفائدة علي السندات عادةً أقل من معدل الفائدة علي القروض المصرفية إذا تساوت الآجال لأن سندات الدين أكثر سيولة من القروض ويمكن تداولها في الأسواق المالية، إلا أنه لا بد من الإشارة، أنه إذا احتاجت بعض المؤسسات العاملة في الأسواق النقدية المتطورة إلي سيولة تقوم ببيع جزء من قروضها إلي بنك آخر بخصم من قيمتها الإسمية ، إذ يتابع البنك المشتري عملية تحصيل الفوائد وسداد القروض، أما بالنسبة للأسهم الممتازة إنها أعلى تكلفة من الإقتراض ، ولكنها أقل تكلفة من الأسهم العادية لأن الإستثمار في الأسهم الممتازة أكثر مخاطرة من الأستثمار في السندات وأقل مخاطرة من الإستثمار في الأسهم العادية .

الفصل الثالث: ولاية القصارف الزراعة المطرية و التمويل الزراعى

1-3 القطاع الزراعى المطرى فى ولاية القصارف

2-3 المؤسسات التمويلية بولاية القصارف مكوناتها ووظائفها وسياساتها

3-3 التمويل غير الرسمى ومشاكل التمويل بولاية القصارف

ولاية القضارف الزراعية المطرية والتمويل الزراعي

تمهيد :

تعتبر ولاية القضارف إحدى ولايات السودان الزراعية التي يعتمد غالبية سكانها على النشاط الزراعي، قامت ولاية القضارف⁽¹⁾ بموجب المرسوم الدستوري العاشر لسنة 1993م والقاضي بإقامة تقسيم الولايات والذي أدى إلى تقسيم السودان الى 26 ولاية. وقد قامت ولاية القضارف على أصول محافظة القضارف المنشأة بقانون إعادة تقسيم المحافظات لسنة 1991م فيما تعرف فبالسابق بمنطقة جنوب كسلا تنصدر ولاية القضارف كل الولايات في الإنتاج الزراعي المطري، وبها أكبر أسواق المحاصيل، في البلاد والتي تطورت حديثاً إلى بورصة أسواق المحاصيل، وقد ساعد على ذلك توفر الظروف الطبيعية⁽²⁾ من حيث خصوبة التربة ومعدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الرطوبة نسبياً، كل هذه العوامل مجتمعة تهئ البيئة المناسبة للإنتاج الحقلية.

3-1 القطاع الزراعي المطري في ولاية القضارف

يعتبر القطاع الزراعي المطري في الولاية من أهم القطاعات الإنتاجية بالولاية نظراً لمساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للولاية (GDP) The Gross Domestic Product، بإعتباره المحرك الأول لإقتصاد الولاية. ويعتمد غالبية السكان على هذا القطاع في توفير الغذاء وفرص العمل وبالتالي تشجيع الإستثمار سواء في القطاع الزراعي أو القطاعات الإنتاجية الأخرى وذلك للعلاقة العضوية فيما بينها.

3-1-1 المساحة الزراعية⁽³⁾ :

تمتلك الولاية ما يعادل 11 مليون فدان من الأراضي الطينية السهلية الصالحة للزراعة حيث يستغلها حوالي 80% من السكان مما يعني أن النشاط الإقتصادي بالولاية ومعيشة السكان

¹ اوزارة المالية والإقتصاد ولاية القضارف، التقرير السنوي، 1997م.

² سليمان سيد احمد، الزراعة الآلية بولاية القضارف ستون عاماً من العطاء، ورقة عمل شركة شيكان للتأمين، 2003م.

³ مجلس التخطيط الإستراتيجي، ولاية القضارف، التقرير السنوي 2011م.

يعتمدان بدرجة كبيرة على الزراعة وبخاصة زراعة المحاصيل المطرية والتي تتم بالطريقة الآلية والتقليدية حيث تقدر المساحة المزروعة سنوياً بحوالى 7 مليون فدان، هذا الى جانب النشاط الرعوي وتربية الحيوانات حيث تقدر الثروة الحيوانية بحوالى 6 مليون رأس وتعد منطقة البطانة المنطقة الرئيسية لهذا النشاط.

تتوزع أراضي الولاية على النحو التالى :

مساحة الولاية حوالى 17 مليون فدان، حيث تبلغ جملة الأراضي الصالحة للزراعة (8,602,600) فدان، ومساحة الغابات المحجوزة (2,732,700) فدان ويبلغ الغطاء الشجرى (1,900,000) فدان، والمراعى (4,200,000) فدان. وبلغت الأراضي المزروعة فعلاً بطريقة آلية وتقليدية (70,000) فدان وبساتين وري فيضى (70,000) فدان وري إصطناعى (50,000) فدان .

3-1-2 مكونات القطاع الزراعى المطرى فى الولاية

يتكون هذا القطاع من الأتى:

3-1-2-1 القطاع الزراعى المطرى التقليدى

يعرف هذا القطاع⁽¹⁾ بأنه نوع من أنواع الزراعة المطرية التى يمتلك فيها المزارعين مساحة لا تتعدى 10 فدان ويعتبر الإنتاج أساساً للإكتفاء الذاتى ويعتبر من اقدم القطاعات الزراعية التى عرفتها الولاية، وتسود فيه الزراعة المتنقلة فعندما تبين للمزارع أن إنتاجية أرضه فى تدهور لعدم إتباعه الأصول الزراعية السليمة أو لأن التربة من أنواع رديئة فلا بد من إنتقاله إلى رقعة جديدة من الأرض، وتعود اهمية هذا القطاع لدوره البارز ومساهمة فى إجمالى الناتج الزراعى فى الولاية، حيث ينتج هذا القطاع محاصيل متنوعة مثل الذرة، الدخن، السمسم، الفول السودانى، اللوبيا وبعض الخضروات، وتعتمد على هذا القطاع كميات متعددة من الثروة الحيوانية . ويرى(الباحث) أن هذا القطاع يتعرض لكثير من المشاكل التى تؤثر فى إنتاجيته لصغر حجم الحيازات الزراعية ومشاكل ملكية الأراضي وخضوعها للنظام القبلى، كما يزيد

¹The Republic of Sudan , Strategy for Development of Rain fed Agriculture Technology Task force , Main Report , “ Annex” Khartoum , March , 1986

إحتمال موت وهلاك المحاصيل في ظل الظروف الطبيعية غير الملائمة والتغيرات المناخية خاصة معدلات هطول الامطار وتوزيعها. وبما أن المزرعة⁽¹⁾ هي مصدر دخل الأسرة فأن الإدارة والعمل يتم بواسطة الأسرة التي تعتمد على إستخدام الأيدي العاملة و بالتالى تكون المساحة المستقلة صغيرة نسبياً برغم إنخفاض تكلفة الإنتاج للوحدة وارتفاع عدد أيام العمل للفدان مقارنة بالقطاعات الزراعية الفرعية الأخرى. ويعمل فى هذا القطاع سكان الريف، ويعانى هذا القطاع من ضعف الخدمات الزراعية والإجتماعية من صحة وتعليم ومياه شرب بالإضافة لتعرضه لموجات الجفاف وظاهرة التصحر والمشاكل القبلية مما قد يضطر السكان لهجر مزارعهم فى إتجاه الحضر، لقد ظل القطاع المطرى للتقليدى مهملًا بحسبان أن امكانياته الأساسية ضعيفة وأن أى جهد اضافى لم تقابله إضافة واضحة فى الإنتاج وعليه فقد تركز الجهد على تنمية القطاع الآلى. وغير أنه فى بداية التسعينيات بدأ الإهتمام بالقطاع التقليدى وتغير ذلك المفهوم تدريجياً وتولد الأحساس بأهمية القطاع التقليدى وتغير فى تنمية الإقتصاد وإنخفاض تكلفة الإنتاج، وعليه فقد بدأ التركيز على زيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق تقديم الخدمات الأساسية من إرشاد زراعى ووقاية محاصيل وتقديم التسهيلات الإئتمانية ومحاولات توفير المدخلات الزراعية وتحسين خدمات مياه الشرب والصحة والتعليم والطرق الفرعية والتخزين إضافة الى برامج إعادة التوطن وبجانب آخر لقد ترك التعاون الزراعى للقطاع المدنى وحصر دور الدولة فى بناء القدرات .

3-1-2-2-1-3 القطاع المطرى الآلى (2):-

يعتبر القطاع الرائد والرئيسى للزراعة بالولاية حيث تنتج فيه كل المحاصيل الرئيسية مثل الذرة، السمسم، الدخن، القطن، وزهرة الشمس.
هناك سمات عامة وخصوصيات لهذا القطاع تتلخص فى اللآتى:-

1سعد عبدالله أحمد الكرم ، تحليل قياسى لكفاءة واستخدام التمويل الزراعى وأثره على الإقتصاد القومى السودانى (1992 - 2001م) ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد (غير منشورة) ، جامعة النيلين ، 2006م .
2سليمان سيد احمد ، الزراعة الآلية بولاية القضارف ستون عاماً من العطاء ، ورقة عمل شركة شيكان للتأمين ، 2003م .

- إتساع الرقعة الزراعية حيث يمكن إستصلاح المزيد من مساحته ويقع فى الحزام المطرى (400 . 800) مم.
- يعتمد هذا القطاع على الامطار كمصدر للرى ويركز نشاطه فى السهول الطينية وان مساحات ونتاج المحاصيل المزروعة فيه تتعرض للتقلبات المناخية بصفة رئيسية.
- يشكل الزمن عنصراً حاسماً فى نجاح الموسم الزراعى المطرى وانجاز العمليات الفلاحية. ويمتد الموسم المطرى وينتظم⁽¹⁾ من (15 يونيو - 15 أكتوبر) فى معظم الاحيان، يمثل شهرى يوليو وأغسطس قمة الهطول فى الموسم المطير .
- الأرض فى الزراعة الآلية المخططة حكومية مملوكة للدولة ويتم إيجارها للمستثمر بعد تخطيطها بشروط عقد لمدة 25 سنة قابلة للتجديد وفق سياسات الدولة. وبالعقد شروط لاستمرار الحيازة فى حالة الإخلال بتلك الشروط تفرض عقوبات على المستأجر بما فى ذلك نزع المشروع.
- مساحة المشروع الزراعى الآلى للأفراد والجمعيات التعاونية فى حدود (1000 . 1500) فدان أما للشركات فتتراوح المساحة بين (5 إلى أكثر من 100 الف فدان).
- الميكنة الزراعية جزئية حتى الآن فى القطاع الآلى المطرى وتتركز فى تحضيرات الأرض وزرعها وحصاد المحصول بالنسبة لزهرة الشمس وبعض أنواع الذرة، اما بالنسبة لبقية المحاصيل فالتحضيرات فقط بالآلة.
- تشكل محاصيل الذرة والسمسم المحاصيل الرئيسية فى القطاع وهناك محاصيل أخرى هامة كزهرة الشمس والقطن المطرى والدخن فى مساحات محدودة كما يتوقع دخول محاصيل أخرى كالذرة الشامية، وفول الصويا والقوار للإنتاج التجارى.
- وجود زراعة آلية مطرية موازية للزراعة الآلية المخططة وهى ما تعرف بالزراعة الآلية خارج التخطيط. الجدير بالذكر أن تمدد الزرعة الآلية خارج التخطيط خلق خلط وارتباكاً كبيراً عند الكثيرين ممن يتحدثون عن الزراعة الآلية ومشاكلها.

¹هيئة البحوث الزراعية ، ولاية القضايف ، تقرير تراكمى ، 2012م

- السهول الطينية التي يتركز فيها نشاط الزراعة الآلية تتمدد بتربة طينية ثقيله، نسبة الطين فيها (60% - 80%) وتتشقق وتتصلب عند الجفاف وتقل تلك التشقوق عند هطول كميات كافية من الامطار يقدرها المختصون بأنها فى حدود 150 ملم.
- ضعف البنيات الأساسية خاصة الطرق المستخدمة طوال العام ومصادرالمياة ومراكز الخدمات الزراعية المساعدة.
- ضعف واستخدام التقنية وتقليدية وأسس ونظم الزراعة، و يعتبر هذا سبباً مباشراً فى ضعف إسهامات القطاع الآلى فى الإقتصاد الكلى مما يثير جدلاً كثيراً فى بعض الأوساط حول جدوى هذا النشاط واولويات إستخدام الموارد ومطالبة البعض بالحد من تمدده وإعادة النظر فيه بإعتباره أحد أكبر مسببات النزاعات فى القطاع وإختلال التوازن البيئى.
- يتم التعامل فى هذا القطاع على أساس أنه بئية واحدة فى حين أنه حقيقة يتكون من بئيات متعددة ذات مكونات متنوعة ويقتضى مراعاة هذه الحقيقة، وخاصة فيما يتعلق بالتعاملات الفنية لكل بئيات القطاع لتوفير التقية لكل بئية فى إطار تنمية وتطوير القطاع المطرى الآلى وتأهيله.

3-2-1-3 البنيات التحتية (1):-

إضافة لدعم وتقوية أجهزة البحث العلمى ونقل التقنية والخدمات الزراعية المساعدة فأن تحسين شبكة الطرق الزراعية الداخلية وربطها بمنافذ مواقع الإستهلاك وتوفير مصادر دائمة وكافية للمياه وخاصة بعد فصل الخريف هو من اولويات البرنامج التنموى لمناطق الزراعة الآلية المطرية بهدف إستقرار وإستيطان منتجى هذا القطاع سيما ومن سمات هذا القطاع ضعف البنيات الأساسية ومن اكبر محددات الإنتاج فيه فاختراق حواجز الإستثمار فى البنيات التحتية فى القطاع المطرى يحتاج لنقله نوعية فى جذب الإستثمار الأجنبى ذو الإمكانيات الكبيرة بشروط مشجعة.

¹ محمد عثمان سعيد عبدالله ، الزراعة الآلية المطرية بالسودان حقائق وأرقام ، الخرطوم، 2007 م .

3-1-2-4 المحاصيل الزراعية فى القطاع المطرى بالولاية

3-1-2-4-1 محصول السمسم⁽¹⁾:-

محصول السمسم من المحاصيل النقدية الهامة حيث يعتمد عليه المزارع فى القطاع المطرى وبالتالي يستفيد من عائده السريع فى سداد ديونه وقضاء حاجياته وحصاد المحاصيل الأخرى.

يأتى محصول السمسم فى المرتبة الثانية فى قائمة محاصيل الصادر بعد القطن، وبجانب ذلك يساهم فى مقابلة الإستهلاك المحلى من الحبوب الزيتية ودخوله فى بعض الصناعات مثل، الخبز والحلويات، زيت الطعام، الأعلاف (الامباز).

يسهم القطاع المطرى التقليدى بما يربو على 70% من المساحات التى تزرع سنوياً بالسمسم وتفوق مساهمة القطاع المطرى الآلى الـ 25%، ويبلغ الإنتاج السنوى للسمسم 20% من جملة إنتاج البذور الزيتية فى السودان.

ظلت ولاية القضارف حتى موسم 96/95 تسهم نسبة مقدرة فى المساحات المزروعة أكثر من 18% وفى الإنتاج أكثر من 30% كما هو موضح بالجدول (3-5)

بدأت المساحات المزروعة فى إنخفاض منذ موسم 96/95 وهى بالتدرج 27%، 19.7%، 19.6% ثم 17.8% وكذلك الإنتاج هبط من 38% الى 25.7% ثم 30.6% ثم 17.9% للمواسم 96/95، 97/96، 98/97، 99/98 على التوالى و ربما يعزى السبب فى ذلك على الآتى

1. إرتفاع تكاليف إنتاج السمسم مع قلة التمويل المصرفى وضعف المواد الذاتية للمنتج
2. ضعف أسعار⁽¹⁾ السمسم فى السنوات الماضية منذ موسم 96/95 وحتى مايو 1998م أذ انها تتذبذب ما بين 28800جنيه و 43700 جنيه للقنطار ولم تشهد زيادة مقدرة الا إعتباراً من يونيو 1998م إذ سجلت 59,930 جنيه للقنطار .

¹ وزارة الزراعة ولاية القضارف ، بالتعاون مع هيئة البحوث الزراعية ورشة عمل عن معوقات ومشاكل إنتاج السمسم بولاية القضارف ، 1999م .

الجدول رقم (1-3) المساحات المزروعة والمحصولة بالفدان والإنتاجية كجم/فدان لمحصول السمسم (90) .
(2010)

الموسم	المساحة بالآلف/الأفدنة	المساحة بالآلف/الأفدنة	المحصولة بالآلف/الأطنان	الإنتاجية كجم/ للفدان
1991-90م	400	300	27	90
91-92م	400	350	31	90
92-93م	893	715	79	110
93-94م	500	490	39	70
94-95م	715	627	56	90
95-96م	1250	1065	119	112
96-97م	1100	925	108	117
97-98م	867	852	86	101
98-99م	721	624	47	75
99-2000م	1295	1019	87	70
2000-2001م	1050	966	75	78
2001-2002	737	658	46	70
2002-2003	431	330	27	81
2003-2004م	1010	916	114	125
2004-2005م	930	892	60	67.5
2005-2006م	789	751	54	72.3
2006-2007م	612	543	47	86.6
2007-2008م	576	475	37	78
2008-2009م	474	457	62	136
2009-2010م	697	487	65	132
2010-2011م	673	568	73	128.8
2011-2012	484	366	36	100.3
2012-2013	829	757	128	169

¹ بورصة أسواق المحاصيل ، ولاية القضايف ، أسعار المحاصيل الزراعية ، في الموسم 93/92 - 2013/2012 .

المصدر : وزارة الزراعة - ولاية القضايف 2013

من واقع الجدول (1-3) يلاحظ أن محصول السمسم خلال البرنامج الثالث فى الإستراتيجية القومية (99/98 - 2002/2001) واجه تذبذب فى المساحات المزروعة من 1295 الف فدان الى 1050 الف الى 737 الف فدان على التوالى وكذلك هناك فروقات فى المساحات المحصورة مما ادى بدوره إلى تناقص الإنتاج والذي بلغ 87 الف طن 75 الف طن إلى 46 الف طن للمواسم 99/98، 2000/99، 2001 على التوالى.

وفيما يتعلق بإنتاجية الفدان خلال ذات الفترة فأصبحت ما بين (70 - 78)كجم للفدان اى بمتوسط بلغ 74 كجم للفدان ويعزى ذلك إلى تأخر هطول الأمطار والتأخر فى زراعة السمسم ومشاكل الإعسار .

3-1-4-2-1-1 الزراعة والحصاد:

لمزارعى القضايف خبرة طويلة ومتميزة فى زراعة محصول السمسم، تبدأ الزرعة فى منتصف يونيو وتستمر حتى الأسبوع الثانى من يونيو حسب معدلات الأمطار بكل منطقة. حيث يبدأ الحصاد فى منتصف أكتوبر ويعتبر الحصاد من اكبر مشاكل المزارعين المنتجين لهذا المحصول وذلك تقلة العمالة وارتفاع تكاليف العمل.

هناك عينات عديدة مزروعة بالولاية تميزت بها بعض مناطق الولاية مثل العينة (بابنجا) منطقة المفازة والحواته، والعينية (تقيل قلابات) بمنطقة دوكة - باسندة - ام سينات والعينة (عبدالرازق) بمنطقة الفشقة وعينات أخرى(حريحر) (وماماكس) هذه العينات رغم نجاحها الا أنها غير نقية ولا متجانسة مما يصعب تصديرها حسب الموصفات العالمية.

3-1-4-2-1-2 مشاكل إنتاج السمسم :-

على الرغم من قدم زراعة هذا المحصول بالولاية وخبرة المزارعين الطويلة فيه إلا أن هناك مشاكل ومعوقات تقف فى تطوير العمليات الزراعية والإرتقاء بالإنتاجية مثل عدم تطبيق الدورة الزراعية المناسبة بكل بئية للإستفادة القصوى من مواد الأرض.

1. إستعمال العينات البلدية المخلوطة والتي لا تطابق الموصفات الجيدة وهذا يتطلب إستنباط سلالات بيضاء عالية الإنتاجية ومتأقلمة على كل البنات الزراعية.
2. الحصاد بالأيدى يصنع نسبة كبيرة من المحصول عليه لابد من التركيز على العينات القابلة على الحصاد الألى
3. عدم توفير التمويل ومدخلات الإنتاج فى الوقت المناسب
4. تذبذب الأسعار من موسم لآخر مما يتسبب فى تذبذب المساحات الزراعية
5. الرسوم والضرائب مشكلة بالنسبة للمزارعين ضعيفى الإنتاج وخصوصاً صغار المزارعين
6. تدنى الإنتاجية نتيجة للزراعة المتأخرة، زراعة أصناف ذات كفاءة متدنية، إنخفاض الكثافة المحصولية، انهالك ولجهاد التربة، وسوء إعداد الأرض وتأخير الحصاد.

3-1-2-5 محصول الذرة :

يلعب الذرة دوراً هاماً فى الإقتصاد، ويمثل الغذاء الرئيسى، لأكثر من 65% سكان الولاية خاصة فى المناطق الريفية، فالذرة مصدر هام للمواد الكربوهيدراتية المركزة اللازمة لغذاء الإنسان والحيوان، وله أستخدامات متعددة حيث يستخدم كعلف للحيوان والدواجن، كما تستخدم النباتات الخضراء كعلف أخضر ويستعمل كوقود ومادة بناء فى المساكن ويدخل الذرة فى صناعة النشا والجلكوز وتبرز أهمية تصدير الذرة مع تراجع الدول عن إستعمال الأعلاف المركزة المحتوية على مخلفات الحيوان.

3-1-2-5-1 الإنتاج:

تجوز زراعة الذرة فى جميع أنواع التربة الخفيفة والثقيلة كما يتحمل الحرارة
الجدول (2-3) المساحة المزروعة بالفدان والإنتاج بالطن والإنتاجية /كجم لمحصول الذرة
(92 . 2013م)

الموسم	المساحة بالآلاف الأقدنة	المساحة المحصورة بالآلاف الأقدنة	الإنتاج بالآلاف الأقدنة	الإنتاجية كجم/الفدان
1992 - 91	5783	2890	1124	289
1993 - 92	4667	3735	1173	314
1994- 93	4500	3600	767	213
1995 - 94	4530	4259	916	215
1996 - 95	4180	3430	556	162
1997 - 96	5427	5297	1145	216
1998 - 97	4248	3280	494	151
1999 - 98	4661	4501	1215	270
2000 - 99	3910	2869	315	110
2001 - 2000	3500	2625	495	188
2002-2001	4382	2834	368	130
2003-2002	4382	2834	368	130
2004-2003	4203	2885	473	164
2005-2004	4870	4187	852	203
2006-2005	4567	2995	414	90.6
2007-2006	4619	3030	521	168.3
2008-2007	4374	3220	591	177.8

180	614	3416	5260	2009-2008
92	186	2033	5871	2010-2009
180	812	4514	6018	2011-2010
134	392	2905	5530	2012-2011
266	1380	5191	5981	2013-2012

المصدر: وزارة الزراعة، ولاية القضارف، 2013م

كما يحتمل الحرارة الشديدة والعطش ، حيث يستمر كامناً دون أى نشاط حيوى حتى سقوط الأمطار فيستمر فى النمو.

من الجدول (3-6) نلاحظ أن هناك تباين فى المساحات المزروعة خلال عقد التسعينيات حيث بلغت المساحات المحصودة 80% مقارنة بالمزروعة خلال الموسم 93/92 73.4% فى الموسم 2000/99. وهذا ادى الى تذبذب فى الإنتاج حيث بلغ ذروته فى الموسم 93/92 بما يقدر بـ 1173 الف طن وفى موسم 97/96 بلغ 1145 الف طن الا أنه بلغ ادنى مستوى فى 2000/99 حيث إنخفض لـ 315 الف طن وذلك نسبة لتذبذب الأمطار إرتفاع التكاليف وضعف التمويل وتدنى أسعار المحاصيل.

بلغت المساحات المحصورة مقارنة بالمساحات المزروعة 64%، 68%، 85%، 65% للمواسم 2002 - 2003، 2003 - 2004، 2004 - 2005، 2005 - 2006 على التوالي، بمتوسط 74.5% مما ادى الى تذبذب الإنتاج، ما عدا فى الموسم 2005/2004 حيث بلغ 852 الف طن. وذلك نسبةً لتركيز الدولة على الإنتاج.

بإتباع برامج النهضة الزراعة فقد إرتفع معدل الإنتاج فى الموسم 2009/2008 614 الف طن وفى الموسم 2011/2010 186 الف طن ذلك لعجز المزارعين عن حصاد المساحة المزروعة حيث بلغت المساحة المحصودة فقط 34% نتيجة العوامل التسويقية وقلة الإيدى العاملة وإرتفاع تكاليفها.

3-1-2-6 محصول الدخن :

يعتبر المحصول الغذائي الثانى بعد الذرة وهو محصول مطرى حيث تتم زراعته فى القطاع المطرى التقليدى بصورة واسعة.

ويمكن إنتاج الدخن فى الأراضى متدنية الخصوبة والاراضى قليلة الرطوبة، ويعطى محصول الدخن إنتاجية عالية عندما تتم زراعته فى الأراضى الطينية عالية الخصوبة.

يعتمد إنتاج محصول الدخن على كمية الأمطار وتوزيعها بالرغم من انه يمكن زراعته فى المناطق التى تتراوح امطارها بين (200 - 250) ملم لذلك يعتبر من أكثر محاصيل الغلال مقاومة للظروف البئية الصعبة

3-1-2-6-1 الإنتاج والإنتاجية:

الجدول رقم (3-3) المساحات المزروعة والمحصول بالفدان والإنتاج بالالف طن والإنتاجية كجم/ فدان لمحصول الدخن (92 - 2012)

الموسم	المساحة بالآلف الأفدنة	المساحة المحصودة بالآلف/فدان	الإنتاجية كجم/فدان	الإنتاجية كجم/فدان
1993 . 92	68	58	16	270
94 . 93	40	30	5	180
95-94	29	26	4	154
96 - 95	29	25	3	120
97 - 96	40	34	6	204
98 - 97	59	42	8	180
99 - 98	38	34	8	235
2000 - 99	69	69	12	180
2001 - 2000	80	64	12	180
2002 - 2001	80	68	12	180

180	12	68	80	2003 - 2002
100	5	45	68	2004 - 2003
178	41	230	250	2005 - 2004
175	25	142	157	2006 - 2005
172	25	148	165	2007 - 2006
118	12	98	130	2008 - 2007
136	20	150	192	2009 - 2008
100	11	109	172	2010 - 2009
155	24	157	196	2011 - 2010
177	34	194	217	2012 - 2011
150	36	243	279	2013-2012

المصدر: وزارة الزراعة ولاية القضايف-2013

من خلال بيانات الجدول رقم (3-7) لقد بلغت المساحة المزروعة أعلى معدل لها خلال التسعينات 69 الف فدان و ادنى معدل لها 29 الف فدان, اى بمتوسط %49 حيث بلغ الإنتاج 12 الف طن فى نفس الموسم وذلك نسبة للطلب المتزايد لاستهلاك هذا المحصول محلياً ، وأدنى معدل إنتاج فى الموسم 96/95 حيث بلغ 3 الف طن رغم عدم وجود فرق بين المساحات المحصودة والمساحة المزروعة ولكن ربما يعزى ذلك لبعض العوامل الطبيعية والإقتصادية.

لم تتغير المساحات المزروعة فى المواسم 2001/2000 الى 2003/2002 حيث بلغت 80 الف فدان، وبلغت نسبة المساحة المحصودة 80% فى الموسم 2001/2000 و 85% فى المواسم 2002/2001 ، 2003/2002 بمعدل إنتاج ثابت بلغ 12 الف طن.

وبلغت المساحة المزروعة في الموسم 2005/2004 أعلى قمة لها 250 الف فدان حيث بلغت المساحة المحصودة نسبة 92%، والإنتاج 41 الف طن وذلك نسبة لتوفر التمويل في ذات الموسم وهطول الأمطار بمعدلات مناسبة وتوفر الأيدي العاملة، وبدأت المساحات المزروعة في النقصان الى أن وصلت لـ 196 الف فدان في الموسم 2011/2010 بكمية إنتاج 24 الف طن إنتاجية 155 كجم للفدان. وبلغ متوسط إنتاجية الفدان خلال فترة الدراسة 135 كجم| للفدان .

3-1-2-7 الرقم القياسي لأسعار محصولي السمسم والذرة خلال الفترة (1992 - 2013)

• تستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس⁽¹⁾ القوة الشرائية للأفراد أو المشروعات والتعرف علي تطور الأسعار والنقود لسعلة معينة خلال فترة زمنية معينة . حيث تعتمد الأرقام القياسية علي المقارنة بين سنين الرقم القياسي للأسعار لذلك يكون الرقم القياسي⁽²⁾ عبارة عن ملخص التغير النسبي في أسعار مجموعة معينة من السلع في وقت معلوم بالنسبة إلي مستواها في وقت آخر ، فمثلاً اذا كان الرقم القياسي لسنة محددة هو 110% فتصبح زيادة الأسعار بنحو 10%، والعكس اذا كان رقم سنة المقارنة 80% يكون هناك انخفاض في الأسعار بنحو 20% وهكذا فالرقم القياسي للأسعار اذن هو متوسط أحصائي⁽³⁾ مقارنة لأسعار مجموعة من السلع .

لقد تم حساب الأسعار خلال تلك الفترة باستخدام المتوسط والسعر المرجح للوصول للرقم القياسي لأسعار المحاصيل والذي يعتبر مؤشراً مهماً يعكس التغيرات النسبية في أسعار

1. عقيل جاسم عبدالله، النقود و المصارف، عمان: مجدلاوى، الطبعة الثانية، 1999، ص 24.

2-خلاف عبد الجابر خلاف ،المبادئ الأساسية لاقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة : دار النهضة العربية، 1991، ص97.

F.E.Croxion and DJ.Gowden, applied general statistics, 2nd edit Pitman ,London ,1962,p17³

السلع والخدمات ومعدلات التضخم (الجهاز المركزي للأحصاء - القصارف 2010) ويحسب الرقم القياسي على أساس سلعة من السلع والخدمات الإستهلاكية وذلك على ضوء سنة معينة تعرف بنسبة الأساس. ويتضح ذلك من خلال الجدول (3-8)

3-1-2-1-7-1 الرقم القياسي لاسعار محصول السمسم (92 - 2013)

الجدول (3-4) كمية الإنتاج ومتوسط السعر للقنطار والطن والسعر المرجح لمحصول السمسم (92 - 2013م)

المواسم	كمية الإنتاج بالطن (بالآلف)	متوسط السعر للقنطار (بالجنيه)	متوسط السعر للطن (بالجنيه)	السعر المرجح
92 - 91	31	3.7	82.3	2
93 - 92	79	4.2	93.4	7
94 - 93	39	4	89	3
95 - 94	56	17.5	389.3	16
96 - 95	119	32.5	723.1	65
97 - 96	108	34	756.5	62
98 - 97	86	15	333.7	22
99 - 98	47	65	1446.2	52
2000 - 99	87	51	1134.7	75
2001 - 2000	75	36	801	46
2002 - 2001	46	49	1090.2	38
2003 - 2002	27	62	1379.5	28

129	1490.7	67	114	2004 - 2003
89	1946.9	87.5	60	2005 - 2004
52	1297.3	57.5	54	2006 - 2005
52	1468.5	66	47	2007 - 2006
64	2292.6	134.5	37	2008 - 2007
131	2781.2	125	62	2009 - 2008
143	2892.5	130	65	2010 - 2009
169	3048.2	137	73	2011 - 2010
157	5762.7	259	36	2012 - 2011
1399	9278.25	417	128	2013-2012
1399			1317	المجموع

تم إعداده بواسطة الباحث من بيانات أسعار السمسر بورصة أسواق المحاصيل - القصارف
- يتم إستبعاد الموسم 92/91 بإعتباره يمثل سنة الأساس

$$\text{السعر الترجيحي} = \frac{\text{كمية سنة المقارنة}}{\text{مجموع كميات الإنتاج لسنوات المقارنة}} \times \text{متوسط سعر سنة المقارنة}$$

$$\text{مجموع الأسعار المرجحة لسلعة السمسر (1992م - 2013م)} = 1399$$

$$\text{الرقم القياسي لأسعار السمسر} = \frac{\text{مجموع كميات سنة الأساس} \times \text{مجموع سنة المقارنة}}{\text{مجموع كميات سنة الأساس} \times \text{مجموع أسعار سنة الأساس}}$$

متوسط الرقم القياسي لاسعار السمسر خلال الفترة (2013/92م)

$$69,950 = 100 \times \frac{(1399 \times 1,317)}{2 \times 1,317}$$

3-1-2-7-2 الرقم القياسي لاسعار محصول الذرة خلال الفترة (1992 - 2013)

الجدول رقم (5-3) كمية إنتاج الذرة بالآلف الأردب، متوسط سعر الأردب، السعر المرجح (2012/92م)

المواسم	كمية الإنتاج بالآلف الأردب (بالجنيه)	متوسط سعر الأردب (بالجنيه)	السعر المرجح
92 - 91	5620	2.6	0.23
93 - 92	5865	2.8	0.26
94 - 93	3835	6.5	0.39
95 - 94	4580	11.8	0.85
96 - 95	2780	85.2	3.73
97 - 96	5725	50	4.52
98 - 97	2470	45	1.75
99 - 98	6075	47	4.50
2000 - 99	1575	49.5	1.23
2001 - 2000	2475	89	3.48
2002 - 2001	1840	57	1.65
2003 - 2002	1840	71.5	2.07
2004 - 2003	2365	59	2.20
2005 - 2004	4260	15.2	1.02
2006 - 2005	2070	14	0.45
2007 - 2006	2605	69	2.84
2008 - 2007	2955	125	5.83

8.26	170.5	3070	2009 – 2008
2.86	195	930	2010 – 2009
8.01	125	4060	2011 – 2010
80.66	280	1960	2012 – 2011
82.7	320	7590	2013-2012
65		63,335	الجملة

المصدر : إعداد الباحث من بيانات أسعار بورصة أسواق المحاصيل للعام 2013

- يتم إستبعاد الموسم 92/91 بإعتباره يمثل سنة الأساس

$$\text{السعر المرجح} = \frac{\text{كمية سنة المقارنة}}{\text{مجموع سنوات المقارنة}} \times \text{متوسط سعر المقارنة}$$

$$\text{مجموع الأسعار المرجحة لسلعة الذرة من (92 - 2013)} = 65$$

$$\begin{aligned} \text{الرقم القياسى لأسعار الذرة خلال الفترة} &= \frac{\text{مجموع كميات سنة الأساس} \times \text{مجموع أسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع كميات سنة الأساس} \times \text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100 \\ &= 100 \times \frac{(65 \times 63,335)}{0.23 \times 63,335} = \text{متوسط الرقم القياسى لاسعار الذرة (92 - 2013م)} \\ &= 28,260 \end{aligned}$$

3-2 المؤسسات التمويلة بولاية القضايف - مكوناتها وسياساتها ووظائفها:

لمحة تاريخية

يرجع تاريخ الصناعة المصرفية بولاية القضايف⁽¹⁾ للعام 1952م، والذي شهد إفتتاح أول فرع فى مدينة القضايف (بنك باركليز) كفرع أجنبى والذي أصبح مؤخراً بنك الخرطوم فرع القضايف، يلى ذلك إفتتاح البنك الزراعى السودانى لبنك متخصص فى العام 1959 تم إفتتاح بنك السودان المركزى فرع القضايف فى العام 1963 وبنك النيلين فى العام 1976م وبنك الادخار فى العام 1978، وبعد ظهور المصارف الإسلامية فى نهاية السبعينات تم إفتتاح أول فرع إسلامى بالولاية وهو بنك فيصل الإسلامى السودانى الذى تم إفتتاحه فى العام 1980 والبنك الإسلامى السودانى و البركة فى العام 1984م وبنك التضامن فى العام 1995م، وأخيراً بعد اسلمه الجهاز المصرفى وإتباع سياسة التحرير الإقتصادى التى تبعتها إنتشار كبير لفروع المصارف بالولاية ثم إفتتاح بنك أمدردان الوطنى وبنك العمال والثروة الحيوانية و شهدت الولاية أيضاً ميلاد أول بنك ولائى وهو بنك القضايف للإستثمار فى العام 1995م والذي تم دمجها فى أواخر العام 2005م فى مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية.

وقد شهدت فترة الألفينيات مؤخراً إفتتاح عدة فروع للمصارف مثل بنك تنمية الصادرات والبنك العقارى وبنك الأسرة وأخيراً فى العام 2013 تم إفتتاح فرع الإستثمار المالى .

3-2-1 : تركيبة الجهاز المصرفى بالولاية:-

يشمل الجهاز المصرفى بالولاية حوالى 29 فرع بالبنوك المختلفة التجارية منها والمتخصصة (13 بنكاً تجارياً و 16 بنك متخصص)، هذا بالإضافة لبنك السودان المنظم للنشاط المصرفى و المشرف على تطبيق قوانين الجهاز المصرفى وسياسات البنك المركزى فى فروع البنوك المختلفة بالولاية.

يوجد بمدينة القضايف 20 فرعاً من فروع البنوك و 3 فروع بمدينة الفاو، وفرع واحد بكل من مدن الشواك، دوكة، باسندة، البطانة وفرعين بمدينة الحواتة.

1. بنك السودان المركزى فرع القضايف ، التقرير السنوى ، 2013م .

الجدول رقم (6 - 3) توزيع البنوك على مدن الولاية 2013

الجملة الفروع	البنوك المتخصصة	البنوك التجارية	المدينة
20	7	13	القضارف
3	3	-	الفاو
1	1	-	الشواك
1	1	-	دوكة
2	2	-	الحواتة
1	1	-	باستك
1	1	-	البطانة
29	16	13	الجملة

المصدر : بنك السودان - ولاية القضارف - 2013

3-2-2 السياسة الائتمانية والتمويلية لبنك السودان المركزي للعام 1992 جانب الزراعة⁽¹⁾:-

السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية (بنك السودان) بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي ونوعه وبالتالي في عرض النقود كهدف وسيط ذلك للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية.

إما السياسة التمويلية فهي تتعلق بتخصيص وتوجيه التمويل وسلامة وفعالية التنفيذ، وبشارك في تنفيذها القطاع الخاص والعام من خلال عمليات التمويل للبنوك والمؤسسات المالية. أهم التدابير التي تضمنتها السياسة التمويلية، تحديد اشتراطات كمية ونوعية التمويل قطاعياً وذلك لتوفير احتياجات التمويل للقطاعات ذات الأولوية.

البنك المركزي يعد موجهاً بخصوص ضبط التمويل المصرفي وترشيد استخدامه.

أهداف السياسة الائتمانية:

أ/ تنمية القطاعات ذات الأولوية

ب/ تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الذاتية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة

ومن بين القطاعات المسموح تمويلها القطاع الزراعي الذي يمثل الأولوية في القطاعات، حيث حدد البنك المركزي أن يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن 40% من السقف المقرر للبنوك، وفي حالة فشل أي بنك من البنوك في الوفاء بهذه النسبة عليه تجميد المال المتاح في السقف الائتماني في حدود الفرق بين رصيد تمويل القطاع الزراعي لديه والنسبة المقررة وعدم استخدامه في منح التمويل لأي غرض آخر.

1. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، السياسات التمويلية لقطاع الزراعة، لسنة "1992".

3-2-2-1 ضوابط تمويل القطاع الزراعي:

أ/ يقتصر التمويل على مقابلة العمليات الإنتاجية للقطاع الزراعي
ب/ في حالة إعادة تمويل مستلزمات القطاع الزراعي المستوردة على البنوك مراعاة أن تتم إعادة التمويل لهذه السلع من الموردين فقط، كما يشترط الحصول من العميل على إقرار كتابي لاستعمال هذه المستلزمات بغرض الإنتاج وليس الإنتاج المحلي. السياسة الائتمانية للبنك المركزي في المجال الزراعي لسن 92/91

3-2-2-2 سياسة تمويل البنك الزراعي للقطاع المطري للموسم الزراعي 1992:

شملت السلفيات بنود كثيرة تتمثل في الصيانة، الوقود، الغداءات، المرتبات والكديب وتمنح السلفيات حسب الضوابط والشروط التالية:
1/ ألا تقل المساحة الجاهزة عن 500 فدان للمشروع بعد تقديم شهادة حديثة من سلطات الزراعة الآلية.

2/ عدم تمويل أي مشروع عليه قضايا

3/ عدم تمويل أي مشروع تم نزعه بواسطة الزراعة الآلية.

4/ لا تمويل المشاريع المؤخرة من أصحاب الرخص

الضمانات:

1/ الضمان العقاري

2/ الضمان الشخصي المعزز بالشيكات

3/ ضمان الشيكات آجلة السداد مع ضمان المشروع وما عليه ن منقولات.

السداد:

تسدد السلفية زائداً الفئة التعويضية في موعد أقصاه 1993/4/30

3-2-2-3 السياسة التمويلية للبنك المركزي في قطاع الزراعة للأعوام (1993-1998)⁽¹⁾:

تجيء السياسات النقدية والتمويلية في هذه الفترة والتي تشتمل على بداية تنفيذ البرنامج الأول من الإستراتيجية القومية الشامل في جانب الزراعة.

أهم الأهداف :

- 1/ العمل على تخفيف حدة التضخم
 - 2/ تنمية القطاعات ذات الأولوية
 - 3/ تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الذاتية لتمويل الأنشطة المختلفة
 - 4/ العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة
 - 5/ خدمة أهداف الإستراتيجية القومية الشاملة
 - 6/ التركيز على معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف في إطار توفيق الأوضاع
 - 7/ تشجيع قيام المحافظ التمويلية وتطويرها
 - 8/ العمل على تعميق إسلام الجهاز المصرفي
- تمويل القطاعات ذات الأولوية:
- من أهم القطاعات ذات الأولوية المستهدفة بالتمويل خلال تلك الفترة هو القطاع الزراعي - ويقصد بتمويل القطاع الزراعي تمويل الاحتياجات الإنتاجية بهذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني، أي لا يشمل تمويل عمليات الشراء بغرض الاتجار في المنتجات الزراعية وغيرها، ويتم تمويل قطاع الزراعة بتمويل رأس المال التشغيلي في شكل تمويل قصير الأجل، لرأس المال الثابت في شكل تمويل متوسط وطويل الأجل.

1. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، السياسات التمويلية لقطاع الزراعة، للأعوام 93-1998.

3-2-2-3 استخدامات الموارد:

على البنوك مراعاة إلا يقل حجم التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية عن نسبة 90% من السقف المقرر لكل بنك وفي حالة إخفاق أي بنك بالالتزام بالحد الأدنى لتمويل هذه القطاعات بنسبة 10% من السقف المقرر لكل بنك، وفي حالة الإخفاق يجب تجميد الفرق بين رصيد الاستغلال والنسبة المخصصة للقطاع الزراعي. وتغيرت سياسة البنك فيما بعد حيث أصبحت نسبة التمويل الزراعي لا تقل عن 40% من جملة التمويل، بجانب ضوابط عامة عن القسط الأول ونسب المشاركة، في حالة تمويل القطاعات ذات الأولوية ومن بينها القطاع الزراعي لا تقل مشاركة العميل عن نسبة 20% من إجمالي التمويل.

تم تعديل السياسة التمويلية الزراعية في عامي 96/95 حيث بلغ التمويل الزراعي النباتي بنسبة لا تقل عن 25% من جملة التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية .

صدرت السياسة التمويلية للعام 1997 وفقاً لموجهات السياسة المالية، ولتي تهدف لتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.95% منخفض نسبة التضخم 70%، عليه فان هذه السياسة تهدف إلى دعم خطة الدولة الاقتصادية الرامية إلى الاعتماد على الذات ورفع معدلات الإنتاج.

فيما يتعلق باستخدامات الموارد لعامي 1998/1997 تم توجيه البنك بالالتزام ومراعاة إلا تقل نسبة التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية عن 95% من جملة التمويل لكل بنك، وان يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن 30% من جملة التمويل.

3-2-3 السياسة التمويلية للبرنامج الرباعي للإستراتيجية القومية الشاملة للقطاع الزراعي (1999-2002)⁽¹⁾

تصدر السياسة النقدية والتمويلية في بداية البرنامج الرباعي من الإستراتيجية القومية الشاملة وفقاً لموجهات السياسة الكلية والتي تهدف لتحقيق معدل نمو حقيقي في الإنتاج المحلي

1. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، السياسات التمويلية لقطاع الزراعة، للاحوام "1999حتى 2002".

الإجمالي بنسبة 6,5% وتخفيض نسبة التضخم إلى 10% بنهاية عام 2000 مع العمل على استقرار سعر الصرف.

كما ركزت السياسة النقدية والتمويلية للعام 2001 على المضي قدماً في سياسات التحرير للتمويل المصرفي وتحقيق السلامة المصرفية، واعطاء المصارف قدراً أوسع من المرونة وتشجيعها لتوفير الموارد للتمويل.

لذلك تمت مراجعة السياسات التمويلية لتشمل التعديلات في الجوانب التالية:

- مراجعة أسس وضوابط منح التمويل
- إلغاء السقوفات القطاعية التمويلية
- ترك الخيار للمصارف في تحصيل القسط المقدم (المتعارف عليه بهامش الجدية) في التمويل لصيغة المرابحة أو عدم تحصيله وتحديد النسبة في حالة التحصيل.
- تخفيض تكلفة التمويل وتبسيط إجراءات ضخ التمويل.
- السماح باستخدام كل صيغ التمويل الإسلامية - عدا المضاربة المطلقة في كل مجالات التمويل .
- وقد صدرت السياسة النقدية والتمويلية لعام 2002 مع بداية العام الرابع والأخير للبرنامج الرباعي (99-2002) من الإستراتيجية القومية الشاملة وفي إطار موجّهات السياسة الاقتصادية الكلية للعام 2002 والتي تهدف لتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% وتخفيض نسبة التضخم إلى 5% بنهاية العام و7% في المتوسط، ومعدل نمو في عرض النقود بنسبة 25% .

استخدامات الموارد:

لتحقيق التوظيف الأمثل للموارد على البنوك مراعاة إلا تقل نسبة التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية عن 95%، وان يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن 30% من جملة التمويل .

وفي العام 2000 عملت السياسة التمويلية أن لا تقل نسبة التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية عن 90%، وان يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن 30% من حملة التمويل. أما في العام 2001 فقد سمح البنك المركزي في إطار سياساته التمويلية بتمويل كل القطاعات والأنشطة المسموح بتمويلها بأي من صيغ التمويل الإسلامية ما عدا المضاربة المطلقة مع مراعاة توجيه التمويل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أن تلتزم المصارف بالاتي:

3-2-3-1 صيغة المربحة:

أ/ لا تزيد نسبة التمويل الممنوح بصيغة المربحة عن 30% من جملة التمويل الكلي للمصرف بنهاية العام.

ب/ تطبيق هامش أرباح بنسبة 12% في العام كمؤشر على أن لا يتعدى الهامش 15% كحد أعلى.

ج/ ترك الخيار للمصارف في تحصيل القسط المقدم (المتعارف عليه بهامش الجدية) في التمويل بصيغة المربحة أو عدم تحصيله، وتحديد النسبة في حالة التحصيل.

د/ أن يتم التمويل وفقاً للمرشد الفقهي لصيغة المربحة وتعتبر المربحة صورية إذا لم يتم التقيد بالمرشد الفقهي.

3-2-3-2 صيغة المشاركة وصيغة المضاربة:

يترك للمصارف تحديد نسب المشاركات وهوامش الإدارة في المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات.

يمكن لأي مجموعة من المصارف تكوين محافظ تمويل، مع إخطار البنك المركزي قبل التنفيذ يسمح للمصارف بالتمويل فيما بينها.

وفي العام 2001 الذي يعتبر العام الرابع والأخير للبرنامج الرباعي، ركز البنك في إطار استخدامات الموارد على كل مصرف توجيه نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي التمويل المصرفي للتنمية الاجتماعية، كما شدد على معايير السلامة المصرفية والتي تركز على إلا تتجاوز نسبة التمويل المتعثر بنهاية يونيو 2001 نسبة 30% من جملة التمويل المتعثر القائم بنهاية ديسمبر 2001 وبنسبة 50% بنهاية ديسمبر 2002 تمهيدا للمعيار المتعارف عليه عالمياً .

3-2-4 السياسة التمويلية للبنك الزراعي في القطاع الزراعي المطري (ألي وتقليدي) في العام 1993-2002) (1)

3-2-4-1 الشروط والضوابط لمرحلتي الزراعة والكديب:

هنالك قاسم مشترك في الشروط والضوابط في القطاع الزراعي المطري خلال فترة الإستراتيجية الزراعية والتي تركزت في الآتي:

1/ ألا تقل المساحة المنظفة والجاهزة للزراعة عن 500 فدان (خمسمائة فدان) للمشروع مع تقديم شهادة حديثة أصلية من سلطات الزراعة الآلية.

2/ الالتزام بالدورة الزراعية كما يلي:

50% ذرة

25% سمسم

25% بور + حزام شجري

3/ التأكد من وجود تراكتر و دسك صالح للاستعمال مع تقديم مستندات بذلك

4/ يتم التمويل على دفعات حسب سير العمليات الزراعية ويعقد منفصل لكل مرحلة (زراعة + كديب)

5/ يتم التمويل وفق صيغتي بيع السلم والمرابحة

6/ يتم التمويل للراغبين في التمويل الصيفي فقط بصيغة بيع المرابحة

1. التقارير السنوية للبنك الزراعي السوداني، القطاع الزراعي المطري، للمواسم "1993حتى 2002

- 7/ يترك تمويل مرحلة الكديب لمدير الفرع على ضوء الزيارات الميدانية والمساحات الناتجة
- 8/ لا يتم تمويل المزارع لأكثر من مشروع إذا كان أصيلاً أو وكيلاً على أن يكون التوكيل صادراً قبل مدة لا تزيد عن عام من تاريخ تحريره عند بداية التعامل بهذا الموسم
- 9/ أن يراعي مدراء الفروع عدم تركيز التمويل في عدد محدود من المزارعين
- 10/ عدم تمويل أي مشروع عليه مديونيات سابقة، إلا بعد النظر للظروف الموضوعية ورفع توجيه بشأنها للإدارة.
- 11/ لا يتم تمويل المناطق الهامشية
- 12/ يتم التركيز على التقاوي المحسنة ما أمكن ذلك
- 13/ الالتزام بالتمويل في حدود المساحات المحددة وعدم تجاوزها وذلك وفقاً لميزانية التمويل المصدقة.
- 14/ تعطى الأولوية في تمويل الكديب للمزارعين الممولين لمرحلة الزراعة إذا استوفوا الضوابط المشار إليها.

شروط وضوابط تمويل مرحلة الحصاد:

- 1/ يتم تمويل الموارد الذاتية (نقدية وعينية)
- 2/ يتم التمويل بعد تقدير الإنتاج بواسطة لجنة مكونة من (الفرع - الزراعة الآلية - اتحاد المزارعين - السلطات المحلية)
- 3/ المشاريع التي عليها قضايا ولديها إنتاج لا يتم تمويلها وتستمر الإجراءات وحجز المحصول المتوقع وعلى الفرع مقابلة أي مصروفات نشأت للكميات المستلمة
- 4/ الالتزام بمحدودية العملاء وفقاً للموارد الحقيقية المتاحة لتقديم تمويل كافٍ دون تشتيت الجهد والموارد.
- 5/ العميل الذي لا يسلم محصل السمسم حسب عقد السلم لا يمول لا يمول لحصاد الذرة وزهرة الشمس

6/ يتم بند صرف الخيش (الجالات عينا)

7/ يتم استلام المحصول داخل مخازن البنك الزراعي حسب المواصفات التجارية و الفنية الصادرة من القطاع التجاري

8/ يتم صرف بند الترحيل حسب الكميات الموردة فعلاً لمخازن البنك

3-2-4 الضمانات:

تقبل أي من الضمانات الآتية في مراحل تمويل الزراعة الثلاث:

1/ الضمان العقاري

2/ الضمان البنكي وخطابات الضمان الصادرة من وزارة المالية

3/ الضمان الشخصي المعزز بالشيكات

4/ ضمان الشيكات الآجلة مع ضمان المشروع وما عليه

5/ رهن الآليات في القطاع الزراعي

6/ في كل الحالات أعلاه يتم استلام شيكات آجلة بقيمة التمويل

3-2-4 أسعار السلم:⁽¹⁾

من واقع التكلفة التي توصلت لها اللجنة المكلفة من السيد/ محافظ بنك السودان تكون أسعار السلم كما يلي:

1/ الذرة (جالات زنة 90 كجم) 1250 جنية

2/ السمسم الأبيض (قنطار) 1800 جنية

3/ السمسم المخلوط (قنطار) 1600 جنية

4/ السمسم الأحمر (قنطار) 1400 جنية

وذلك وفق المواصفات الصادرة من القطاع التجاري، (السياسة التمويلية للبنك الزراعي للقطاع الزراعي المطري، 1994/1993)

1. السياسة التمويلية للبنك الزراعي للقطاع الزراعي المطري للموسم 1998/97

وفي الموسم 1995/94 ومن واقع التكلفة توصلت اللجنة المكلفة من قبل وزيرى المالية والزراعة الاتحاديىن على أن أسعار السلم كما يلي:

1/ الذرة (جوال زنة 90 كجم) 2600 جنيه

2/ السمسم (قنطار) 2850 جنيه

وذلك حسب المواصفات الفنية والتجارية الصادرة من القطاع التجارى. (السياسة التمويلية للبنك الزراعى للقطاع الزراعى المطرى للموسم 1995/1994)

وفي الموسم 1996/95 ومن واقع التكلفة فان أسعار السلم المصدقة كما يلي:

1/ الذرة (جوال زنة 90 كجم) 3500 جنيه

2/ السمسم (قنطار) 9000 جنيه

وذلك حسب المواصفات التجارية والفنية الصادرة من القطاع التجارى (السياسة التمويلية للبنك الزراعى للقطاع الزراعى المطرى للموسم 1996/95)

وفي الموسم 1997/1996 كانت أسعار السلم كالاتى:

1/ الذرة (جوال زنة 90 كجم) 12000 جنيه

2/ السمسم (قنطار) 15000 جنيه وذلك حسب المواصفات التجارية والفنية الصادرة من القطاع

التجارى وفي موسم 1998/97 فقد بلغت أسعار السلم المصدقة كما يلي:

1/ الذرة (جوال زنة 90 كجم) 18000 جنيه

2/ السمسم (قنطار) 22000 جنيه

وذلك حسب المواصفات التجارية والفنية الصادرة من القطاع التجارى.

بلغت أسعار السلم لموسم 1999/98 لمحصولى الذرة والسمسم كما يلي:

1/ الذرة (جوال زنة 90 كجم) 23000 جنيه

2/ السمسم (قنطار) 28000 جنيه

على أن تكون المحاصيل من إنتاج نفس الموسم ومطابقة للمواصفات التجارية والفنية الصادرة من القطاع التجارى.

وفي الموسم 2000/99 تم التمويل بصيغة السلم وفق الآتي:

1/ جوال الذرة زنة 90 كجم، 16000 جنيه

2/ قنطار السمسم 25000 جنيه

وذلك حسب المواصفات التجارية والفنية الصادرة من القطاع التجاري،

وفي الموسم 2002/2001 تم التمويل بصيغة السلم كالاتي:

1/ الذرة جوال زنة 90 كجم 21000 جنيه

2/ السمسم (قنطار) 30000 جنيه

3/ زهرة الشمس (قنطار) 40000 جنيه

على أن تكون المحاصيل مطابقة للمواصفات التجارية والفنية الصادرة من القطاع التجاري

3-2-4-4 السداد:

يتم استلام محاصيل السلم حسب التعاقد في أو قبل يوم 15 مارس من العام التالي للذرة وفي أو قبل 31 ديسمبر بالنسبة للسمسم داخل مخازن البنك الزراعي مع خصم تكلفة الترحيل إلى مخازن الفرع المعين.

3-2-5 السياسة التمويلية للبنك المركزي خلال برنامج النفرة الخضراء والنهضة

الزراعية من 2003 إلى 2010⁽¹⁾

اتسقت السياسات النقدية والتمويلية مع سياسات الدولة للاقتصاد الكلي الرامية إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواصلة عمليات التحرير الاقتصادي والتوازن الاجتماعي.

لذلك صدرت السياسة النقدية والتمويلية في 2004 إلى تحقيق نسبة 6,5% كنمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك ضبط السيولة والمحافظة على معدل التضخم بنسبة 6,5% في

1. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، السياسات التمويلية لقطاع الزراعة، للاعوام "2003حتى 2010".

المتوسط من خلال النمو في عرض النقود بنسبة 21%، والمحافظة على استقرار سعر الصرف. (السياسة النقدية والتمويلية للبنك المركزي في العام 2004، ص196)

3-2-5-1 الموجهات العامة للسياسة التمويلية والنقدية:

1/ احتفاظ المصارف بسيولة داخلية كافية في شكل نقد وأصول مكونة من شهادات مشاركة الحكومة والصكوك الأخرى لمقابلة سحبوات العملاء اليومية

2/ احتفاظ المصارف باحتياطي نقدي قانوني بالعملة المحلية والأجنبية بنسبة لا تقل عن 14% من الودائع المحددة

3/ على المصارف توجيه نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي التمويل المصرفي لتمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين

4/ تطبيق هامش مربحة بنسبة 10% في العام كمؤشر للعمليات المحلية والأجنبية وعدم تجاوز نسبة التمويل الممنوح بصيغة المربحة عن 30% كمؤشر من إجمالي رصيد التمويل الكلي للمصرف في أي وقت .

3-2-5-2 استخدامات الموارد:

1/ تستخدم المصارف مواردها التمويلية لتمويل كل القطاعات والأنشطة - عدا تلك المحظور تمويلها بموجب المنشور - وذلك بأي من الصيغ التمويلية الإسلامية ما عدا صيغة المضاربة المطلقة.

2/ بعد تحديد نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع، على كل مصرف تخصيص 50% من هذه النسبة لاستخدامها للتمويل المتوسط الأجل (أكثر من عام إلى ثلاثة أعوام) وذلك باستخدام الصيغ الإسلامية المعمول بها عدا صيغتي المربحة والمضاربة المطلقة. على المصارف مراعاة الآتي عند تطبيق الصيغ التمويلية:

أ/ صيغة المربحة:

1/ ألا تتجاوز نسبة التمويل الممنوح لصيغة المربحة 30% من إجمالي رصيد التمويل الكلي للمصرف بنهاية العام

2/ تطبيق هامش مرابحة بنسبة 10% كحد أقصى في العام

ب/ صيغة المشاركة وصيغة المضاربة:

يترك لكل مصرف تحديد نسب المشاركات وهوامش الإدارة في المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات المقيدة .

ساعدت الإجراءات والضوابط الخاصة بالتمويل في زيادة التمويل الممنوح للقطاع الخاص بمعدل 44,4% في 2006، وقد ارتفعت نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع من 76,4% في 2005 إلى 80,5% في 2006 .

وفي العام 2007 تمثلت سياسات البنك المركزي في أسس وضوابط منح التمويل المصرفي لصيغ المعاملات الإسلامية في الاستثمار. بالإضافة لزيادة رؤوس أموال المصارف ودخول مصارف جديدة في سوق العمل المصرفي مما أدى إلى ارتفاع الودائع المصرفية وبالتالي زيادة التمويل الممنوح من المصارف للقطاع الخاص، وقد ارتفعت نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع في ديسمبر 2007 إلى 93,2%.

وفي العام 2009 نتيجة لتأثير العوامل الخارجية المتمثلة في آثار الأزمة المالية العالمية ومقارنة بالأرقام المستهدفة فقد ارتفع متوسط معدل التضخم إلى 11,2%، كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6,1% وارتفع معدل عرض النقود إلى 32,5% ويرجع ذلك للإجراءات التي اتخذها البنك المركزي بغرض توفير موارد إضافية للمصارف لتمويل القطاع الخاص والمتمثلة في الضخ السيولي والإبقاء على نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في حدود 8%.

وقد ساعدت الإجراءات والضوابط التي حددتها سياسات البنك المركزي فيما يتعلق بالتطبيق السليم لصيغ المعاملات الإسلامية في الاستثمار إلى زيادة التمويل الممنوح من المصارف للقطاع الخاص لذلك زاد حجم التمويل في العام 2009 عنه في العام 2008 بنسبة 2,4%، وقد نتج عن ذلك زيادة موارد المصارف نتيجة لارتفاع الودائع المصرفية. وفي العام 2010 ساعدت الإجراءات والضوابط التي حددتها سياسات بنك السودان المركزي والمتعلقة بتمويل القطاع الخاص والمتمثلة في التوجيهات والأسس والضوابط لمنح التمويل المصرفي فيما

يتعلق بالتطبيق السليم لصيغ المعاملات الإسلامية وذلك بتركيز المصارف على جدوى المشروع وموقف العميل بالإضافة إلى التركيز على الرهونات والضمانات عند منح التمويل على ارتفاع نسبة حجم التمويل الممنوح إلى 223,6%.

3-2-6 السياسات التمويلية للبنك الزراعي في القطاع الزراعي المطري (آلي وتقليدي) في الفترة (2003-2010)⁽¹⁾

3-2-6-1 الشروط والضوابط للسياسات التمويلية:

1/ الالتزام بالشروط والضوابط الواردة بالسياسة النقدية والتمويلية لبنك السودان خلال الفترة
2/ التركيز على تمويل المزارعين الذين بلغ متوسط إنتاجية الفدان لديهم (ثلاثة) جوات فأكثر للذرة و (اثنين) قنطار فأكثر للمسمم بالنسبة للموسمين السابقين و (0.2طن) فأكثر بالنسبة لزهرة الشمس.

3/ لا يتم تمويل أي مشروع عليه مديونية لصالح البنك الزراعي أو أي بنك آخر.

4/ التنسيق مع فروع المصارف الأخرى بالمنطقة لعدم ازدواجية التمويل.

5/ الالتزام بمحدودية العملاء وفق المصادر الحقيقية المتاحة لتقديم تمويل كافٍ ومجدٍ

6/ الالتزام بالدورة الزراعية كما يلي:

50% ذرة

25% سمسم

25% بور + حزام شجري

7/ أن يتم التمويل وفق الصيغة التي تراها إدارة الفرع مع التركيز على صيغة السلم

8/ اشتراط فتح حساب جاري خاص حسب منشور بنك السودان

9/ الحصول على أفضل الضمانات لدى المزارع حسب لائحة الائتمان الزراعي مع استلام

شيكات آجلة في كل الأحوال

1. التقارير السنوية للبنك الزراعي السوداني، القطاع الزراعي المطري، للموسم "2003حتى 2010

10/ الالتزام بالمساحات المحددة بكل ولاية وعدم تجاوزها مع الالتزام بميزانيات التمويل المصدقة

11/ استخدام مؤشرات وزارة الزراعة في الإنتاجية ومعدلات الأمطار واستخدام الحزم التقنية

12/ يتم صرف التمويل على دفعات حسب سير العمليات الزراعية ويعقد منفصل

13/ يتم تشجيع استخدام التقاوي الجيدة والمعتمدة، حسب رغبة العميل

14/ يترك للمزارع خيار تمويله لمرحلة الكديب بالنظام التقليدي أو بنظام استخدام المبيدات.

15/ يجب عدم صرف أي بند من البنود بعد انتهاء التاريخ المناسب له

16/ التزام العملاء بترك 10% من مساحة مشروعاتهم كأحزمة شجرية لحماية الأراضي وصيانة البيئة الطبيعية

17/ العملاء الذين لا يلتزمون بتنفيذ التمويل منذ المرحلة الأولى تتخذ ضدهم الإجراءات الفورية لاسترداد ما سحبوه من تمويل

18/ اشتراك اتحادات المزارعين في اختيار العملاء المميزين للتمويل بالتنسيق مع الفرع المعني

3-2-6-2 الضمانات:

تقبل أي من الضمانات التالية:

1/ الضمان العقاري

2/ الضمان البنكي

3/ الضمان الشخصي المعزز بشيكات شريطة إلا يكون الضامن من العملاء الذين عليهم مستحقات للبنك أو تقدموا للتمويل وان يكون الضامن ذو مركز مالي قوي.

4/ الرهن الحيازي للمشروع وما عليه من منقولات

5/ ضمان المحاصيل والمنقولات بعد تقييمها

6/ الأوراق المالية والسندات تقبل بنسبة 70% من قيمتها بعد دراستها وتقييمها

7/ الحصول على شيكات آجلة بالمبالغ في كل الأحوال مع مراعاة الالتزام بالمنشورات الصادرة حول الضمانات من بنك السودان.

3-2-6-3 أسعار السلم:

توصلت اللجنة المكلفة من محافظ بنك السودان إلى أسعار السلم الآتية خلال الموسم 2004/2003:

1/ جوال الذرة (90كجم) 21000 جنية

2/ السمسم (قنطار) 30000 جنية

3/ زهرة الشمس (طن) 350000 جنية

مع ملاحظة إعمال بند إزالة (الغبين) لكل من الطرفين وذلك وفق عقود السلم.

وفي الموسم 2005/2004 توصلت اللجنة المكلفة لأسعار السلم التالية:

1/ جوال الذرة (90كجم) 25000 جنية

2/ السمسم (قنطار) 40000 جنية

3/ زهرة الشمس (طن) 450000 جنية

4/ القطن المطري (الطن) 600000 جنية

5/ الذرة الشامية (الجوال) 26000 جنية

وذلك حسب المواصفات الفنية والجارية الصادرة من القطاع التجاري.

حددت أسعار السلم للمحاصيل الممولة للموسم 2007/2006 كالاتي:

1/ جوال الذرة زنة 90 كجم 35000 جنية

2/ قنطار السمسم 45000 جنية

3/ طن زهرة الشمس 520000 جنية

4/ طن القطن المطري 35000 جنية

وذلك حسب المواصفات التجارية والفنية الصادرة من القطاع التجاري.

توصلت اللجنة المكلفة بتحديد أسعار السلم للموسم الزراعي 2010/2009 إلى الآتي:

1/ جوال الذرة زنة 90 كجم 50 جنية

2/ قنطار السمسم 60 جنية

3/ قنطار الفول السوداني 30 جنيهه

4/ قنطار القطن المطري 50 جنيهه

وذلك حسب المواصفات الفنية والتجارية الصادرة من القطاع التجاري.

3-2-6-4 فترة السداد:

يسدد حسب التعاقد في أو قبل منتصف فبراير من العام التالي بالنسبة للذرة، وفي أو قبل منتصف نوفمبر من العام الحالي للسمسم، و في أو قبل منتصف يناير من العام التالي لزهرة الشمس، وفي أو قبل منتصف ابريل من العام التالي بالنسبة لقطن المطري.

3-2-3: موارد الجهاز المصرفى بولاية القضارف

تتكون موارد البنوك من الأتى

أ. الودائع : تشمل الودائع الجارية، وودائع الإستثمار، وودائع الإدخار

ب. النقد لدى البنوك : ويتضمن ما لدى بنك السودان

الجدول رقم (7 - 3) الودائع المختلفة لدى البنوك (بملايين الجنيهات) فى الفترة ما بين 1992

– 1998

العام	ودائع جارية	ودائع إدخارية	ودائع إستثمارية	ودائع أخرى	الأجمالى
1992	1,174	56	1	2	1,233
1993	1,491	78	2	29	1,600
1994	2,771	97	4	26	2,989
1995	8,038	171	16	49	8,274
1996	12,773	281	17	76	13,174
1997	15,759	468	175	79	16,481
1998	21,594	659	423	149	22,825

المصدر : بنك السودان المركزى ولاية القضارف – 1998م

بالنظر الى الجدول (11- 3) أعلاه يتضح أن الودائع الجارية تتميز بنسبة كبيرة عن الودائع الإيداعية والإستثمارية من موارد المصارف مما يدل على إعتقاد البنوك عليها في الأنشطة الإستثمارية. كذلك من بيانات الجدول يلاحظ أن هناك زيادة مضطردة على إجمالى الودائع منذ العام 1992 والذي كانت فيه جملة الودائع (1,233) مليون جنيه وارتفعت الى (8,274) مليون جنيه وذلك لدخول بنك القصارف للإستثمار حتى بلغت (22,825) مليون جنيه فى العام 1998 م مما يبرهن على نمو النشاط المصرفى فى الولاية.

الجدول رقم (8 - 3) : معدلات تغير كل من الودائع و النقد لدى البنوك خلال الفترة (1999 - 2002)

السنوات				البيان
2002	2001	2000	1999	
%32	-%31	%41	%19	معدل النمو فى الودائع %
-%9	-%30	%118	%18	معدل النمو فى النقد لدى البنوك

المصدر : دراسة العرض الإقتصادى الأول بالولاية - 2003

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (12 - 3) أن العام 2000 شهد أعلى معدل نمو فى الودائع 41% حيث شهد إنخفاضاً بمعدل 31% فى العام 2001 مما أدى لأنخفاض معدل النمو فى النقد بسبة 30% من ناحية أخرى يلاحظ أن حجم الودائع ضعيف جداً ولا يواكب ذلك لتدنى الوعى والمصرفى لجمهور الولاية، وسيادة صيغ التمويل التقليدية مثل (الشيل، الكسر، الكتلى)

الجدول رقم (9 - 3) الودائع المختلفة لدى البنوك (بملايين الجنيهات) خلال فترة العرض الإقتصادي الثاني (1999 - 2002)

العام	ودائع جارية	ودائع خارجية	ودائع إستثمارية	ودائع أخرى	الأجمالي
1999	23,988	1,123	4,290	-	29,401
2000	35,644	1,795	3,986	-	41,425
2001	22,477	2,488	3,700	-	28,665
2002	30,746	3,350	3,679	-	37,777

المصدر بنك السودان المركزي - ولاية القصارف 2002

من بيانات الجدول (13 - 3) يرى الباحث أن المصدر الرئيس في تمويل البنوك هو الودائع الجارية إذ ساهمت بمتوسط 82% في إجمالي الودائع للبنوك خلال الفترة من (1999 - 2002) ولا شك أن ذلك سيؤثر على سلوك هذه المصارف في منح الإئتمان، إذ أن الودائع الجارية بطبيعتها لا تسمح إلا بتمويل الأنشطة الإستثمارية قصيرة الأجل وتلك التي تتميز بدرجة عالية من الضمان، وربما تتعرض البنوك الى مشاكل في السيولة إذا ما قامت بإستخدام هذه الموارد في تمويل أنشطة طويلة الأجل .

وتشكل ودائع الإدخار والإستثمار متوسط نسبة 6,6% و 11,4% فقط على الترتيب مما يعكس ضعف القدرة على منح الإئتمان في هذه البنوك

الجدول (10 - 3) معدلات الودائع والنقد لدى البنوك للفترة (2003 - 2007)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو في الودائع %	27%	23%	4%	9.5%	24%
معدل النمو في النقد لدى البنوك	39%	44%	-7%	95%	11%

المصدر: حساب الدراسة بإستخدام بيانات بنك السودان - القضارف 2008
يلاحظ من بيانات الجدول رقم (14 - 3) أن معدلات النمو في الودائع شهدت تدنياً خلال الفترة من (2003 - 2006) حيث ظلت في إنخفاض مستمر حتى بلغ معدل النمو الى 9.5% في العام 2006 ولكنه إرتفع إرتفاعاً كبيراً في العام 2007م حيث وصل الى 24% أما معدل النمو في النقد لدى البنوك فظل في تزايد مستمر ما عدا العام 2005م إنخفض لـ 7% - وارتفع في العام 2007 إلى 11%

الجدول رقم (11 - 3) تركيبة موارد البنوك (بملايين الجنيهات) خلال الفترة (2003 - 2008)

المورد / العام	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع جارية	40,555	47,460	47,967	40,403	54,588	90,149
ودائع إيداعية	4,264	6,342	8,402	11,257	11,368	14,908
ودائع إستثمارية	3,681	5,722	6,824	9,238	10,119	11,358
ودائع أخرى	1,166	-	639	465	355	670
الإجمالي	49,666	59,524	63,832	61,363	76,430	117,085

المصدر: بنك السودان المركزي - ولاية القضارف 2008

من بيانات الجدول رقم (15 - 3) يرى الباحث أن الودائع الجارية خلال فترة العرض الإقتصادي الثالث (2003 - 2008) شكلت نسبة 75% من تركيبة موارد البنوك وهي نسبة تقل بنسبة 7% من نسبة مساهمة الودائع الجارية خلال فترة العرض الإقتصادي الثاني أما ودائع الإيداع والإستثمار فقد ساهمت بنسبة 13.2%، 10.9% على التوالي، يلاحظ أن هناك زيادة في متوسط معدل الوديعتين مقارنة بفترة العرض الإقتصادي الثاني بنسبة 6.6% و 0.5% أما الودائع الأخرى فقد شكلت نسبة 0.9% من جملة الموارد لدى البنوك.

الجدول رقم (12 - 3) تركيبة موارد البنوك (بملايين الجنيهات) خلال الفترة 2009 - 2012

المورد/ العام	2009	2010	2011	2012
ودائع جارية	92,619	101,922	161,210	222,587
ودائع إيداعية	21,909	25,272	3,2615	47,400
ودائع استثمارية	13,614	12,777	13,240	16,692
ودائع أخرى	1,130	421	961	-
الأجمالي	129,272	140,392	208,026	286,679

المصدر : بنك السودان - ولاية القضارف 2013

من بيانات الجدول رقم (16 - 3) يلاحظ أن الودائع الجارية شكلت نسبة 75.7% وجملة موارد البنوك خلال الفترة (2009 - 2012) ولا شك أن هذه النسبة تؤثر على منح الإئتمان، إلا أن الودائع الادخارية والإستثمارية والودائع الأخرى ساهمت بمتوسط نسبة 16.6% و 7.4% و 0.3% على التوالي والتي تمثل مساهمة ضعيفة جداً لا تستطيع أن تغطي القدر الإئتماني في هذه المصارف.

3-2-4: استخدامات موارد البنوك في ولاية القضارف

يلعب الجهاز المصرفي بالولاية دوراً فاعلاً وريادياً في تمويل العديد من النشاطات الإقتصادية بواسطة فروع البنوك العاملة بالولاية وتشمل هذه الأنشطة كل من الزراعة، الصناعة، الصادر، النقل، التخزين التجارة المحلية وأخرى.

الجدول (13- 3) نسبة تمويل القطاع الزراعى الى القطاعات الأخرى (بملايين الجنيهات)
فى الفترة (1992 - 1999)

السنة	تمويل القطاع الزراعى	تمويل القطاعات الأخرى	نسبة تمويل القطاعات
1992	19,88	350	%85
1993	2,435	650	%78.9
1994	3,503	602	%85.2
1995	3,902	1581	%71.1
1996	13,619	1246	%91.6
1997	28,437	2925	%90.6
1998	28,607	7581	%79
1999	5,336	660	%88.9

المصدر: الباحث من بيانات بنك السودان المركزى - ولاية القضارف - 1999م

من بيانات الجدول رقم (17- 3) يرى الباحث أن القطاع الزراعى يستقطب الحجم الأكبر من التمويل حيث بلغ التمويل الموجه للزراعة بمتوسط 83.8% من إجمالي التمويل الممنوح خلال الفترة (1992م - 1999م) مما يشير الى تركيز المصارف على الإهتمام بالتمويل الزراعى من بين القطاعات الأخرى ويرجع ذلك لطبيعة النشاط الإقتصادى بالولاية حيث يمثل النشاط الزراعى الجزء الأعظم فى النشاط الإقتصادى بالولاية، ويلاحظ أن التمويل الموجه للقطاع الصناعى بالولاية ضعيف جداً مقارنة بالتمويل الزراعى ويرجع ذلك لعدم وجود تصنيع بالولاية إلا فى نطاق ضيق كمعاصر الزيوت ومصنع للزيوت والطحنية.

أما قطاع الصادر فيعتمد تمويله على حركة الإنتاج الزراعى بالولاية، وبالنسبة لقطاع النقل والتخزين بدأ الإهتمام به مؤخراً حيث بدأت البنوك تدخل فى تمويل هذا القطاع، أما بقية القطاعات محدودة النشاط بالولاية مما جعل التمويل لمقدم لها ضعيف نسبياً .

الجدول (14 - 3) نسبة التمويل الزراعي لحجم الودائع ونسبة التغير (بملايين الجنيهات)

السنة	التمويل الزراعي	تمويل القطاعات الأخرى	حجم الودائع	حجم التغير	نسبة التمويل الزراعي لحجم الودائع	نسبة التغير
2000	27,900	14378	41,425	11086	%67,3	%39,7
2001	38,883	16413	28,665	15093	%135,6	%38,8
2002	43,816	13067	37,775	8554	%115,9	%19,5
2003	44,737	39553	49,666	5752	%90	%12,8
2004	43,510	29656	59,524	11682	%73	%26,8
2005	50,700	70748	63,832	8784	%79,4	%17,3
2006	67,465	80305	61,363	30343	%109,9	%44,9
2007	87,749	71029	76,430	23633	%114,8	%26,9
2008	119,818	65510	117,085	62561	%102,3	%52,2
2009	78,045	61621	129,272	22619	%60,3	%28,9
2010	142,196	86595	140,392	38650	%101,2	%27,1
2011	153,633	12690	208,026	42340	%73,8	%27,5
2012	252034	169028	286,679	70000	%87,9	%27,7
2013	312,633			81,680		

المصدر : الباحث من بيانات بنك السودان - فرع القضارف 2013

من بيانات الجدول رقم (14-3) يتضح أن التمويل الزراعى فى السنوات 2006، 2007، 2008، 2010 مقارنة بحجم ودائع البنوك بلغ نسبة 109.9%، 114.8%، 1023%، 101.2 على التوالى، ويبدو أن التمويل الزراعى الممنوح يفوق إجمالى موارد البنوك خلال تلك الفترة مما أدى الى سد الفجوة من رئاسات البنوك التجارية ومحافظ التمويل الزراعية الخاصة ببرنامج النهضة الزراعية.

ويرى الباحث أن إرتفاع نسبة التمويل للودائع يرجع لضعف الودائع بالولاية والذى يعزى لضعف العائد من الودائع الإستثمارية والإدخارية وضعف الوعى المصرفى لدى المستثمرين من سكان الولاية.

3-2-5 الإعسار فى سداد المديونية :

يتمثل فى تعثر المقترضين فى سداد جزء من الدين وعدم مقدرة المصارف لإسترداد التمويل، وتتمثل الأسباب الرئيسة للإعسار فى تغلب الظروف البيئية والطبيعية وإرتفاع تكاليف الإنتاج، وكذلك زيادة التمويل للأنشطة الأخرى وبسقوفات أكبر من حجم الودائع وهذا مؤشر جيد بالطبع لأهمية التمويل بالولاية. كما يمكن ملاحظة أن نسبة التغير فى سداد أقساط التمويل من خلال الجدول (14 - 3) متذبذبة وبلغت أعلى نسبة لها فى العام 2006م (44.6%) ويعتقد أن هذا التغير يمثل صدارة الأسباب التى أدت لتدنى حجم التمويل الزراعى بالولاية بالإضافة لعوامل الضمانات.

مما سبق يرى الباحث يمكن القول بأنه ووفقاً للتطورات العالمية وما يصاحبها الآن من تغيرات هيكلية فى مجالات الإنتاج لا بد من الإهتمام بقطاع الإنتاج الزراعى وذلك بإيجاد وسائل لتعويض وحماية المعسرين بحيث يعودوا لدائرة الإنتاج وهم أكثر قوة مثل إنشاء صندوق للضمان الإجتماعى والسعى لتأمين التمويل والمحاصيل الزراعية.

3-3: التمويل غير الرسمي ومشاكل التمويل بولاية القضارف :-

التمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل المسمي تقليدي أو غير منظم وهو ذلك التمويل الذي يتم خارج اطار النظام المصرفي.

التمويل الزراعي أحد العوامل التي تلعب دوراً رئيسياً في عملية دفع عجلة الإنتاج الزراعي المعقدة فقد كتب مارشال "يعتمد مجال توظيف راس المال والعمل الذين يوفرهما أي مكان علي مصادره الطبيعية أولاً وعلي المعرفة والتنظيم ثانياً ، وعلي السوق الذي يمكن أن تباع فيه تلك الاشياء الفائضة عن الحاجة ثالثاً ، ويستخف غالباً بأهمية الشرط الأخير . "

ولكنه يبقي شرطاً بارزاً عندما ننظر إلي تاريخ البلدان الحديثة⁽¹⁾ . والتمويل غير الرسمي تبرز الحاجة إليه نسبه لعدم كفاية موارد التمويل الرسمي والإنتقائية في منحه والتعقيدات الإدارية الكثيرة في سبيل الحصول عليه ، من طلب أستخراج الاوراق الثبوتية وضوابط ولوائح المنح من ضمانات ورهونات وغيرها .

"إن الزراعة في حاجة للأموال وتتوقف درجة حاجتها إلي الأموال علي قدرتها وسيطرتها علي العمليات التي تحقق المعدلات المطلوبة في التنمية⁽²⁾" والتمويل غير الرسمي يمكن تناوله في عدة تقسيمات بالتركيز علي المصادر الخاصة والتي تشمل:

المرابين والتجار والوسطاء وارباب المصالح والملاك وشركات التجهيز الزراعي حيث أكدت التجارب المتوافرة من ان هذه المصادر تلعب دوراً أساسياً في توفير المال للاستثمار في قطاع الزراعة⁽³⁾ فالتمويل المقدم للنشاط الزراعي في أي من المصادر المذكورة يختلف عن المصدر الآخر وذلك استناداً علي نمط العلاقات فكما كانت المنطقة أكثر انفتاحاً كلما كانت شروط الاقتراض أكثر سهولة ويسر .

والتمويل غير الرسمي لها أن يكون تمويلاً ذاتياً بأن يقوم المزارع بتمويل كافة العمليات الزراعية والإنتاجية المختلفة من موارده الذاتية الناتجة عن كفاية مدخراته للموسم السابق مستقلاً لها لتغطية كافة تكاليف عملياته الزراعية والتي لا تشغل من حيز عمله إلا شهوراً معدودة في

1- نعيم جمعة ، التمويل الزراعي والتعاوني الفكر والتطبيق ، القاهرة: دار وائل للنشر والتوزيع ، 1991م - ص 23.

2- مراد محمد علي ، الإئتمان الزراعي، دمشق: مطبعة الحمامي، 1991 ، ص 106.

3- إبراهيم عبد الرحمن عبد الله ، الاقراض الزراعي في المنظور التتموي ، عمان: ب ط ، 1992 ، ص 23.

العام. تجاربه كانت مهنته أو صناعية ، فيقوم بتمويل عملياته الزراعية من ريع مهنته تلك .
ون التمويل الممنوح من البنوك لا يغطي إلا القدر اليسير من تكلفة العمليات الزراعية.
تجدر الإشارة إلي أن غالبية التمويل يذهب إلي أصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسطة عادة
ويرجع ذلك إلي عزوف المصارف عن تمويل صغار المزارعين لصغر مساحاتهم وضعف
إمكانياتهم وعجزهم عن تقديم الضمانات الكافية وقد دخلت البنوك تجربة تمويل صغار
المزارعين في التسعينات وذلك عن طريق الاتحادات والجمعيات الزراعية⁽¹⁾.

إن مصادر التمويل الخاصة يوجد بعضها وعلي نحو ما بولاية القضايف حيث يتعامل البعض
وعلي نطاق واسع بها في العمل الزراعي وقد أفرزت الممارسة أنواع مختلفة من التعاملات
خاصة عقب إصدار السياسات التمويلية وسياسات اسلمة النظام المصرفي والغاء نظام الفوائد
وهذه الانواع في مجملها ما عدا نظام الشيل تشبه صيغة المشاركة المعروفة وهي بالتالي تشبه
بعضها بعضاً في الشروط وهوامش الارباح والضمانات وشروط الاسترداد.

3-3-1 نظام الشيل:-

ويسمي اصحابه بالمرابين أو تجار القرية وهي صيغة تمويل ذات مرونة عالية ومشهورة
لدي العامة والخاصة (الشيل كان في السابق عملية عرفية تكافلية بعيداً عن الطمع والاستغلال
وموطنه القرية) إلا أنه انتقل إلي المدن وأصبح ذو هدف ربحي بعد أن كان تكافلياً⁽²⁾ .
نستنتج من ذلك ان الشيل كان عون ومساعدة لضعفاء المجتمع للإرتقاء باحوالهم ودخولهم إلا
أنه دخلت عليه بعض المفاهيم والممارسات فأصبح عبئاً).

(كان المرابي هو المقرض التقليدي للمزارع في معظم الدول النامية في العقود الماضية حيث
كانت مصادر التمويل الرسمية شبه غائبة ولكن انخفض نشاط المرابين إلي حد كبير أو حتي
اختفي أثرهم في كثير من الدول النامية في الآونة الأخيرة).⁽³⁾

1- عوض عثمان محمد أحمد , دور بنك السودان في التمويل الزراعي بالتركيز علي ولاية القضايف, ورقة قدمت عن التمويل ومشاكل المزارعين بولاية القضايف, قاعة الشارقة، 2000، ص 8

2- بخيت حسين بخيت ، عضو اتحاد المزارعين بولاية القضايف, مقابلة أجريت معه في نوفمبر 2013م.

3- إبراهيم عبد الرحمن ومحمد رشراش مصطفى ، الأقرض الزراعي من المنظور التنموي , عمان: ب ط , 1992م , ص 23.

في منطقة القصارف علي وجة الخصوص يوجد نظام الشيل إلي جانب أنظمة التمويل الأخرى وهو نظام عريق وذو أثر علي النشاط الزراعي وهو وسيلة أكثر سهولة ويسر في الحصول علي التمويل وهو نظام له تقاليده و أدبياته.

ففي ولاية القصارف والتي تعتبر الآن أكبر منطقة للزراعة الآلية المطرية في السودان - صار بعض المزارعين الذين يحتاجون لبعض المبالغ للوفاء بالتزاماتهم الوقوع في دائرة المرابين الذين لا يرحمونهم. (1)

يتبين لنا من خلال السرد السابق أن المرابي لا يأتيه الناس طلباً للتمويل إلا تحت ضغط الحاجة الماسة التي تقتضيها ظروف قصر فصل الخريف وحرص المزارعين علي أعتام فرصته حتي لا يخرجوا من الموسم الزراعي، كما أن الالتزامات الملحة والتي لا تحتمل التأجيل تدفع بالمحتاجين للوقف بين يدي المرابين ،ولكن الذي يستقر في نهاية الأمر أن المشكلة لم تحل وإنما تعقدت أكثر بعد أن نال المزارع تمويله والذي لا يشترط فيه المرابي أن يستغل كله أو جزء منه في الزراعة ، فالذي يهمله هو أن مبلغه سوف يسترده كاملاً غير منقوص مضاف إليه سعر الفائدة والذي هو في الغالب كبيراً ومرهقاً ولا صلة له بما اذا كان المزارع قد وجد ربحاً أو خسارة.

إن عدم توفر التمويل الرسمي بالحجم المناسب وفي الوقت المناسب وعدم شموله لكافة العمليات الزراعية من (تحضير ، زراعة ، كديب ، حصاد ، تسويق) مضافاً إليها الضوابط الصارمة لمنع التمويل ، كل ذلك يدفع بالكثير من صغار المزارعين لطلب التمويل عن طريق الشيل) من صفات المرابي أنه قد يكون تاجراً أو وسيطاً وعلي استعداد تام لتمويل المزارع الذي تتوفر لديه الضمانات الكافية ضمن حدود معينة يكون المرابي قديراً في تحديدها نتيجة لمعرفته المباشرة وسابق تعامله مع المزارع ولا يبالي المرابي بالأغراض التي تستغل فيها القروض ما دام وثقاً من أنه سوف يسترد أمواله ويحصل علي فائدتها والتي قد تصل أو تزيد عن 100% سنوياً ويتبع المرابي في صرف قروضه إجراءات بسيطة يضعها ويعدها متي شاء. (2)

1- احمد علي عبد الله ، ضروب الريا وممارساته ، الخرطوم: سلسلة اصدارات بنك السودان، الطبعة الاولى، 1998 م، ص 125.

2- ابراهيم عبد الرحمن عبد الله، مرجع سابق ، ص 24.

3-3-2 نظام الكتفلي :-

الكتفلي مصطلح من مصطلحات نظام الشيل ، أي يشيل الشخص فوق طاقته وقد دخل هذا النمط نتيجة للطمع ومثاله ان يأتي المزارع البسيط للتاجر وهو في حاجة ماسة للمال لمواجهة مرحلة من مراحل الزراعة أو الحصاد وإذا ما تأخر ربما تعرض للخسارة والتلف فيبيع له التاجر مثلاً جوال أو العدد الذي يرغب فيه غالباً، فيقول التاجر للمزارع إن جوال الذرة مثلاً بـ 100 جنيه ونظراً لأنه غير موجود لدينا نعطيك له بمبلغ 150 جنيه فيقوم بتسليم المزارع الذرة نسبةً لحاجته الحالية للمال بمبلغ 100 جنيه ليخسر المزارع 50 جنيه في الجوال تكون خسارته في العشرة جوالات 500 جنيه ، إن الظروف والدواعي التي تدفع المزارع لطلب التمويل من المرابي بنظام الكتفلي كثيرة أقلها العلاقة الشخصية بين المرابي والمزارع ومعرفته التامة به.

ان نظام الشيل والكتفلي والكسر تعتبر وسائل غير شرعية وربما كانت سبب للدمار الكبير والخسران للنشاط الزراعي ولا بد من محاربتها . يجب أن توقف تماماً وتحارب بالبدائل العلمية والعملية والتأصيلية .

التمويل الذاتي بولاية القضايف علي وجه الخصوص له أهمية قصوي في تمويل النشاط الزراعي وله من الخصائص والمميزات مما يجعله يحتل موقفاً يبرز من نظام الشيل الوجه السئ لهذا النوع من التمويل والذي يمارس فيه الربا علي نطاق واسع ودون خشية أو مخافة الله أو حتي المحق الذي يحدث في هذا المال والذي أكتسب من جهد البسطاء دون وجه حق وسند شرعي . يقول أبو الأعلى المودودي: (إن الربا لا يبدأ فيه العمل الذهني إلا متطبعاً بتأثير البخل وضيق الصدر و تحجر القلب والتكالب علي المادة وما إليها من صفات الرذيلة الأخرى والربا يقضي بذلك علي الجانب الروحي والخلقي في الإنسان . ثم هو يقطع الأواصر في المجتمع إذ يكون فيه عوز شخص وفقره فرصه يغتتمها غيره للتمويل والاستثمار ، وبالربا ينقسم المجتمع إلي طبقة مستقلة وطبقة بائسة مستقلة مثل ذلك يحدث بين الأمم.⁽¹⁾

1- أحمد الشبلي، الاقتصاد في الفكر الإسلامي ، موسوعة الحضارة الإسلامية، القاهرة: مكتبة النهضة، الطبعة العاشرة، 1993م، ص 86.

3-3-3 مشاكل التمويل المصرفي بالولاية:-

تعاني معظم مؤسسات التمويل الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية الزراعية في ولاية القضارف من ضعف في الحيوية المالية والاستقلالية الإدارية ويتمثل ذلك في الآتي:-⁽¹⁾

1. المستوي المتدني للخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات التمويلية .
 2. النسب المتدنية للتحصيل.
 3. التكلفة العالية للمعاملات التمويلية.
 4. هوامش الأرباح المتدنية أو السالبة .
 5. عدم القدرة علي تعبئة الموارد المالية لإعادة تدويرها.
 6. صعوبة التأقلم مع محاولات تحرير الإقتصاد عن طريق الاصلاحات الإقتصادية التي تؤكد علي بعد آلية السوق في تحديد الأسعار.
 7. هناك مشاكل مشتركة يواجهها التمويل الزراعي بولاية القضارف بأنواعه المختلفة ومؤسساته فيما يواجهه كل نوع من أنواع التمويل نوعاً خاصاً به من المشكلات . ومن المشاكل المتعلقة بالإدخار يتأثر هذا الإدخار بعدة عوامل أهمها : مستوى الدخل وكيفية توزيعه ، ومدى إنتظام الحصول عليه ومقدار الأصول السائلة في حوزة الافراد، وتقلبات أسعار السلع والخدمات ومدى توفير وسائل التعبئة والمدخرات .
- ومن معوقات تمويل التنمية الزراعية الريفية التقليدية هناك خصائص تؤثر على أهلية القطاع الريفي للتمويل وهي كالآتي⁽²⁾:-

- اشتغال اعداد كبيرة من صغار المزارعين بالانتاج الزراعي التقليدي .
- اعتماد الزراعة التقليدية في معظمها على موارد طبيعية شحيحة نسبياً .
- عدم توفر الملكية القانونية لتلك الحيازات غالباً .
- ضعف الخدمات التسويقية الناشئة عن ضعف البنيات الاساسية في الارياف .

1- فتحي أبو القاسم مصطفى، تمويل صغار المزارعين ومنظماتهم بالسودان – المنظمة العربية للتنمية الزراعية الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين ومنظماتهم عمان – الاردن – ص 380.

2- هاشم عمر عبدالله، تمويل الزراعة الآلية في منطقة القضارف، الخرطوم: مطبعة الزيتونة، 2011، ص 62-63.

و برغم ذلك انتهجت البنوك انماطاً عديدة لتمويل صغار المزارعين وهى :

تمويل الافراد :-

وهو نمط على التكلفة ولا تتناسب تكاليف الاقراض و الاقتراض فيه بالنسبة للمؤسسة و المزارع مع حجم القروض أو كمية الانتاج الزراعى المتوقع من وحدة انتاجية صغيرة و فى ظل امكانيات تقنية محدودة, فهو بالتالى اسلوب تمويل غير اقتصادى .

تمويل مجموعات صغار المزارعين غير الرسمية:-

وهو آخر نمط لتوفير خدمات البنوك التمويلية لصغار المزارعين, اجراءات التمويل فيه أقل تعقيداً كما انه اسلوب يهدف لتمليك مجموعات صغار المزارعين حرية اتخاذ قراراتهم التمويلية و يحملهم مسئولية تلك القرارات تضامنياً بحكم المصلحة المشتركة والروابط الاجتماعية التى اعتمدت لتكوين مجموعاتهم تلك .

الفصل الرابع

تقدير دوال تمويل قطاع الزراعة المطري بولاية القصارف :

4-1: طرق تقدير

4-2: نتائج تقدير دوال تمويل قطاع الزراعة المطري

4-3: تقييم دوال تمويل قطاع الزراعة المطري بالولاية

4-1 طرق التقدير:

4-1-1 مفهوم الدالة⁽¹⁾:

هي عبارة عن متغيرات غير مستقلة فيما بينها، أي أن أحد هذه المتغيرات يتبع الآخر وذلك مثل العرض والطلب والدخل القومي ومقدار الاستيراد... إلخ. فإذا كان المتغير (y) دالة للمتغير (x) فعند إيجاد قيمة (y) بدلالة قيمة (x) فإن المتغير (y) يكون في هذه الحالة متغير تابع وهذا يعني بأن قيم (y) تتغير حسب التغير الذي يحدث في قيمة المتغير (x) والذي يسمى متغيراً مستقلاً وفي هذه الحالة تكون الصيغة الرياضية للعلاقة بين المتغيرين المذكورين (y,x) كالآتي:

$$Y = f(x) \dots\dots\dots 1$$

4-1-2 أنواع الدوال:

هناك العديد من الدوال في مجال التطبيق وهي:

أولاً: الدالة المستقيمة:

تعتبر هذه الدالة من الدرجة الأولى أي قيمة المتغير المستقل في هذه الحالة يكون عبارة عن وحدة واحدة مثل:

$$Y = 2x - 3$$

حيث أن (y) هي المتغير التابع أي أن قيمته تتغير حسب التغير في قيمة (x) (المتغير المستقل، وهو في هذه الحالة (x) لا يرفع لقوة أو (أس) أكثر من واحد صحيح وبالتالي فإن الصيغة الرياضية لهذه الدالة التي هي من الدرجة الأولى كالآتي:

$$Y = Bx + C \dots\dots\dots 2$$

حيث أن: y هي المتغير التابع

X هي المتغير المستقل

(C,B) كميتان ثابتتان

¹فاضل احمد على و آخرون, مقدمة في الاقتصاد التطبيقي,مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان, 1988, ص 14-15

ثانياً: الدالة من الدرجة الثانية (التربيعية): Quadratic function

الصيغة الرياضية لهذه الدالة هي:

$$Y = bx^2 + \alpha x + c \dots\dots\dots 3$$

في هذه المعادلة المتغير المستقل (X) مرفوع لقوة تربيعية ومن هنا أخذت هذه الدالة إسمها كدالة تربيعية.

حيث أن:

y: المتغير التابع

(C, b, α): كميات ثابتة

ثالثاً: الدالة من الدرجة الثالثة (التكعيبية): Cubic function

والصيغة الرياضية لهذه الدالة:

$$Y = \alpha x^3 + bx^2 + \lambda x + c \dots\dots\dots 4$$

في هذه المعادلة إن المتغير المستقل (X) مرفوع لقوة تكعيبية، لذلك أخذت الدالة اسمها كدالة من الدرجة الثالثة (التكعيبية).

حيث y: المتغير التابع

(C, λ , b, α): كميات ثابتة.

رابعاً: الدالة اللوغاريتمية: Logarithmic function

الصيغة الرياضية لهذه الدالة كالاتي:

$$Y = \alpha^x \dots\dots\dots 5$$

أي أن

$$Y = \text{Log}_\alpha x$$

خامساً: الدالة الأسية: Exponential function

تستعمل هذه الدالة لتقدير الاتجاه العام اى تستخدم للمتغيرات القابلة للزيادة مثل: (الدخل القومي، عدد السكان، الإنتاج، ... الخ)، والصيغة الرياضية لهذه الدالة هي:

$$Y = \alpha C^x$$

$$\text{Log}Y = \text{Log}\alpha + x \text{log}c$$

الصيغة الدالية الخطية:

تمثل هذه الصيغة خط مستقيم⁽¹⁾ أي أن:

$$C_i = \alpha + \beta y_i + u \dots \dots \dots 1$$

حيث أن

$\equiv (i = 1, 2, 3, \dots, n)$ عدد المشاهدات

$\equiv C$ المتغير التابع (الإنفاق الاستهلاكي).

$\equiv y$ مستوى الدخل المتاح

$\equiv \alpha$ الحد الثابت، وتمثل مقدار الاستهلاك الضروري عندما يكون الدخل مساوياً للصفر

$\equiv \beta$ معامل الدخل، أي ميل الدالة

حيث أن " β " يقيس الأثر الحدي The marginal effect للمتغير المستقل على المتغير التابع.

أي $\beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ ويمثل الميل الحدي الاستهلاكي.

لذلك فالصيغة الخطية $C_i = \alpha + \beta y_i$ تدعى بالصيغة الدالية المحددة، لأنه عند تعويض

قيمة " y " في الدالة فإنها تحدد قيمة C ولذلك لا تسمح بحدوث الخطأ، وإن توفيق خط

الإنحدار من خلال مجموعة من المشاهدات بمجرد النظر إليها نحصل على نموذج محدد.

لا نتوقع ايجاد صيغ دالية أو علاقات رياضية محددة بين المتغيرات الاقتصادية المراد دراستها

وذلك لأن العلاقات الاقتصادية هي علاقات غير محددة أو (مضبوطة) وذلك للآتي:

2. عبدالمجيد على حسين وغاف عبدالجبار سعيد، الاقتصاد القياسى النظرية و التطبيق، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 1998، ص 62-58.

- لأن العلوم الاقتصادية هي علوم اجتماعية تدرس سلوك وتصرفات الأفراد حيث يختلف الأفراد في سلوكهم وتصرفاتهم.
- ليس هناك نموذج يتضمن كل المتغيرات التي توضح المتغير التابع كالثروة، التعليم، خلفية الأسرة، الجنس، والذوق.
- نتيجة لمشاكل الأخطاء في القياس أو تجميع البيانات، حيث أن استخدام استمارات الاستبيان غالباً ما تقود لأخطاء في القياس، وذلك لأن الأفراد في بعض الوقت قد يجهلون بشكل دقيق الإنفاق الاستهلاكي أو ربما يعرف المتغير بشكل ضعيف، وهذا يسبب خطأ في القياس.

4-1-3 ميل الدالة (β):

ميل الخط المستقيم هو ظل الزاوية الواقعة بين هذا الخط والمحور الأفقي ويكون هذا الميل موجباً أو سالباً متوقفاً على شكل الصيغة الدالية، أي أن الميل يساوي التغير في المتغير التابع في الدالة (على المحور العمودي) مقسوماً على التغير في المتغير المستقل (على المحور الأفقي).

حيث أن الميل يقيس الأثر الحدي للمتغير المستقل على المتغير التابع ويحسب بقسمة التغير المطلق (Δ) في المتغير التابع على التغير المطلق في المتغير المستقل.

$$\text{أي: } \frac{\Delta c}{\Delta y} = \beta$$

يفسر ميل الدالة (β) على النحو التالي:

- إذا كانت قيمة (β) موجبة أي ($\beta > 0$) معنى ذلك أن زيادة الدخل بمقدار دولار واحد يؤدي لزيادة الإنفاق الاستهلاكي بنسبة معينة والعكس صحيح وبمثل ذلك على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الدخل المتاح.

- إذا كانت قيمة β سالبة أي ($\beta < 0$)، معنى ذلك أن زيادة مستوى الدخل بمقدار واحد دولار يترتب عليه انخفاض في مستوى الإنفاق الاستهلاكي والعكس صحيح. يدل ذلك على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الدخل.
- إذا كانت قيمة β مساوية للصفر معنى ذلك أن زيادة مستوى الدخل بدولار واحد لن يؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي. أي أن مستوى الإنفاق الاستهلاكي يساوي قيمة الحد الثابت (أو الاستهلاك الضروري α) وذلك لأن الدخل يكون مساوياً إلى الصفر، وعليه لا توجد علاقة بين مستوى الدخل والإنفاق الاستهلاكي في هذه الحالة.

4-1-4 مرجعية نموذج الدراسة:

أ- ورقة علمية بعنوان:

توسيع حدود التمويل الزراعي: الحالة الكينية (2007)

اعداد: بيتي كيارا و جيمس نيورو

معهد التنمية والسياسات الزراعية

ص. ب 20498-00200 نيروبي، كينيا

نموذج الورقة العلمية:

التمويل = دالة (سعر الفائدة، الدخل السنوي، الدخل الشخصي، تكلفة وحدة التسليف،

التمويل الدائم، و متوسط السلف للعملاء)

ب-دراسة سعد عبدالله سيد أحمد الكرم، تحليل قياس الكفاءة واستخدام التمويل الزراعي وأثره

على الإقتصاد القومي السوداني، (1992م - 2001م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في

الإقتصاد، جامعة النيلين، 2006م.

نموذج الدراسة:

قيمة التمويل الزراعي = دالة (المساحة المزروعة، قيمة الانتاج الزراعي، العائد

الزراعي، التمويل الذاتي)

لقد قام الباحث بتطوير النموذجين وذلك بإدخال بعض المتغيرات وفقاً لطبيعة منطقة الدراسة وجاء النموذج كما يلي :

نموذج الدراسة:-

في الصورة الدالية :

$$F_t = f(IR, P_{t-1}, SOL_{t-1})$$

$$P_t = f(HA, PR, R)$$

$$F_t^{\$} = f(INF, A, P_{t-1})$$

النموذج في الصورة القياسية :

$$F_t = b_0 + b_1 IR + b_2 P_{t-1} + b_3 SOL_{t-1} + u_t \text{-----(1)}$$

$$P_t = \alpha + b_4 HA + b_5 PR + b_6 R + u_{ti} \text{-----(2)}$$

$$F_t^{\$} = \alpha_0 + b_7 INF + b_8 A + b_9 P_{t-1} + u_{ti1} \text{-----(3)}$$

حيث ان :

F_t = حجم التمويل الزراعي

IR = تكلفة رأس المال "هامش الربح"

SOL_{t-1} = التعثر في سداد المديونية في الفترة السابقة

P_{t-1} = حجم الانتاج السابق

P_t = حجم الانتاج الحالي

HA = المساحات الزراعية المحصودة

R = معدلات الامطار

PR = الانتاجية

$F^{\$}$ = حجم التمويل الحقيقي

INF = التضخم

$A =$ المساحات المزروعة
 $(b_1, b_2, \dots, b_9) =$ معالم المعادلات
 $b_0, \alpha, \alpha_0 =$ ثوابت المعادلات
 $u_t, u_{it}, u_{t1} =$ الحدود العشوائية للمعادلات

4-1-5 اختبار السكون والتكامل المشترك لدوال تمويل الزراعة المطرية بالولاية

4-1-5-1 اختبار إستقرار السلاسل الزمنية لبيانات الدراسة :-

هناك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة الزمنية لبيانات الدراسة، سيتم التركيز في هذه الدراسة علي اختبارات جذور الوحدة (Unit Root test) وذلك لانها تعتبر من اكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العلمية، وذلك لان جذور الوحدة تتركز علي وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، بالتالي فإن اختبارات جذور الوحدة تستند علي فرضية ان حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وأسقاط هذا الفرض يؤدي الي حدوث مشكلة الارتباط الذاتي .

يتم عن طريق اختبار جذور الوحدة تحديد ماذا كانت المتغيرات موضع الدراسة مستقرة وساكنة في مستواها أم عند حساب الفروق الأولي أو الفروق الثانية ، ومن أهم هذه الاختبارات:-

• 4-1-5-1-4 اختبار ديكي فولر البسيط - ديكي فولر المركب :-

يعتبر اختبار ديكي فولر من اكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العلمية ، ومضمون هذا الاختبار هو اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد الصحيح فإن هذه يؤدي الي وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم إستقرار بيانات السلسلة الزمنية ($P=1$) ، ويلاحظ ان اختبار ديكي فولر البسيط القائم علي فرض ان حد الخطأ ذو ازعاج ابيض اي إنه لم يضيع في اعتباره امكانية ارتباط قيمة (وجود ارتباط ذاتي) وهذه نقطة الضعف الأساسية في

الإختبار لذا تم تعديله لديكي فولر المركب (المعدل) والذي يقوم على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفى مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة بإختبار ديكي فولر البسيط ، عليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة إضافة متغيرات لفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لصغر حد الخطأ. وفيما يلي نتائج أختبارات جذور الوحدة لبيانات الدوال المستخدمة .

إختبار السكون لبيانات دالة التمويل:

جدول رقم (1-4) نتائج اختبارات جذور الوحدة لدالة التمويل

المتغير	قيمة الاختبار ADF	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	مستوى الاستقرار
التمويل F_t	3.37	3.28-10%	الفرق الثاني
تكلفة رأس المال IR	4.96	3.04	الفرق الثاني
التعثر SOL_{t-1}	4.6	3.04	الفرق الثاني
الانتاج السابق P_{t-1}	3.88	3.67	الفرق الاول

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الدراسة خلال الفترة (1992-2013)

يتضح من الجدول رقم (1-4) واعتماداً علي اختبار ديكي فولر تم رفض فرضية التكامل من الدرجة صفر لمتغير الانتاج بمستوى معنوية 5% مما يعني ان المتغير غير مستقر في مستواه ولكنه مستقر في الفرق الأول لهذا وبالتالي إن متغير الانتاج متكامل من الدرجة (1)، وأن الفروق الأولى لهذا المتغير متكاملة من الدرجة (0). وكذلك تم رفض فرضية التكامل من الدرجة الأولى لمتغيرات (تكلفة رأس المال والتعثر) بمستوى معنوية 5% ومتغير التمويل بمستوى معنوية 10% مما يعني أن هذه المتغيرات غير مستقرة في مستواها ولكنها مستقرة في فروقها الثانية وهذا يعني أن هذه

المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية وإن الفروق الثانية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

إختبار السكون لبيانات متغيرات دالة الانتاج :

جدول رقم (2-4) نتائج اختبارات جذور الوحدة لدالة الانتاج :

المتغير	قيمة الاختبار ADF	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	مستوي الاستقرار
الانتاج P_t	-3.88	-3.67	الفرق الاول
المساحات الزراعية المحصودة	-5.48	-3.69	الفرق الاول
معدلات الامطار R	-4.60	-3.02	الفرق الاول
الانتاجية PR	-4.14	-3.67	الفرق الاول

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الدراسة خلال الفترة (1992-2013) يتضح من خلال الجدول رقم (2-4) وإعتماداً علي إختبار ديكي فولر (-Dicky Fuller)، تم رفض فرضية التكامل من الدرجة صفر لمتغيرات (المساحة الزراعية المحصودة، ومعدلات الأمطار، الانتاجية) بمستوى معنوية 5% مما يعني ان هذه المتغيرات غير مستقرة في مستواها ولكنها مستقرة في الفرق الأول وبالتالي ان هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)I وان الفروق الأولى لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)

اختبار السكون لبيانات متغير دالة التمويل الحقيقي

جدول رقم (3-4) نتائج إختبارات جذور الوحدة لدالة التمويل الحقيقي:

المتغير	قيمة الاختبار ADF	القيمة عند مستوى معنوية 5%	الدرجة مستوى الاستقرار
التمويل الحقيقي F\$	4.22	-3.01	المستوى
التضخم INF	-5.33	-3.67	الفرق الاول
المساحات المزروعة A	-3.80	-3.67	الفرق الثاني

المصدر : الباحث من بيانات الدراسة خلال الفترة (1992-2013)

يتضح من خلال الجدول رقم (3-4) واستناداً علي اختبار ديكي فلور تم قبول فرضية التكامل من الدرجة صفر لمتغيرات التمويل الحقيقي بمستوى معنوية 5% مما يعني ان المتغير متكامل من الدرجة صفر (0) ،أما فيما يتعلق بمتغير التضخم فإنه مستقر في الفرق الاول.

وكذلك تم رفض فرضية التكامل من الدرجة الأولى لمتغير المساحات المزروعة بمستوى معنوية 5% مما يعني أن المتغير غير مستقر في مستواه ولكنه مستقر في فروقة الثانية مما أن المتغير متكامل من الدرجة الثانية (2) وأن الفروق الثانية لهذا المتغير متكاملة من الدرجة الأولى (1) .

4-1-5-1-2 إختبار فيلبس بيرون (Phillips and peron1988):-

يقوم هذا الاختبار علي ادخال تصحيح للارتباط الذاتي بإستخدام طريقة غير معلمية ، وما يميز هذا الاختيار إنه يأخذ في الإعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة

الزمنية ، فهو ذو قوة إختبارية اكبر من إختبار ديكي فولر المدمج لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة ، حيث انه يختلف عن (DF) و (ADF) في إنه لا يحتوى علي قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الاولي للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي (Non parametric correlated) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر وأتجاه خطي للزمن .

إختبارات السكون لبيانات متغيرات دالة التمويل

جدول رقم (4-4) نتائج إختبارت جذور الوحدة لدالة التمويل

المتغير	قيمة الإختبار Phillips-P	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	مستوى الإستقرار
متغير التمويل F	-3.91	-3.65	الفرق الأول
تكلفة رأس المال IR	-3.99	-3.65	الفرق الأول
التعثر SOL_{t-1}	-8.64	-3.65	الفرق الأول
الإنتاج p_{t-1}	-5.56	-3.64	المستوى

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الدراسة خلال الفترة (1992 – 2013م) يتضح من الجدول رقم (4-4) وبناءً على إختبار (فليبس – بيرون)، تم قبول فرضية التكامل من الدرجة صفر لمتغير الإنتاج بمستوى معنوية 5% مما يعنى أن المتغير متكامل من الدرجة صفر $I(0)$. كما تم رفض فرضية التكامل من الدرجة (0) للمتغيرات (التمويل، تكلفة رأس المال، التعثر) بمستوى معنوية 5% مما يعنى أن المتغيرات غير مستقرة فى مستوياتها ولكنها مستقرة فى فروقها الأولى وبالتالي فإن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ وأن الفروق الأولى لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$.

إختبارات السكون لبيانات متغيرات دالة الإنتاج
جدول رقم (4-5) نتائج إختبارات جذور الوحدة لدالة الإنتاج.

المتغير	قيمة الإختبار Ph-P	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	مستوى الإستقرار
الإنتاج P	-5.56	-3.64	المستوى
المساحات الزراعية المحصودة HA	-5.07	-3.64	المستوى
معدلات الامطار R	-7.9	-3.64	المستوى
الإنتاجية PR	-5.8	-3.64	المستوى

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة خلال الفترة (1992م -2013م)
من خلال نتائج الجدول رقم (4-5) وإستناداً على إختبار (فيلبس - بيرون) تم قبول
فرضية التكامل من الدرجة I(0) لمتغيرات (معدلات الامطار - الإنتاجية- المساحات
المحصودة) بمستوى معنوية 5% مما يعنى أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة
صفر I(0).

إختبارات السكون لبيانات متغيرات دالة التمويل الحقيقي :

جدول رقم (4-6) نتائج اختبارات السكون لدالة التمويل الحقيقي

المتغير	قيمة الإختبار Ph-P	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	مستوى الإستقرار
التمويل الحقيقي F\$	-3.97	-3.65	الفرق الأول
التضخم INF	-9.87	-3.65	الفرق الاول
المساحات المزروعة A	-6.64	-3.65	الفرق الاول

المصدر : الباحث من بيانات الدراسة خلال الفترة (1992-2013)

يتضح من الجدول رقم (4-6) وإستناداً على إختبار (فيلبس - بيرون)

فيما يختص بمتغيرات (التمويل الحقيقي و التضخم والمساحات المزروعة) لقد تم رفض فرضية التكامل من الدرجة صفر لهذه المتغيرات بمستوى معنوية 5% مما يعنى أن المتغيرات غير مستقرة فى مستواها ولكنها مستقرة فى فروقها الأولى(1) وانها متكاملة من الدرجة صفر I(0).

وبناءً على تلك الإختبارات التى أجريت على متغيرات الدوال يرى الباحث أنه من الممكن أن تكون هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً (Co- integration) فى إطار الدالة وهذه النتائج تتوافق مع النظرية القياسية التى تفترض أن أغلب المتغيرات الإقتصادية الكلية تكون غير ساكنة فى المستوى ولكنها تصبح ساكنة فى الفرق الاول أو الثانى.

4-1-6 إختبار التكامل المشترك: - Co- integration Test

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة فى مستوياتها، أى بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية إذ يمكن مطابقتها أى فهو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر فقد وجد (Engle-Granger , 1987) أنه

ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات غير ساكنة يكون الإنحدار المقدر زائفاً، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات، إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل ومن ثم فإن علاقة الإنحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم السكون السلسلة. حيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعنى أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا، ولكنها تكون مستقرة في شكل مجموعة. مثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

سيتم استخدام إختبار (Johansson and Juilles, 1990) لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج على أكثر من متغير مستقل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك أقترح Johansson and Juilles, 1990 إختبار الأثر لإختبار الفرضية القائلة أن هناك على الأكثر عدد "q" من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد ($r=q$) وتحسب نسبة الإمكانية لهذا الإختبار على النحو التالي :

- من أجل تحديد ما إذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك يتم إختبار جوهانسون للتكامل المشترك في نظام متجه الإنحدار الذاتى حيث يعرض.
- 1/ نتائج إختبار (Maximum Eigen Value) القائم على فرض العدم، اى عدم وجود تكامل مشترك، مقابل الفرض البديل وهو وجود تكامل مشترك.
- 2/ نتائج إختبار الأثر (Trace) لمعرفة عدد المتجهات، فاذا كان عدد المتغيرات في النموذج أكبر من $nf2$ سيكون هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك ومن الممكن إيجاد عدد $n-1$ معادلة تكامل مشترك، ويكون التكامل وحيداً في حالة $n=2$.

1-6-1-4 إختبار التكامل المشترك لدالة التمويل الحقيقي

جدول رقم (4-7) نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Hypothesized No.of cE(s)	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value
None **	59.98	47.21
At most 1 **	30.32	29.68
At most 2 **	19.55	15.41
At most 3 **	9.17	3.76

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بإستخدام برنامج E-views
من خلال النتائج بالجدول (4-7) أعلاه نستطيع أن نوكد برفض فرضية العدم اى وجود
متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوى معنوية 5% حيث ان القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان
(L.R) 59.98 أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) (47.21) وكذلك القيمة المحسوبة لـ
(L. R) (30.32) تزيد عن القيمة الحرجة (29.68), وكذلك قيمة معدل الإمكان (19.55)
يزيد عن القيمة الحرجة (15.41) و كذلك قيمة الامكان 9.17 تزيد عن القيمة 3.76 لذلك
من خلال النتائج آنفة الذكر يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذى ينص على وجود
أكثر من متجه للتكامل المشترك وهذا يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات
(التمويل الحقيقى ، التضخم، و المساحات المزروعة، والانتاج) أى بمعنى أنها لا تبعد كثيراً
عن بعضها البعض بحيث أنها تظهر سلوكاً متشابهاً فى الأجل الطويل.

4-1-6-2 إختبار التكامل المشترك لدالة الإنتاج

جدول رقم (4-8) نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك لدالة الإنتاج

Hypothesized No.of cE(s)	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value
None **	55.55	47.21
At most 1 **	26.11	29.68
At most 2 **	5.07	15.41
At most 3 **	1.51	3.71

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة بإستخدام برنامج E- views

بناءً على النتائج بالجدول رقم (4-8) أعلاه يمكن القول برفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوى معنوية 5% حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الامكان (L. R) (55.55) تزيد عن القيمة الحرجة Critical value (47.21) وبالرغم من وجود بعض قيم الامكان التي تقل عن القيم الحرجة كما هو واضح في الجدول. الا انه يتم قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود أي متجه للتكامل وقبول الفرض البديل بوجود أكثر من متجه للتكامل المشترك بين متغيرات دالة الإنتاج التي تتمثل في (المساحات المحصودة، الأمطار، الإنتاجية) وهذه النتيجة تبرهن على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعنى أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل.

4-1-7 الطريقة المستخدمة لتقدير دوال التمويل:

طرق المعادلة الواحدة⁽¹⁾: - Single Equation Method

تنتم هذه الطريقة بأنها تقدر كل معادلة من المعادلات بصورة مستقلة ومن ثم فإنها تأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على كل معادلة والمعلومات التي تتضمنها المعادلات الأخرى، ويسمى هذا النوع من الطرق بطرق المعلومات المحدودة ومن أهم هذه الطرق:

طريقة المربعات الصغرى العادية: - Ordinary Least Square OLS

ويمكن واستخدامها في تقدير النماذج ذات المعادلات المتتابة وذلك عن طريق تقدير كل معادلة من معادلات النموذج بصورة مستقلة، أما في الحالات التي تكون فيها معادلات النموذج مرتبطة مع بعضها البعض فإن طريقة (OLS) لاتصبح ملائمة للقياس حيث أنه من الإفتراضات الخاصة بحد الخطأ والمتغيرات المفسرة فإن مقدرات المربعات الصغرى تكون متحيزة ويسمى تحيزاً أنياً ويعزى هذا التحيز الآنى أنه في نظام المعادلات الآنية فإن القيم المتوقعة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية للمعاملات الهيكلية لا تساوى القيمة الحقيقية.

1. طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسى التطبيقى، الخرطوم: ب ط , 2005, ص 25 .

2-4 :- نتائج تقدير دوال تمويل قطاع الزراعة المطرى

بعد إجراء سكون البيانات تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية وتعتبر طريقة ملائمة لتقدير المعادلات بصورة أحادية .

2-4-1 نتائج تقدير الدوال:

$$F_t = 2997.3 + 3.7IR + 27.3p_{t-1} + 0.41sol_{t-1} \quad \text{-----1}$$

$$P_t = 3.85 + 0.18HA + 2.2PR + 0.31R \quad \text{-----2}$$

$$F\$ = 4175.17 + 33.9INF - 15.21A + 50.9P_{t-1} \quad \text{-----3}$$

من خلال نتائج التقديرات أعلاه يلاحظ الآتى:

دالة التمويل رقم (1)

2-4-1-1 نتائج تقدير دالة التمويل :

المتغير	المعلمات	الخطأ المعياري	درجة الاحتمالية
الثابت	2997.3	3497.8	0.4
هامش الربح	3.7	0.78	0.0002
الانتاج	27.3	7.3	0.001
التعثر	0.41	0.17	0.02

إن متغيرات تكلفة رأس المال و التعثر فى سداد المديونية تم قبولهما إحصائياً ولم يتم إعتادهما إقتصادياً اما متغير الإنتاج تم قبوله إقتصادياً و احصائياً .

4-2-1-2 نتائج تقدير دالة الإنتاج:

المتغير	المعاملات	الخطأ المعياري	درجة الاحتمالية
الثابت	3.85	12.5	0.7
المساحات المحصودة	0.18	0.03	0.000
الانتاجية	2.2	0.37	0.000
الامطار	0.31	0.28	0.28

نلاحظ في دالة الإنتاج رقم (2) أن متغيرات المساحات المحصودة ومعدلات الامطار والإنتاجية تم قبولهم اقتصادياً , اما من الناحية الاحصائية فتم قبول متغير المساحات المحصودة و الانتاجية.

4-2-1-3 نتائج تقدير دالة التمويل الحقيقي

المتغير	المعاملات	الخطأ المعياري	درجة الاحتمالية
الثابت	4175.17	2958.1	0.18
التضخم	33.9	230.01	0.88
المساحات المزروعة	-15.21	6.6	0.03
الانتاج	50.94	18.23	0.01

تم قبول التضخم والإنتاج اقتصادياً ، أما في الجانب الإحصائي فلم يتم إعتداد متغيرالتضخم احصائياً وتم قبول المساحات المزروعة و الانتاج في فترة سابقة .

3-4 تقييم دوال قطاع الزراعة المطرى بولاية القصارف

يعتبر معيار النظرية الإقتصادية من أهم المعايير فى التقييم من حيث إشارات المعالم للتأكد من مصداقية التقديرات من الناحية الإقتصادية:-
لتقييم دوال تمويل قطاع الزراعة المطرى فان النظرية الإقتصادية وطبيعة الظاهرة محل الدراسة والدراسات المرجعية ذات الصلة والعلاقة بالظاهرة ستكون هى البرهان.

1-3-4 تقييم الدوال وفق المعيار الإقتصادى

اولاً : تقييم معادلة التمويل

$$F_t = 2997.3 + 3.7IR + 27.3P_{t-1} + 0.41sol_{t-1}$$

للتقييم وفق المعيار الإقتصادى :-

- إشارة الثابت موجبة وهذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية.
- إشارة ميل تكلفة رأس المال (IR) موجبة وهذا يخالف النظرية الإقتصادية، إلا أنه من خلال قيمة الميل نلاحظ أن الأثر التفسيري قوى على حجم التمويل وهذا يعزى الى حوجة المزارعين للتمويل الرسمى بل وبصورة إضطرارية رغم ارتفاع هامش الربح وذلك لإعتمادهم الاساسى على الزراعة من خلال رفع مستويات دخولهم النقدية جراء زيادة الإنتاج.
- إشارة معامل الإنتاج فى فترة سابقة موجبة، وهذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية وكذلك يؤكد بأنه كلما زاد انتاج الموسم السابق يعمل على تشجيع المؤسسات التمويلية لزيادة حجم التمويل للموسم الحالى ويشجع المزارعين لطلب التمويل.

إشارة ميل حجم التعثر فى سداد المديونية موجبة وهذا يخالف منطوق النظرية الإقتصادية ,

اي كلما زاد حجم التعثر فى العام السابق يقلل ذلك من القدرة التمويلية للمصارف فى العام

الحالى, ولكن نسبةً لتوجه سياسات الدولة نحو الزراعة ربما تتم الاستعانة بالمحافظ والصناديق الزراعية لسد فجوة التعثر فى السداد .

ثانياً: تقييم معادلة الإنتاج إقتصادياً :-

$$P_t = 3.85 + 0.18HA + 2.2PR + 0.31R$$

إشارة ثابت المعادلة موجبة اكبر من الصفر مما يتوافق مع النظرية الإقتصادية إى أن القدرة الذاتية للإنتاج موجبة.

معامل المساحات المحصودة موجب وهذا يؤكد أنه كلما زادت المساحات الزراعية المحصودة أدى ذلك بالطبع لزيادة حجم الإنتاج.

إشارة معامل الإنتاجية موجبة وهذا يتوافق ونظريات الإنتاج وكذلك يتماشى مع واقع الزراعة فكلما زادت إنتاجية الفدان رأسياً وزادت المساحات الزراعية أفقياً يؤدي ذلك للوفرة فى إنتاج المحاصيل.

إشارة ميل متغير الامطار موجبة و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أى الزيادة فى معدلات الامطار تزيد بالتأكد من حجم الانتاج.

ثالثاً :- التقييم الإقتصادى لمعادلة التمويل الحقيقى (الفعلى) :-

$$F^{\$} = 4175.17 + 33.9INF - 15.21A + 50.9P$$

إشارة الثابت موجبة وهى تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية وهى تمثل معدلات التمويل الحقيقى عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية فى الدالة تساوى صفر، أى تمثل الحد الأدنى لمعدلات التمويل والذى لا يرتبط بمتغيرات التمويل الحقيقى فى الدالة.

إشارة معامل التضخم موجبة و هذا يتلائم مع النظرية الاقتصادية, إذ ان التغير فى المستوى العام للأسعار الذى يطرأ على السلع و الخدمات الزراعية ايجاباً يؤدي بالتأكد الى الزيادة فى اتجاهات التمويل الحقيقى .

إشارة متغير المساحات المزروعة سالبة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويؤكد على انه بنقصان المساحات الزراعية يزيد التمويل الحقيقي اعتماداً على الاستخدام الامثل لمزيد من التقنية والتكنولوجيا في الانتاج الزراعى.

نستطيع أن نؤكد واقعياً أن الولاية تعتمد بصورة اساسية على التمويل الزراعى ولذلك فإن المتغيرات التى تم تضمينها فى دوال تمويل قطاع الزراعة المطرى بالولاية يمكن إعتقاد تأثيرها إقتصادياً وان كانت بعض النتائج تخالف للنظرية لكنها فى واقع التطبيق تشكل منطوق لإعتقاد إشارات تلك المعالم.

4-3-2 تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار الإحصائى

بالنظر لمعادلة التمويل الأولى نلاحظ الآتى :

ثبوت الاعتماد الاحصائى لمتغير تكلفة رأس المال ومتغير الانتاج و متغير التعثر فى سداد المديونية عند الدلالة الاحصائية 5% حيث يلاحظ أن القيم الإحتمالية (P.value) للمعالم المقدره لهذه المتغيرات أقل من 5% وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات (تكلفة رأس المال والانتاج و التعثر فى سداد المديونية) و متغير حجم التمويل. كما ثبتت الدلالة الاحصائية للدالة بصورة عامة من خلال قيمة "F" حيث نجد أن القيمة الإحتمالية (F- Sat= 0.000) وهى أقل من 5% وهذا يؤكد على اهمية (تكلفة رأس المال، والإنتاج، والتعثر) فى دالة حجم التمويل.

يلاحظ كذلك أن المتغيرات المضمنة فى معادلة حجم التمويل تفسر 87% للأثر فى متغير حجم التمويل بينما بقية الأثر 13% يمكن ارجاعه لمتغيرات اخرى لم تضمن صراحة فى الدالة وتم جمعها فى المتغير العشوائى (Ut) ولذلك فأن جودة التوفيق (Goodness of fit) تعتبر معقولة الى حد كبير.

فى دالة الإنتاج بالجدول رقم (2) :-

فقد ثبت أن متغير المساحات المحصودة والإنتاجية دالان احصائياً بمستوى 5% حيث يلاحظ أن القيمة الإحتمالية للمعالم المقدره لهذه المتغيرات أقل من 5% وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذان المتغيران ومتغير الإنتاج.

اما فيما يختص بمتغير الامطار فهو غير دال احصائياً رغم اهميته فى دالة الانتاج على ارض الواقع وربما يعزى ذلك لعدم دقة البيانات. كما ثبتت الدلالة الاحصائية للدالة بصورة عامة من خلال قيمة "F" حيث نجد أن القيمة الإحتمالية (F- Sat= 0.000) وهى أقل من 5% وهذا يؤكد على اهمية (متغير المساحة المحصودة و الانتاجية والامطار) فى دالة الانتاج. من خلال الدالة نلاحظ أن متغيرات (المساحات الزراعية المحصودة، و الإنتاجية والامطار) تفسر الأثر على متغير الإنتاج بنسبة 98% وهى نسبة كبيرة بكل المقاييس، أما بقية الأثر 2% فهو مضمن فى المتغير العشوائى لمتغيرات اخرى.

ومن خلال الجدول رقم (3) وفى معادلة التمويل الحقيقى نلاحظ الآتى :

ثبوت الدلالة الاحصائية لكل من المساحات المزروعة والانتاج عند مستوى 5% حيث يلاحظ أن القيمة الإحتمالية (p-value) للمعالم المقدرة لهذه المتغيرات أقل من 5% وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المذكورة والتمويل الحقيقى.

أما فيما يختص بمتغير التضخم فهو غير دال احصائياً وذلك ربما يعزى لعدم دقة البيانات او ضعف التمويل الحقيقى مقارنةً مع حجم اسعار مدخلات الانتاج, اما من الناحية العملية فهناك أهمية بالغة وهى ظهرت من خلال ثبات الدلالة الاحصائية ككل بناءً على قيمة F حيث نجد ان القيمة الإحتمالية ل (F-stat 0.000) وهى قيمة أقل من 5%.

كذلك نلاحظ أن معادلة التمويل الحقيقى تتأثر بالتضخم والمساحات المزروعة والانتاج بنسبة 71% اما نسبة ال 29% فيمكن أن تضمن فى متغير حد الخطأ (Error Term).

وإذا وضعنا فى الاعتبار استخدام معامل التحديد المعدل (R^2 Adjusted) بإعتباره أكثر دقة من معامل التحديد فكانت قيمه فى معادلة حجم التمويل 84% وفى معادلة الإنتاج 97% وفى معادلة التمويل الحقيقى 64%.

وهذه النتائج توضح أن المتغيرات المضمنة فى دوال تمويل قطاع الزراعة المطرى بولاية القصارف ذات مقدرة جيدة على تفسير أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة فى الدوال اى أنها ذات دلالة إحصائية جيدة.

4-3-3-3 تقييم الدوال وفق المعيار القياسي :-

ومن خلال التقييم وفق المعيار القياسي يتم الإعتماد على بعض الأسس مثل :

الإرتباط الخطى

الإرتباط فى معادلة التمويل

جدول رقم (4-9) يوضح درجة الإرتباط فى معادلة التمويل

	IR	P	SOL
IR	1	0.08	0.89
P	0.08	1	0.05
SOL	0.89	0.05	1

المصدر : الباحث من بيانات الدراسة

فى معادلة التمويل نلاحظ أن درجة الإرتباط بين متغير الانتاج و متغير التعثر فى سداد المديونية تعتبر معقولة و تبرهن استقلالية هذه المتغيرات، إلا ان درجة الإرتباط العالية بين هامش الربح والتعثر فى سداد المديونية ربما تكون قد أثرت على نتائج التقدير الإقتصادية .

جدول رقم (4-10) يوضح درجة الإرتباط فى معادلة الإنتاج

	HA	PR	R
HA	1	0.66	0.53
PR	0.66	1	0.43
R	0.53	0.43	1

المصدر : الباحث من بيانات الدراسة

من خلال الجدول (4-10) هناك درجة إرتباط مناسبة بين متغير المساحات المحصودة ومتغير الانتاجية، وكذلك متغير الامطار مما يؤدى بدوره لتحسن المقدرات.

جدول رقم (4-11) يوضح درجة الارتباط الخطى فى معادلة التمويل الحقيقى

	INF	A	P
INF	1	0.07	0.54
A	0.07	1	0.39
P	0.54	0.39	1

المصدر: الباحث من بيانات الدراسة

من خلال الجدول رقم (4-11) هناك درجة إرتباط مقبولة بين متغير التضخم ومتغير المساحات المزروعة والانتاج، أى ان درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة متلاءمة قياسياً و بالتالى تؤكد استقلالية المتغيرات عن بعضها البعض.

مشكلة الإرتباط الذاتى للبواقى :-

بإجراء أختبار ديرين واتسون لأكتشاف مشكلة الإرتباط الذاتى للبواقى تم التأكد من ان معادلات التمويل لاتعانى من هذه المشكلة، حيث بلغت قيمة ديرين واتسون لمعادلة حجم التمويل (2.25) ولمعادلة الإنتاج (2.3) ولمعادلة التمويل الحقيقى (1.69) وهى قيم تقترب من القيمة

القياسية (2)

مشكلة إختلاف التباين (عدم ثبات التباين)

لقد تم التأكد من خلو معادلات التمويل من مشكلة إختلاف التباين وذلك من خلال إستخدام إختبار White Heteroskedasticity test حيث قدرت القيمة الإحتمالية للإختبار بالنسبة لمعادلة التمويل (0.75) والقيمة الإحتمالية للإختبار بالنسبة لمعادلة الإنتاج (0.16) بالإضافة للقيمة الإحتمالية لدالة التمويل الحقيقى والتي بلغت (0.68) وتعتبر هذه القيم أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم أى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

الفصل الخامس: مناقشة الفروض و النتائج و التوصيات

1-2 مناقشة فروض الدراسة

2-5 النتائج

3-5 التوصيات

5-1 مناقشة فروض الدراسة

الفرضية الاولى :

"الانتاج وهامش الربح في قطاع الزراعة المطري يؤثران على حجم التمويل"، تطرح هذه الفرضية وفقا لطبيعة التمويل الزراعي واهميته في القطاع المطري وكذلك الطبيعة الربحية للمؤسسات التمويلية في الولاية مما جعلها تركز على هامش الربح والذي يمثل نسبة من حجم التمويل استنادا علي السياسات التمويلية المطروحة من قبل بنك السودان المركزي.

وحسب النظرية الاقتصادية يفترض ان تكون العلاقة بين هامش الربح وحجم التمويل علاقة عكسية الا انه من خلال نتائج التحليل جاءت العلاقة طردية ويعزي ذلك للحوجة الماسه والاعتماد الرئيسي لمزارعي الولاية علي التمويل الرسمي رغم زيادة متغير هامش الربح اما فيما يختص بالمؤسسات التمويلية فان الزيادة في هامش الربح تؤدي بدورها لزيادة وتنامي رؤوس الاموال لدى البنوك وبالتالي تعزز من قدرة المصارف التمويلية.

اما متغير الانتاج يعتبر هو المحصلة النهائية في العملية التمويلية حيث تفترض النظرية الاقتصادية العلاقة الطردية بين حجم الانتاج والتمويل وبالنظر لنتائج التحليل تم التوصل لذلك اي كلما زاد حجم الانتاج في العام السابق أدى ذلك لزيادة حجم التمويل في العام الحالي وبالتالي من خلال التأثير الذي أحدثه متغير الانتاج وهامش الربح على حجم التمويل خلصت الدراسة الي ان هناك علاقة ارتباطية بين الفرضية الاولى والهدف الفرعي تحديد العوامل التي تؤثر علي حجم التمويل الزراعي المطري باعتبار ان الانتاج وهامش الربح عاملان لهما ابعاد اقتصادية بحتة.

الفرضية الثانية:

"معدلات هطول الامطار والمساحات الزراعية المحصودة والانتاجية تؤثر علي حجم الانتاج"، هذه الفرضية ركزت علي مدى تأثير التغير الذي يطرأ عليانتاجية الوحدة الزراعية المحصودة علي حجم الانتاج حيث تفترض النظرية الاقتصادية ان الزيادة في حجم انتاجية الفدان وكذلك المساحات المحصودة تزيد من حجم الانتاج الكلي ومن خلال نتائج التحليل تم

اثبات ذلك وخلصت الدراسة لأهمية التمويل في استخدام التقانات الحديثة وذلك لزيادة الانتاج رُسياً وتحسين مستوى المساحات الزراعية المحصودة، وهذا يبين الاهتمام الواضح من قبل المزارعين لتغطية حصاد اكبر قدر من المساحات المزروعة لأجل تقليل الفاقد من الانتاج، وهذا يتطلب بذل اقصى جهد من المؤسسات التمويلية لتغطية كل مراحل العملية الزراعية اي اتباع سياسة التمويل المتكامل وفقا للسياسيات التمويلية التي يضعها البنك المركزي بالتنسيق مع البنك الزراعي ومن ناحية اخري يعتبر متغير هطول الامطار مهما جداً لزيادة الانتاج، وتفترض النظرية الاقتصادية ان الزيادة في معدلات الامطار بلا شك تؤدي لزيادة حجم الانتاج وقد اكدت الدراسة ذلك من خلال نتائج التحليل حيث جاءت النتائج متوافقة طردياً مع حجم الانتاج وبالتالي خلصت الدراسة لوجود علاقة ارتباطية بين هذا المتغير وحجم الانتاج مما يؤكد تحقيق الهدف الفرعي، معرفة اثر التغيرات المناخية علي التمويل الزراعي باعتبار معدلات الامطار هي متغير طبيعي.

الفرضية الثالثة:

"معدلات التضخم والمساحات المزروعة و الانتاج في فترة سابقة تؤثر علي حجم التمويل الحقيقي"، يعتبر التضخم مهما جدا في تحديد اتجاهات الاسعار بالولاية وهو مؤشر يعتمد عليه في تحديد حجم التمويل الحقيقي وبالتالي كلما ارتفعت معدلات التضخم يؤدي ذلك بالطبع لزيادة معدلات الاسعار في مدخلات الانتاج وبالتالي تفترض النظرية الاقتصادية العلاقة الطردية بين معدلات التضخم والتمويل الحقيقي وذلك للزيادة التي تطرأ علي مدخلات الانتاج جراء ارتفاع الاسعار وبالتالي تتجه المؤسسات التمويلية لزيادة حجم التمويل الحقيقي حتى يتسنى للمزارعين مواجهة الارتفاع المستمر في اسعار مدخلات الانتاج، لذلك جاءت نتائج التحليل مطابقة للنظرية الاقتصادية حيث خلصت الدراسة من خلال ذلك علي اعتماد المزارعين علي التمويل المصرفي وزيادة الطلب عليه رغم ارتفاع تكاليف العملية الانتاجية وذلك للدفع بالعملية الانتاجية، فيما يختص بمتغير المساحات المزروعة فهي تعتبر بما لا يدع مجالاً للشك راس الرمح للعملية الانتاجية حيثتفترض النظرية الاقتصادية العلاقة الطردية بين المساحات

المزروعة والتمويل الحقيقي، الا ان نتائج التحليل جاءت مخالفة لذلك ويعزى ذلك انه بانخفاض المساحات المزروعة يزيد التمويل الحقيقي نظراً للتركيز على استخدام التقانات الزراعية الحديثة لزيادة الانتاجية الرأسية، وبخصوص الانتاج فى الفترة السابقة جاءت نتائج التحليل متسقة مع النظرية الاقتصادية وخلصت الدراسة الي ان هذه الفرضية ارتبطت بصورة مباشرة بالهدف الفرعي القائل باهمية دور التمويل الزراعي في قطاع الزراعة المطري بالولاية.

الفرضية الرابعة:

"التعثر في سداد المديونية يؤثر علي قدرة المصارف التمويلية" يتمثل التعثر في عجز المقترضين من سداد جزء من الدين وعدم مقدرة المصارف لاسترداد التمويل جراء تغلب الظروف البيئية والطبيعية وارتفاع التكاليف علي الانتاج اي زيادة التمويل علي الانشطة الاخرى بسقوفات اكبر من حجم الودائع. وهذا مؤشر جيد بالطبع علي اهمية التمويل وسلبه للتنبؤ بحدوث عملية تعثر في سداد المديونية، بالنظر الي نتائج التحليل نلاحظ انها جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية حيث ان الزيادة فى معدلات التعثر في فترة زمنية سابقة زاد حجم التمويل في الفترة الحالية، وهذه النتيجة تبرهن تدخل الحكومة لمعالجة الفجوات التمويلية التي احدثها التعثر فى سداد المديونية من الاستعانة بالصناديق و المحافظ التمويلية وهذا الفرض ارتبط بالهدف الفرعي لتحديد العوامل التي تؤثر علي حجم التمويل الزراعي باعتباره عامل اقتصادي.

لذلك خلصت الدراسة واقعياً أن الولاية تعتمد بصورة اساسية على التمويل الزراعى ولذلك فإن المتغيرات التي تم تضمينها فى دوال تمويل قطاع الزراعة المطرى بالولاية يمكن اعتماد تأثيرها وان كانت بعض نتائجها تخالف للنظرية الاقتصادية والإحصائية ولكنها فى واقع التطبيق تشكل منطوق لأعتماد اشارات معالمها وقوة تأثيرها .

5-2 النتائج

- 1) ان الزيادة في حجم الانتاج في فترة سابقة بوحدة واحدة ادي الي زيادة حجم التمويل الحالي بنسبة (27.3)، وهذا مؤشر للدور الاساسي الذي يلعبه متغير الانتاج في فترة سابقة بالتأثير علي حجم التمويل.
- 2) التغير الذي طرأ علي متغير هامش الربح احدث تغير في حجم التمويل بمقدار (3.71) وهو لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ولكن في الواقع يؤكد حوجة المزارعين للتمويل رغم الزيادة في هامش الربح وكذلك يثبت اعتماد المزارعين علي التمويل الرسمي لاكمال العملية الانتاجية.
- 3) ان الزيادة في المساحات المحصودة بوحدة واحدة ادت الي زيادة الحجم الكلي للانتاج بنسبة (0.18) وهذا متفق مع منطوق النظرية الاقتصادية مما يؤدي بدوره لتقليل الفاقد من الانتاج
- 4) الزيادة الرأسية في انتاجية الوحدة الزراعية (الفدان) تزيد حجم الانتاج بمعدل (2.2) وذلك نتيجة لاتباع الاساليب المتطورة في العملية الانتاجية.
- 5) ان الزيادة في معدلات التضخم بوحدة واحدة ادت لزيادة حجم التمويل الحقيقي بمعدل (33.9) وهذا يعزي لمواجهة ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج الزراعي وهو يتفق تماماً مع النظرية الاقتصادية.
- 6) نقصان المساحات المزروعة ادلزيادة التمويل الفعلي بنسبة (15.2)، وذلك نسبة لتغير النمط الانتاجي التقليدي باستحداث اساليب متطورة والتركيز علي التوسع الراسي باستخدام التقانات الحديثة .
- 7) الزيادة في معدلات الامطار بوحدة واحدة ادي لزيادة حجم الانتاج بمعدل (0.31) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

- (8) ان زيادة معدلات التعثر في سداد المديونية في فترة سابقة بوحدة واحدة ادي لزيادة حجم التمويل بمعدل (0.41) وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية, وهذا يبرر سياسة تدخل الدولة لتشجيع الانتاج و حماية المزارعين من العزوف من مهنة الزراعة .
- (9) ضعف التمويل الزراعي بالولاية مقارنة بحجم المساحات الزراعية وصعوبة اجراءات منحه.
- (10) ارتفاع هامش الربح حيث بلغ في بداية فترة الدراسة 30% نتيجة لظاهرة التضخم وارتفاع اسعار مدخلات الانتاج مما ادي لانخفاض قيمة حجم التمويل الحقيقي.
- (11) من خلال السياسات التمويلية المتبعة تعتبر صيغة السلم هي الاكثر شيوعا واستخداماً في مجال الزراعة المطرية بالولاية.

3-5 التوصيات:

- 1) علي البنوك والمؤسسات التمويلية بولاية القصارف الموازنة بين حجم التمويل وتكلفة المساحات المزروعة، ووضع اعتبار لتيسير شروط منح التمويل وذلك لتشجيع المزارعين للعمل بالزراعة.
- 2) مراعاة وضع سياسة لتأمين التمويل وذلك لتخفيض مخاطر التمويل والذي يؤدي بدوره لانخفاض معدلات التعثر في سداد المديونية.
- 3) انشاء جهاز متخصص لحماية اسعار مدخلات الانتاج الزراعي او اعفاء بعضها من الضرائب والرسوم المحلية.
- 4) انشاء ادارات فنية متخصصة بالبنوك والمؤسسات التمويلية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة كادارة البحوث الزراعية والارشاد الزراعي،... الخ لمتابعة العمليات التمويلية من واقع الارض.
- 5) علي البنوك اتباع سياسة التمويل المتكامل وفق مراحل الزراعة المختلفة بما في ذلك تمويل عمليات التسويق وذلك لحماية المزارعين من التذبذب الذي يطرأ علي اسعار المحاصيل وخاصة في بداية موسم الحصاد.
- 6) الاهتمام بتطوير وسائل الانتاج كآلات الزراعة والحاصدات وحازمات السمسم وذلك لتقليل تكاليف العمالة اليدوية .
- 7) ايجاد نظام ائتماني مؤسس و فعال لتوسيع قاعدة الائتمان والتمويل الزراعي واستيعابه لتوفير مدخلات الزراعة و شراء وتسويق وتصدير المنتجات الزراعية باسعار مجزية للمنتج عبر البنوك والشركات و صناديق القطاع العام والخاص .
- 8) تعديل السياسات التمويلية بحيث تسمح للبنوك بزيادة التمويل والقيام بتسهيلات ائتمانية تمكن المزارع من فرصة بيع محصوله في الوقت المناسب و بالسعر المناسب .

9) العمل على تمويل صغار المزارعين وفق صيغة المشاركة التي توفر العدالة للمزارعين و البنوك فى آن واحد وتتيح فرصة اكبر لصغار المزارعين من الاستفادة من البنوك المتخصصة فى المجال الزراعى .

10) تشجيع البنوك التجارية لاستخدام ودائعها الفائضة, وتوسيع دائرة نشاطها فى التمويل الزراعى و العمل المصرفى باستغلال مواردها لتدعيم الجهود الائتمانية .

11) توزيع المخاطر التمويلية على المصارف " هيئة المشتركين فى محفظة التمويل" وذلك للمحافظة على قدرة المصارف التمويلية .

المصادر و المراجع :-

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم عبد الرحمن عبد الله, الاقراض الزراعي من المنظور التنموي, عمان:ب ط , 1992 .
2. إبراهيم عبد الرحمن ومحمد شرراش مصطفى ، الأقرض الزراعي من المنظور التنموي ,عمان: ب ط , 1992م .
3. أحمد الشبلي, الاقتصاد في الفكر الإسلامي ، موسوعة الحضارة الإسلامية,القاهرة: مكتبة النهضة, الطبعة العاشرة,1993م .
4. احمد شعبان محمد على ، البنوك الاسلامية فى مواجهة الازمات المالية ،الاسكندرية: دار الفكر العربى ، 2012م .
5. احمد علي عبد الله ، ضروب الربا وممارساته ،الخرطوم: سلسلة اصدارات بنك السودان،الطبعة الاولى ، 1998م .
6. احمد على دغيم, اقتصاديات البنوك, القاهرة: دار النمر للطباعة,1989 .
7. احمد عيسى عاشور, الفقه الميسر فى الصادرات و المعاملات, دار الاعتصام, 1979.
8. حسن أحمد توفيق, التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية,القاهرة: دار النهضة العربية, 1967م.
9. خلاف عبد الجابر خلاف, المبادئ الأساسية لاقتصاديات النقود والبنوك, القاهرة: دار النهضة العربية ، 1991.
10. زكريا محمد بيومي, مبادئ الإقتصاد في نظرية التوزيع,القاهرة: دار النهضة العربية, بدون ذكر سنة الطبع .
11. زياد سليم رمضان, أساسيات في الإدارة المالية, الطبعة الرابعة , عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع, 1996م.
12. سعد ماهر حمزة , تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية في السودان, لبنان: مطبعة البيان العربي, 1962م .
13. سليمان ابو صباح, الادارة المالية,القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق, 2008 .
14. سليمان سيد أحمد, سبيل السودان نحو النهضة الزراعية ،الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة ، 2008م .
15. سمير محمد عبدالعزيز, الاقتصاد القياسى مدخل فى اتخاذ القرارات, الاسكندرية: مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع, 1997.
16. سمير محمد عبدالعزيز, التمويل العام, الاسكندرية: مكتبة الاشعاع الفنية, 1988.
17. سيد الهوارى, إدارة البنوك, القاهرة: دار الجيل للطباعة , 1983م .
18. شوقي حسين عبد الله, التمويل والإدارة المالية, القاهرة: دار النهضة العربية, 1986م.

- 19.الصدیق طلحة محمد رحمة الله, التمويل الاسلامی فی السودان التحديات و رؤى المستقبل, الخرطوم: شركة مطابع السودان, 2006 .
- 20.عبد المطلب عبد الرازق حمدان, المضاربة كما تجریها المصارف الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة, الاسكندرية: دار الفكر الجامعی, 2005.
- 21.عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان, التمويل والادارة المالية فی منشآت الاعمال, الخرطوم: ب ط, 2004
- 22.عبدالغفار حنفى ورسمية قرياض, اساسيات الاستثمار والتمويل, الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة, 2004.
- 23.عبد الغفار حنفى, تقييم الاداء المالى و دراسات الجدوى, الاسكندرية: الدار الجامعية, 2005 .
- 24.عبدالمجيد على حسين وعفاف عبدالجبار سعيد, الاقتصاد القياسى النظرية و التطبيق, عمان:, دار وائل للنشر, الطبعة الاولى , 1998 .
- 25.عبد المنعم راضى, النقود والبنوك فى النشاط الاقتصاى, القاهرة : مؤسسة دار التعاون, الطبعة الثالثة, 1971.
- 26.عبيد على احمد الحجازى, مصادر التمويل, دار النهضة العربية, القاهرة: بدون دار نشر, 2001.
- 27.عصام الدين الليثي, خطوات إعداد وتقييم دراسات الجدوي, الخرطوم: ب ط, 2001م.
- 28.عصام الدين محمد متولي , تطوير التقارير والقوائم المالية المنشورة لتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية , الخرطوم : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر, 2003م
- 29.على سعيد عبدالوهاب مكى, تمويل المشروعات فى ظل الاسلام, القاهرة: دار الفكرى, 1979.
- 30.عقيل جاسم عبدالله, النقود و المصارف, عمان: مجدلاوى, الطبعة الثانية, 1999.
- 31.فاخر عبد الستار حيدر, التحليل الإقتصادي لتغيرات الأسهم – منهج الإقتصاد الكلي, الرياض: دار المريخ للنشر , 2002م .
- 32.فاضل احمد على واخرون, مقدمة فى الاقتصاد التطبيقى, مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والاعلان, ب ت .
- 33.فرد ويستون وبوحين برجام – التمويل الإداري, تعريب ومراجعة عدنان دغستاني و أحمد نبيل عبد الهادي, الرياض: دار المريخ للنشر, 1993.
- 34.مالكولم جبلز واخرون, إقتصاديات التنمية, الرياض:, دار المريخ للنشر, الطبعة الرابعة , 1995 .
- 35.محمد بن اسماعيل, صحيح البخارى, محاسبة السنة, كتاب البيوع, بغداد, 1986.
- 36.محمد زكي المسير, اقتصاديات النقود , القاهرة , دار الاتحاد العربي للطباعة , الطبعة الاولى , 1990م.
- 37.محمد الفاتح محمود بشير, تمويل واستثمار الاوقاف الاسلامية, القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات, ب ت.
- 38.محمد زكي المسير , مبادئ علم الاقتصاد – (إقتصاديات النقود) , القاهرة, دار النهضة العربية , الجزء الثانى, 1992 .

39. محمد سعيد عبد الهادي, الإدارة المالية الإستثمار والتمويل والتحليل المالي, عمان: دار الحامد للنشر, 1999.
40. محمد عثمان سعيد عبدالله, الزراعة الآلية المطرية بالسودان حقائق وأرقام , الخرطوم: ب ط, 2007 م .
41. محمد محمود المكاوي, التمويل المصرفي التقليدي و الاسلامي, المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى , 2010.
42. مراد محمد علي, الإئتمان الزراعي, دمشق: مطبعة الحمامي, 1991م.
43. مصطفى كمال السيد, البنوك الاسلامية والمنهج التمويلى , عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, 2011.
44. مفلح عقل, مقدمة في الإدارة المالية, القاهرة: ب ط, الطبعة الأولى, 1995 م .
45. منير البعلبكي, المورد – قاموس إنكليزي – عربي, بيروت: دار العلم للملايين, الطبعة الرابعة والثلاثون , 2000م.
46. طارق محمد الرشيد, المرشد فى الاقتصاد القياسى التطبيقى, الخرطوم: ب ط , 2005, ص 25
47. نعيم جمعة , التمويل الزراعي والتعاوني الفكر والتطبيق, القاهرة: دار وائل للنشر والتوزيع , 1991م.
48. هاشم عمر عبدالله, تمويل الزراعة الآلية فى منطقة القضارف, الخرطوم: مطبعة الزيتونة, 2011 .
49. يوسف حسن يوسف, التمويل فى المؤسسات الاقتصادية, الاسكندرية: دار التعليم الجامعى, 2012.

ثالثاً: المصادر بالاجنبية:

1. Adams, D, Graham H. And Von prischke, J (1984) Underminig Rural Development With Cheap credit – Westview Press, Boulder,p60.
2. Donald, G. (1976) Credit For Small Farmers In Developing Countries. Westviewpress,p15.
3. D.J.Durby (1970). Financing Of Industry Trade – pitman press – P 120 3
4. Mier. G .M. and Baldwin R. (1958) Economic Development. Champan and Hall. London. Pp355
5. Adams. D.And Vogel, R (1986) Rural Finanacial Markets In Low Income Countries, Recent Controversies And Lessons. World Development14,Pp 477 – 478.
6. Friedman, T . And D. Meiselman (1963) The Relative Stability Of Monetary Velocity An The Investment Multiplier, In The United State, 1877- 1958, Stabilization Policies Commission On Money And Credit Engle Wood Cliff New Jersey, Pp218-220.
7. Donald, G. (1976) Credit For Small Farmers In Developing Countries. Westviewpress,p69.
8. Stephen M.Gold Feld and Laster V.Chandler,the Economics of Money and Banking ,Harper and Row ,publishers, New York ,Cambridje ,1991,p7.
- 9 .F.E.Croxion and DJ.Gowden, applied genel statistics, 2nd edit Pitman ,London ,1962,p17
- 10.Tom Carroll and others, (September,2012), Catalyzin Smallholder Agricultural Finance,Delberg global Development Advisors

11. Renate Kloeppinger- Todd and Manohar Sharma, (July, 2010), Innovations in Rural and Agriculture Finance, the World Bank, Washington, U.S.A.
12. Betty Kibaara and James Nyoro, (2007), Expanding the Agricultural Finance Frontier: Akenyan Case, Institute of Agricultural Policy and Development, Kenya.
13. Jacob Yaron and McDonald Benjamin, (December, 1997), Developing Rural Financial Market, World Bank, Washington.
14. (SKAP) South Kassala Agriculture Project Annual Report , 1992
15. The Republic of Sudan , Strategy for Development of Rain fed Agriculture Technology Task force , Main Report , " Annex" Khartoum , March , 1986

رابعاً: التقارير و المنشوراتو المقابلات:

- 1/ سليمان سيد احمد، الزراعة الآلية بولاية القضارف ستون عاماً من العطاء، ورقة عمل شركة شيكان للتأمين، 2003م.
- 2/ وزارة المالية والإقتصاد ولاية القضارف، التقرير السنوى، 1997م.
- 3/ مجلس التخطيط الإستراتيجى، ولاية القضارف، التقرير السنوى 2011م.
- 4/ مجلس التخطيط الإستراتيجى، ولاية القضارف، التقرير السنوى، 2011م.
- 5/ الجهاز المركزى للإحصاء ولاية القضارف، 2011م.
- 6/ وزارة المالية والإقتصاد، ولاية القضارف، العرض الإقتصادى، الأول، 2002م.
- 7/ وزارة المالية والإقتصاد، ولاية القضارف، العرض الإقتصادى، الثانى، 2008م.
- 8/ وزارة المالية والإقتصاد، ولاية القضارف، العرض الإقتصادى، الثالث، 2010م.
- 9/ وزارة المالية والإقتصاد، ولاية القضارف، العرض الإقتصادى، الرابع، 2011م.
- 10/ وزارة المالية والإقتصاد، ولاية القضارف، المفوضية العامة للإستثمار، والتقرير السنوى
- 11/ هيئة البحوث الزراعية، ولاية القضارف، تقرير تراكمى، 2012م
- 12/ وزارة الزراعة ولاية القضارف، بالتعاون مع هيئة البحوث الزراعية عمل معوقات ومشاكل إنتاج السمسم بولاية القضارف، 1999م.
- 13/ بورصة أسواق المحاصيل، ولاية القضارف، أسعار المحاصيل الزراعية، فى الموسم 93/92 - 2013/2012.
- 14/ الجهاز المركزى للإحصاء، ولاية القضارف، 2012م.
- 15/ بنك السودان المركزى فرع القضارف، تقرير تراكمى، 2010م.
- 16.التقارير السنوية لبنك السودان المركزى، السياسات التمويلية لقطاع الزراعة، للاعوام "1992حتى 2013".
- 17.التقارير السنوية للبنك الزراعى السودانى، القطاع الزراعى المطرى، للمواسم "1992حتى 2013".

18. جامعة الدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الدورة التدريبية القومية فى مجال تحليل السياسات الزراعية, الخرطوم, 2001.
19. الهيئة العربية للانماء الزراعى, الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين, الخرطوم, السودان.
20. محمد رشاش مصطفى و اخرون, التمويل الزراعى, دون مكان طباعة ونشر, 1995 ورقة علمية
21. يحي بكور, ورقة عمل عن التمويل والائتمان الزراعى, الهيئة العربية للانماء الزراعى, 1995.
22. محمد زكي المسير – ورقة عمل عن السياسة النقدية والإئتمانية للبنوك في السودان – معهد الدراسات المصرفية الخرطوم 1968م – ص 16 وقانون بنك السودان رقم (60) لسنة 1965م المادة (5).
23. التقرير السنوي لبنك السودان الثامن والثلاثون 1998م – إدارة السياسات والبحوث – الخرطوم – منشورات بنك السودان – المركز الطباعي – ص 63.
24. فتحي أبو القاسم مصطفى, تمويل صغار المزارعين ومنظماتهم بالسودان – المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين ومنظماتهم عمان, الاردن.
25. العرض الإقتصادي والمالي 1997م – وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي – الإدارة العامة للسياسات الإقتصادية الكلية والبحوث والبرامج – مطابع السودان للعملة – ص 154.
26. عوض عثمان محمد أحمد – دور بنك السودان في التمويل الزراعي بالتركيز علي ولاية القضارف – ورقة قدمت عن التمويل ومشاكل المزارعين بولاية القضارف – قاعة الشارقة، 2000، ص 8
27. بخيت حسين بخيت ، عضو اتحاد المزارعين بولاية القضارف – مقابلة أجريت معه في نوفمبر 2013م.

خامساً: الرسائل الجامعية:

1. سعد عبدالله أحمد الكرم، تحليل قياسي لكفاءة واستخدام التمويل الزراعي وأثره على الإقتصاد القومي السوداني (1992 - 2001م)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد (غير منشورة)، جامعة النيلين، 2006م.
2. ادريس شنقرای محمد ادريس، أثر الضمانات المصرفية على التمويل الزراعي للجمعيات التعاونية، دراسة حالة البنك الزراعي السوداني، رسالة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة النيلين، 2004.
3. مصعب معتصم سعيد، أثر التمويل المصرفى على القطاع الزراعى فى ولايتي الشمالية و القضارف، دراسة مقارنة خلال الفترة من "1990-2007"، غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة النيلين، 2008.
4. صالح محمد ابو القاسم، السياسة التمويلية للصبغ العربى و اثرها على التنمية الريفية فى ولاية غرب كردفان، درسة ميدانية "1994 - 2004" بحث غير منشور لنيل درجة الدكتوراه فى ادارة الاعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009.
5. ابراهيم حسن محمد الزواهره، اثر اداء مؤسسات التمويل فى نجاح المشروعات الصغيرة فى الاردن، دراسة حالة الاقراض الزراعى "2002 - 2007". بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى ادارة الاعمال، جامعة السودان ' 2010.
6. ابراهيم فضل المولى، تقويم تجربة محفظة البنوك التجارية السودانية لتمويل المؤسسات الزراعية فى الفترة "1990 - 1998" دراسة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه فى الدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2001.
7. اياس جعفر عبدالرحمن، قدرة المصارف على تمويل الاستثمار فى السودان، فى الفترة من "1980 - 2006" دراسة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة السودان، 2008.

8. دراسة عمر على بابكر، التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السودانية "الاساليب و النتائج"، دراسة ميدانية "1970 2000" دراسة غير منشورة لني درجة الدكتوراة في الدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2006.

9. بدور السر حسن : بيع السلم والسلم الموازي في مجالات التطبيق المالى والمصرفى دراسة تطبيقية على محافظة التمويل الزراعى وبنك الخرطوم - البنك الزراعى السودانى وبنك التضامن الإسلامى، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الدراسات المصرفية، جامعة أم درمان الإسلامية، 2005م.

10. ليلي محمد محمد الأمين : السياسات التمويلية بمشروع الجزيرة وأثرها على الإنتاج، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، 2005م.

11. سعاد الفكى الأمين أحمد : التمويل المصرفى وأثره على الإنتاج الزراعى فى ولاية القضارف، دراسة ميدانية يونيو 2000م، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد الزراعى، جامعة أم درمان الإسلامية، 2003م

12. عبدالله عيسى محمد كوة : أثر إدارة التمويل الزراعى على إنتاجية القطاع الزراعى بجنوب كردفان، دراسة ميدانية فى الفترة (2005م - 2009م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى إدارة الأعمال، جامعة أم درمان الإسلامية 2012م.

13. إبراهيم أحمد عبدالمطلب : سياسة إستقطاب الودائع وأثرها على نوع وحجم التمويل المصرفى، دراسة حالة المصارف السودانية للفترة (1995م . 2004م) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى الدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2007م.

14. فضل عبدالكريم محمد : إدارة المخاطر فى المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لتجربتي بنك التضامن الإسلامى بالسودان ومصرف الراجحى بالمملكة السعودية (1999م - 2006م) دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة الخرطوم، 2007م.

15. خضر صديق يوسف : أثر الديون المصرفية المتعثرة على تنمية الإقتصاد
السودانى، نماذج من المصارف السودانية للفترة من (1991م - 2001م)، بحث مقدم
لنيل درجة الدكتوراه فى الإقتصاد، جامعة النيلين، 2006م

الملاحق

ملحق رقم (1): بيانات متغيرات دوال التمويل فى قطاع الزراعة المطرى بولاية القصارف
خلال الفترة (1992-2013)

HA	SOL	P	IR	F	year
4508	786	1268	596	1988	1992
4120	269	811	730	2435	1993
4912	1638	976	1050	3503	1994
4520	952	678	1248	3902	1995
6238	2066	1259	4494	13619	1996
4174	11492	588	12796	28437	1997
5159	4780	1270	7723	28607	1998
4057	4362	414	2840	10145	1999
3655	11086	582	6696	27900	2000
3560	15093	426	5443	38883	2001
3232	8554	407	6134	43816	2002
3846	5752	592	7157	44737	2003
5309	11682	953	4786	43510	2004
3888	8784	493	5577	50700	2005
3721	30343	593	6746	67465	2006
3793	23633	630	8774	87749	2007
4023	62561	696	11981	119818	2008
2629	22619	262	7804	78045	2009
5239	38650	909	14219	142196	2010
3465	42340	462	15363	153633	2011
6191	70000	1544	25203	252034	2012
3896	81680	626	34736	347369	2013

A	INF	F\$	R	PR
5628	133	1392	689	694
5040	117	1705	693	463
5274	11	2453	720	459
5459	59	2654	629	394
6567	101	9125	671	537
5174	47	15641	634	432
5420	21	20884	686	580
5274	17	7305	761	360
4630	7	21204	585	446
5199	5	33440	593	380
4398	-0.1	37682	574	371
5281	5	37580	664	389
6050	11	38724	518	448
5513	13	45123	632	337
5396	8	60719	576	426
5080	1	78975	602	373
5926	16	107837	680	452
6745	15	70241	482	324
6851	12	127977	653	463
6231	17	138270	515	411
7089	44	226831	775	585
6121	38	312633	445	428

ملحق رقم (2): نتائج تقدير دوال التمويل فى قطاع الزراعة المطرى بولاية القضايف خلال
الفترة (1992-2013)

Dependent Variable: D(F,2)
Method: Least Squares
Date: 11/01/14 Time: 11:03
Sample(adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4036	0.857897	3493.828	2997.345	C
0.0002	4.764524	0.780182	3.717197	D(IR,2)
0.0018	3.730481	7.327102	27.33362	D(P)
0.0273	2.428289	0.170839	0.414846	D(SOL,2)
44.400	Mean dependent var		0.866401	R-squared
052.79	S.D. dependent var		0.841351	Adjusted R-squared
.31901	Akaike info criterion		15555.03	S.E. of regression
.51816	Schwarz criterion		3.87E+09	Sum squared resid
.58706	F-statistic		-219.1901	Log likelihood
00000	Prob(F-statistic)		2.254568	Durbin-Watson stat

dependent Variable: D(P)
 Method: Least Squares
 Date: 11/01/14 Time: 11:20
 Sample(adjusted): 1994 2013
 Included observations: 20 after adjusting endpoints
 Convergence achieved after 78 iterations

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7626	0.307566	12.54606	3.858736	C
0.0000	6.000036	0.030628	0.183767	D(HA)
0.0000	5.868365	0.374913	2.200125	D(PR)
0.2801	1.120532	0.280148	0.313914	D(R)
0.0174	-2.671592	0.241913	-0.646292	AR(1)
0.50000	Mean dependent var		0.976927	R-squared
1.3832	S.D. dependent var		0.970775	Adjusted R-squared
.06845	Akaike info criterion		90.84238	S.E. of regression
.31738	Schwarz criterion		123785.1	Sum squared resid
8.7795	F-statistic		-115.6845	Log likelihood
0.00000	Prob(F-statistic)		2.393009	Durbin-Watson stat
				Inverted AR Roots
				- .65

dependent Variable: D(F\$,2)
 Method: Least Squares
 Date: 11/01/14 Time: 11:26
 Sample(adjusted): 1995 2013
 Included observations: 19 after adjusting endpoints
 Convergence achieved after 8 iterations

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1800	1.411438	2958.103	4175.178	C
0.8849	0.147426	230.0120	33.90979	D(INF,2)
0.0372	-2.302615	6.606270	-15.21169	D(A,2)
0.0143	2.794631	18.23009	50.94638	D(P)
0.0086	-3.053190	0.218974	-0.668568	AR(1)
76.526	Mean dependent var		0.719965	R-squared
728.79	S.D. dependent var		0.639955	Adjusted R-squared
.00471	Akaike info criterion		21438.61	S.E. of regression
.25325	Schwarz criterion		6.43E+09	Sum squared resid
198443	F-statistic		-213.5447	Log likelihood
0.00816	Prob(F-statistic)		1.699892	Durbin-Watson stat
				Inverted AR Roots
				- .67

ملحق رقم (3) استقرار وسكون بيانات متغير التمويل باستخدام اختبار (ديكي فولر) خلال الفترة (1992-2013)

ADF Test Statistic	-3.369073	1% Critical Value*	-4.5743
		5% Critical Value	-3.6920
		10% Critical Value	-3.2856

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(F,3)

Method: Least Squares

Date: 06/08/14 Time: 15:27

Sample(adjusted): 1996 2013

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(F(-1),2)	-1.947073	0.577926	-3.369073	0.0046
D(F(-1),3)	0.116387	0.324627	0.358527	0.7253
C	-19541.62	18621.71	-1.049400	0.3118
@TREND(1992)	2350.300	1411.001	1.665697	0.1180

R-squared	0.872898	Mean dependent var	-133.1667
Adjusted R-squared	0.845661	S.D. dependent var	75939.15
S.E. of regression	29833.42	Akaike info criterion	23.63778
Sum squared resid	1.25E+10	Schwarz criterion	23.83564
Log likelihood	-208.7400	F-statistic	32.04914
Durbin-Watson stat	1.919049	Prob(F-statistic)	0.000002

ملحق رقم (5) استقرار وسكون بيانات متغير الانتاج (P) باستخدام اختبار (ديكى فولر) خلال الفترة (1992-2013)

ADF Test Statistic -3.880862 1% Critical Value* -4.5348
 5% Critical Value -3.6746
 10% Critical Value -3.2762

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(P,2)

Method: Least Squares

Date: 06/08/14 Time: 15:33

Sample(adjusted): 1995 2013

Included observations: 19 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P(-1))	-2.013831	0.518913	-3.880862	0.0015
D(P(-1),2)	0.048333	0.287922	0.167869	0.8689
C	-204.2931	189.7770	-1.076490	0.2987
@TREND(1992)	18.42246	14.52246	1.268550	0.2239
R-squared 0.913049		Mean dependent var -57.00000		
Adjusted R-squared 0.895659		S.D. dependent var 996.6454		
S.E. of regression 321.9351		Akaike info criterion 14.57124		
Sum squared resid 1554633.		Schwarz criterion 14.77007		
Log likelihood -134.4268		F-statistic 52.50372		
Durbin-Watson stat 2.014117		Prob(F-statistic) 0.000000		

ملحق رقم (6) استقرار وسكون بيانات متغيرالتعشر (sol) باستخدام اختبار (ديكى فولر) خلال الفترة (1992-2013)

-4.5743	1%	Critical Value*	-	ADF Test Statistic
				4.552367
-3.6920	5%	Critical Value		
-3.2856	10%	Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(SOL,3)

Method: Least Squares

Date: 08/08/14 Time: 11:21

Sample(adjusted): 1996 2013

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	-4.552367	0.499722	-	D(SOL(-1),2)
			2.274916	
0.3762	0.914072	0.263816	0.241147	D(SOL(-1),3)
0.7308	-0.351053	10826.49	-	C
			3800.675	
0.5566	0.602252	804.1778	484.3177	@TREND(1992)
-		Mean dependent var	0.917818	R-squared
			773.611	
			1	
		S.D. dependent var	55550.9	Adjusted R-
			0.900208	

0		squared
22.5764	Akaike info criterion	17548.48 S.E. of regression
5		
22.7743	Schwarz criterion	4.31E+09 Sum squared resid
1		
52.1179	F-statistic	- Log likelihood
9		199.1881
0.00000	Prob(F-statistic)	2.155423 Durbin-Watson stat
0		

ملحق رقم (7) استقرار وسكون بيانات متغير المساحات المحصودة (HA) باستخدام اختبار (ديكي فولر) خلال الفترة
(2013-1992)

ADF Test Statistic	-5.486420	1% Critical Value*	-4.5743
		5% Critical Value	-3.6920
		10% Critical Value	-3.2856

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(HA,3)

Method: Least Squares

Date: 06/08/14 Time: 15:42

Sample(adjusted): 1996 2013

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HA(-1),2)	-2.758038	0.502703	-5.486420	0.0001
D(HA(-1),3)	0.439810	0.273612	1.607423	0.1303
C	-210.5783	819.5927	-0.256930	0.8010
@TREND(1992)	17.01016	60.78477	0.279843	0.7837
R-squared	0.943527	Mean dependent var	-213.1667	
Adjusted R-squared	0.931425	S.D. dependent var	5054.238	
S.E. of regression	1323.541	Akaike info criterion	17.40714	
Sum squared resid	24524668	Schwarz criterion	17.60500	
Log likelihood	-152.6643	F-statistic	77.96830	
Durbin-Watson stat	2.180437	Prob(F-statistic)	0.000000	

ملحق رقم (8) استقرار وسكون بيانات متغيرالانتاجية (PR) باستخدام اختبار (ديكى فولر) خلال الفترة (1992-2013)

ADF Test Statistic	-4.140770	1% Critical Value*	-4.5348
		5% Critical Value	-3.6746
		10% Critical Value	-3.2762

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PR,2)

Method: Least Squares

Date: 06/08/14 Time: 15:37

Sample(adjusted): 1995 2013

Included observations: 19 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PR(-1))	-1.750893	0.422842	-4.140770	0.0009
D(PR(-1),2)	-0.086175	0.220739	-0.390393	0.7017
C	-29.17161	42.57436	-0.685192	0.5037
@TREND(1992)	2.849870	3.228029	0.882851	0.3912

R-squared	0.918771	Mean dependent var	-8.052632
Adjusted R-squared	0.902525	S.D. dependent var	216.9015
S.E. of regression	67.71877	Akaike info criterion	11.45327
Sum squared resid	68787.48	Schwarz criterion	11.65210
Log likelihood	-104.8060	F-statistic	56.55429
Durbin-Watson stat	2.028537	Prob(F-statistic)	0.000000

ملحق رقم (9) استقرار وسكون بيانات متغير الامطار (R) باستخدام اختبار (ديكي فولر) خلال الفترة (1992-2013)

-4.5348	1%	Critical Value*	-	ADF Test Statistic
				4.588384
-3.6746	5%	Critical Value		
-3.2762	10%	Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(R,2)

Method: Least Squares

Date: 08/08/14 Time: 11:23

Sample(adjusted): 1995 2013

Included observations: 19 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	-4.588384	0.524090	-	D(R(-1))
			2.404724	
0.4133	0.841398	0.299749	0.252208	D(R(-1),2)
0.3924	-0.880626	48.60723	-	C
			42.80479	
0.4944	0.700350	3.688086	2.582952	@TREND(1992)
-	Mean dependent var	0.900874	R-squared	
18.7894				
7				
250.001	S.D. dependent var	0.881049	Adjusted R-	
0			squared	
11.9364	Akaike info criterion	86.22350	S.E. of regression	

3			
12.1352	Schwarz criterion	111517.4	Sum squared resid
6			
45.4409	F-statistic		- Log likelihood
8		109.3961	
0.00000	Prob(F-statistic)	2.095598	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (10) استقرار وسكون بيانات متغير التمويل الحقيقي (F\$) باستخدام اختبار (ديكى فولر) خلال الفترة
(2013-1992)

ADF Test Statistic	4.225793	1% Critical Value*	-3.8067
		5% Critical Value	-3.0199
		10% Critical Value	-2.6502

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(F\$)

Method: Least Squares

Date: 06/08/14 Time: 15:38

Sample(adjusted): 1994 2013

Included observations: 20 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
F\$(-1)	0.550701	0.130319	4.225793	0.0006
D(F\$(-1))	-0.669427	0.296326	-2.259090	0.0373
C	-6766.048	7020.391	-0.963771	0.3487

R-squared	0.537316	Mean dependent var	15546.40
Adjusted R-squared	0.482882	S.D. dependent var	30204.20
S.E. of regression	21720.11	Akaike info criterion	22.94735
Sum squared resid	8.02E+09	Schwarz criterion	23.09671
Log likelihood	-226.4735	F-statistic	9.871056
Durbin-Watson stat	1.789981	Prob(F-statistic)	0.001429

ملحق رقم (11) استقرار وسكون بيانات متغير التضخم (inf) باستخدام اختبار (ديكي فولر) خلال الفترة (1992-2013)

-4.5348	1% Critical Value*	-5.333273	ADF Test Statistic
-3.6746	5% Critical Value		
-3.2762	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 11/01/14 Time: 16:34

Sample(adjusted): 1995 2013

Included observations: 19 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-5.333273	0.418313	-2.230976	D(INF(-1))
0.1222	1.638219	0.237481	0.389045	D(INF(-1),2)
0.0012	-3.980425	13.34863	-53.13322	C
0.0015	3.866871	0.941353	3.640092	@TREND(1992)
0.000000	Mean dependent var	0.834889	R-squared	
36.59118	S.D. dependent var	0.801867	Adjusted R-squared	
8.603339	Akaike info criterion	16.28752	S.E. of regression	
8.802168	Schwarz criterion	3979.249	Sum squared resid	
25.28267	F-statistic	-77.73172	Log likelihood	
0.000004	Prob(F-statistic)	1.761279	Durbin-Watson stat	

ملحق رقم (12) استقرار وسكون بيانات متغير المساحات المزروعة (A) باستخدام اختبار (ديكي فولر) خلال الفترة (1992-2013)

	IR	P	SOL
IR	1	0.08	0.89
P	0.08	1	0.05
SOL	0.89	0.05	1

ملحق رقم (14) مصفوفة ارتباطات دالة حجم الانتاج

	HA	PR	R
HA	1	0.66	0.53
PR	0.66	1	0.43
R	0.53	0.43	1

ملحق رقم (15) مصفوفة ارتباطات دالة التمويل الحقيقي

	<i>INF</i>	<i>A</i>	P_{t-1}
CPI	1	0.07	0.54
<i>A</i>	0.07	1	0.39
P_{t-1}	0.54	0.39	1

ملحق رقم (16) استقرار وسكون بيانات متغير حجم التمويل (*F*) باستخدام اختبار (فيليب بيرون) خلال الفترة (2013-1992)

PP Test Statistic -3.917524 1% Critical Value* -4.5000
 5% Critical Value -3.6591
 10% Critical Value -3.2677

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Lag truncation for Bartlett kernel: 2 ((Newey-West suggests: 2
 Residual variance with no correction 7.58E+08
 Residual variance with correction 8.58E+08

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(F,2)

Method: Least Squares

Date: 06/15/14 Time: 15:04

Sample(adjusted): 1994 2013

Included observations: 20 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(F(-1))	-1.030699	0.268283	-3.841834	0.0013
C	-19172.22	15248.37	-1.257329	0.2256
@TREND(1992)	3200.237	1292.695	2.475632	0.0241
R-squared	0.476842		Mean dependent var	4744.400
Adjusted R-squared	0.415294		S.D. dependent var	39052.79
S.E. of regression	29862.12		Akaike info criterion	23.58405
Sum squared resid	1.52E+10		Schwarz criterion	23.73341
Log likelihood	-232.8405		F-statistic	7.747490
Durbin-Watson stat	1.835371		Prob(F-statistic)	0.004059

ملحق رقم (17) استقرار وسكون بيانات متغير هامش الريح (IR) باستخدام اختبار (فيليب بيرون) خلال الفترة (-) 2013-
 (1992)

PP Test Statistic -3.996061 1% Critical Value* -4.5000
 5% Critical Value -3.6591
 10% Critical Value -3.2677

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Lag truncation for Bartlett kernel: 2 ((Newey-West suggests: 2
 Residual variance with no correction 15473970
 Residual variance with correction 14609643

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(IR,2)

Method: Least Squares

Date: 06/15/14 Time: 15:09

Sample(adjusted): 1994 2013

Included observations: 20 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-1.030699	0.256709	-4.015052	0.0009
C	-1450.426	2136.829	-0.678775	0.5064
@TREND(1992)	277.2606	171.1611	1.619881	0.1237
R-squared	0.492469		Mean dependent var	469.9500
Adjusted R-squared	0.432759		S.D. dependent var	5665.102
S.E. of regression	4266.693		Akaike info criterion	19.69255
Sum squared resid	3.09E+08		Schwarz criterion	19.84191
Log likelihood	-193.9255		F-statistic	8.247742
Durbin-Watson stat	1.912926		Prob(F-statistic)	0.003136

ملحق رقم (18) استقرار وسكون بيانات متغير الانتاج (P) باستخدام اختبار (فيليب بيرون) خلال الفترة (1992-2013)

2		squared
21.9061	Akaike info criterion	12905.56 S.E. of regression
9		
22.0555	Schwarz criterion	2.83E+09 Sum squared resid
5		
35.1083	F-statistic	- Log likelihood
9		216.0619
0.00000	Prob(F-statistic)	1.893806 Durbin-Watson stat
1		

ملحق رقم(22) استقرار وسكون بيانات متغير الامطار (R) باستخدام اختبار (فيليب بيرون) خلال الفترة (-2013
 (1992

-4.4691	1%	Critical Value*	-	PP Test Statistic
				7.901702
-3.6454	5%	Critical Value		
-3.2602	10%	Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

(Newey-West suggests: 2)	Lag truncation for Bartlett
	kernel: 2
3827.74	Residual variance with no correction
8	
3938.18	Residual variance with correction
9	

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(R)

Method: Least Squares

Date: 08/08/14 Time: 11:41

Sample(adjusted): 1993 2013

Included observations: 21 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.957314	0.205256	-	R(-1)
			1.633288	
0.0000	7.826774	143.2222	1120.968	C
0.0032	-3.392310	2.564146	-	@TREND(1992)

8.698376

-	Mean dependent var	0.779985	R-squared
11.6190			
5			
135.157	S.D. dependent var	0.755539	Adjusted R-
5			squared
11.3736	Akaike info criterion	66.82593	S.E. of regression
2			
11.5228	Schwarz criterion	80382.70	Sum squared resid
4			
31.9063	F-statistic		- Log likelihood
0		116.4230	
0.00000	Prob(F-statistic)	1.873867	Durbin-Watson stat
1			

ملحق رقم(24) استقرار وسكون بيانات متغير التضخم(inf) باستخدام اختبار (فيليب بيرون) خلال الفترة (-2013)
(1992)

-4.5000	1%	Critical Value*	-9.872721	PP Test Statistic
-3.6591	5%	Critical Value		
-3.2677	10%	Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

(Newey-West suggests: 2)	Lag truncation for Bartlett kernel:
	2
247.0298	Residual variance with no correction
135.3890	Residual variance with correction

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 11/01/14 Time: 16:36
Sample(adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.133756	0.197961	-1.610164	D(INF(-1))
0.0022	-3.602451	9.688901	-34.90379	C
0.0040	3.329301	0.737550	2.455528	@TREND(1992)
0.500000	Mean dependent var	0.795805	R-squared	
35.68536	S.D. dependent var	0.771782	Adjusted R-squared	
8.647386	Akaike info criterion	17.04768	S.E. of regression	
8.796746	Schwarz criterion	4940.595	Sum squared resid	
33.12685	F-statistic	-83.47386	Log likelihood	
0.000001	Prob(F-statistic)	2.418011	Durbin-Watson stat	

ملحق رقم (25) استقرار وسكون بيانات متغير المساحات المزروعة (A) باستخدام اختبار (فيليب بيرون) خلال الفترة (2013-1992)

PP Test Statistic	-6.425158	1% Critical Value*	-4.5000
		5% Critical Value	-3.6591
		10% Critical Value	-3.2677

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Lag truncation for Bartlett kernel: 2	((Newey-West suggests: 2
Residual variance with no correction	411372.8
Residual variance with correction	318354.5

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(A,2)

Method: Least Squares

Date: 06/15/14 Time: 15:14

Sample(adjusted): 1994 2013

Included observations: 20 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(A(-1))	-1.431672	0.233230	-6.138465	0.0000
C	-2.241732	349.9186	-0.006406	0.9950
@TREND(1992)	7.636992	27.50598	0.277648	0.7846

R-squared	0.694030	Mean dependent var	-19.00000
Adjusted R-squared	0.658033	S.D. dependent var	1189.642
S.E. of regression	695.6781	Akaike info criterion	16.06513
Sum squared resid	8227455.	Schwarz criterion	16.21449
Log likelihood	-157.6513	F-statistic	19.28047
Durbin-Watson stat	2.075902	Prob(F-statistic)	0.000042

ملحق رقم (26) نتائج التكامل المشترك لدالة الانتاج

Date: 11/02/14 Time: 11:15
 Sample: 1992 2013
 Included observations: 20

Test
 assumption:
 Linear
 deterministic
 trend in the
 data

Series: P HA PR R
 Lags interval: 1 to 1

Hypothesized No. of CE(s)	1 Percent Critical Value	5 Percent Critical Value	Likelihood Ratio	Eigenvalue
None **	54.46	47.21	55.55327	0.770513
At most 1	35.65	29.68	26.11507	0.650683
At most 2	20.04	15.41	5.079572	0.163260
At most 3	6.65	3.76	1.514728	0.072939

*(**) denotes
 rejection of the
 hypothesis at
 5%(1%)
 significance
 level
 L.R. test
 indicates 1
 cointegrating
 equation(s) at
 5%
 significance
 level

Unnormalized Cointegrating Coefficients:

	R	PR	HA	P
	0.003986	-0.001699	-0.000776	0.002031
	-0.004646	0.008724	-0.000287	-0.000200
	0.003035	0.006888	0.000935	-0.004057
	-0.001327	-0.007169	-0.000668	0.004808

Normalized
 Cointegrating
 Coefficients: 1
 Cointegrating
 Equation(s)

C	R	PR	HA	P
30.87343	1.962140	-0.836268	-0.382042	1.000000

	(0.95886)	(0.58660)	(0.08230)	
				-477.0813 Log likelihood
<hr/>				
				Normalized Cointegrating Coefficients: 2 Cointegrating Equation(s)
	C	R	PR	HA
	-551.1770	6.433399 (5.44384)	-9.833016 (4.77826)	0.000000
	-1523.526	11.70359 (13.7754)	-23.54912 (12.0911)	1.000000
				0.000000
				-466.5636 Log likelihood
<hr/>				
				Normalized Cointegrating Coefficients: 3 Cointegrating Equation(s)
	C	R	PR	HA
	5507.502	-9.862772 (7.74117)	0.000000	0.000000
	12986.43	-27.32417 (19.3233)	0.000000	1.000000
	616.1567	-1.657291 (0.90073)	1.000000	0.000000
				0.000000
				-464.7811 Log likelihood

ملحق رقم (27) نتائج التكامل المشترك لدالة التمويل الحقيقي

Date: 11/03/14 Time: 16:44
 Sample: 1992 2013
 Included observations: 20

Test
 assumption:
 Linear
 deterministic
 trend in the
 data

Series: F\$ INF A P
 Lags interval: 1 to 1

Hypothesized No. of CE(s)	1 Percent Critical Value	5 Percent Critical Value	Likelihood Ratio	Eigenvalue
None **	54.46	47.21	59.98638	0.774224
At most 1 *	35.65	29.68	30.22214	0.413489
At most 2 *	20.04	15.41	19.55085	0.404861
At most 3 **	6.65	3.76	9.171638	0.367820

(**) denotes
 rejection of the
 hypothesis at
 5%(1%)
 significance
 level
 L.R. test
 indicates 4
 cointegrating
 equation(s) at
 5%
 significance
 level

Unnormalized Cointegrating Coefficients:

	P	A	INF	F\$
	0.000101	0.000266	-0.004410	-9.79E-06
	-0.001394	5.00E-05	0.000809	-1.43E-06
	0.000513	0.000391	-0.006551	-1.86E-06
	0.001270	-0.000392	-0.006846	2.57E-06

Normalized
 Cointegrating
 Coefficients: 1
 Cointegrating
 Equation(s)

C	P	A	INF	F\$
92220.11	-10.34891 (24.3928)	-27.18322 (5.78880)	450.6328 (122.673)	1.000000

					-588.7663	Log likelihood
					Normalized Cointegrating Coefficients: 2 Cointegrating Equation(s)	
C	P	A	INF	F\$		
-191596.6	425.7765 (677.164)	-30.59901 (38.4506)	0.000000	1.000000		
629.8182	-0.967807 (1.50082)	0.007580 (0.08522)	1.000000	0.000000		
					-583.4306	Log likelihood
					Normalized Cointegrating Coefficients: 3 Cointegrating Equation(s)	
C	P	A	INF	F\$		
-72011.41	24.46601 (255.699)	0.000000	0.000000	1.000000		
600.1946	-0.868394 (1.60838)	0.000000	1.000000	0.000000		
3908.140	-13.11515 (27.8967)	1.000000	0.000000	0.000000		
					-578.2410	Log likelihood